جمهـــــوريـــــة العـــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامـــــعة بغـــــــداد
كلية التربية– ابن رشد للعلوم الإنسانية

التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا (١٩٦٠-١٩٧٩)

أطروحة تقدمت بها الطالبة

حنان طلال جاسم السارة

إلى مجلس كلية التربية– ابن رشد للعلوم الانسانية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة
في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف
الأستاذ الدكتور

صباح مهدي رميض

١٤٣٦هـ ٢٠١٤م

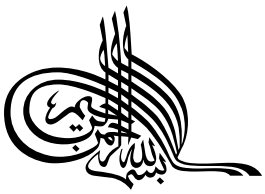

﴿ فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما
ما ينفع الناس فيمكث في الارض
كذلك يضرب الله الامثال ﴾

صدق الله العظيم

الرعد: (١٧)

الإهداء

إلى . . سندي ومعتمدي . . .

إلى . . من رافقني دربي الطويل

خطوة بخطوة ولا زال يرافقني . . .

إلى . . طيب القلب وصادق النوايا . . .

إلى . . العزيز الغالي أخي الأستاذ المساعد الدكتور

(عبد الرزاق السارة)

حفظك الرحمن يا نور عيني . . .

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين، وافضل الصلاة والسلام على خير الانام محمد المصطفى، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، واصحابه الاخيار المنتجبين.

بعد ان انعم الله علينا، ووفقنا بإنجاز هذه الاطروحة، فإن من الواجب علينا أن نتقدم بوافر الشكر، وعظيم الامتنان، والتقدير لمشرفي الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض، لما بذله من جهود علمية مخلصة، وآراء وتوجيهات سديدة اسهمت في بلورة الأطروحة ، اذ لم يبخل بالعلم، والوقت مما ساعد على إثراء الأطروحة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يحتم علي واجبي الوفاء، والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر، والتقدير للأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي الذي كانت لتوجيهاته العلمية القيمة، وتشجيعه لي في اختيار الموضوع الذي لم يبخل علي يوما بأي جهد يستطيع أن يقدمه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وادامه الله، وأبقاه ذخرا للعلم، والباحثين.

واقدم شكري وامتناني الى الأستاذ المساعد الدكتور نعمة شهاب جمعة رئيس قسم التاريخ، لرعايته طلبة الدراسات العليا ، وكذلك أساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية، وهم كل من الأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني، والأستاذ الدكتور محمد كريم المشهداني، والأستاذ الدكتور ظاهر محمد صكر، والأستاذ الدكتور جمعة عليوي، والأستاذ الدكتور كريم صبح، والأستاذ الدكتور وليد عبود الدليمي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ومن باب الاعتراف بالفضل لأهله أجد لزاماً علي ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون، والمساعدة، وأخص بالذكر منهم الأستاذ المساعد الدكتور المرحوم (علي صدام) التدريسي بكلية التربية / الجامعة المستنصرية الذي شجعني على اختيار الموضوع، وتقديمه المساعدة العلمية، والمصادر اللازمة، فضلا عن اشتراكه في مكتبة

(Questa) الامريكية، واهدائها لي التي احتوت على عدد غير قليل من المصادر المختلفة من الكتب، والابحاث باللغة الانكليزية، فله الرحمة والغفران. كما اقدم شكري وتقديري إلى الأستاذة الدكتورة (عفراء عطا عبد الكريم) التي زودتني ببعض المصادر المهمة، واقدم شكري وتقديري الى الأستاذ المساعد الدكتور (موفق هادي) كلية التربية – الأصمعي، جامعة ديالى، لتزويدي بعدد من وثائق وزارة الخارجية الامريكية (F . R . U. S) ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وشكري وتقديري الى زملائي في السنة التحضيرية، لما ابدوه من تعاون، وإيثار وهم (نبيل خليل إبراهيم ، سعد محمد علي، حيدر جواد كاظم، كاظم جواد أحمد ، وسام هادي عكار، بسام شبيب ، عباس علوان، هند عادل، مريم عبد علي)، فلهم مني كل الود والاحترام. والشكر موصول الى أفراد عائلتي الذين آزروني، وشجعوني في جميع مراحل دراستي، فأدامهم الله، وحفظهم من كل سوء. وختاماً فالشكر لكل من مد لي يد العون سواء كان بالرأي، أو الملاحظة أو الاستشارة، فجزاهم الله عني خير الجزاء . داعية من الله سبحانه وتعالى أن يوفقني، لما فيه الخير، والصلاح ،وفوق كل ذي علم عليم .

الباحثة

المقدمة نطاق البحث
وتحليل المصادر

الخـــاتمـــة

المصـــــادر

الملاحق

الفصل الاول

نيجيريا ومسار التطورات السياسية والدستورية حتى عام ١٩٦٠

اولاً: نيجيريا التسمية وحدود الموقع الجغرافي.

ثانياً: السكان والتركيب الاجتماعي لنيجيريا.

ثالثاً: التغلغل البريطاني وتنامي الحركة الوطنية في نيجيريا.

رابعاً: التطورات الدستورية في نيجيريا.

خامساً: نيجيريا وظروف تحقيق الاستقلال الوطني.

الفصل الثاني

استقلال نيجيريا واعتماد النظام السياسي الجديد

١٩٦٠- ١٩٦٧

اولاً: تحقيق الاستقلال السياسي وإعلان الدستور.

ثانياً: ضم الكاميرون الجنوبي إلى نيجيريا.

ثالثاً: التطورات السياسية الداخلية في الإقليم الغربي خلال عام ١٩٦٢.

رابعاً: التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٢- ١٩٦٥.

خامساً: أزمة انتخابات الاقليم الغربي عام ١٩٦٥.

سادساً: تدخل الجيش في السياسة.

الفصل الثالث

الحرب الأهلية النيجيرية

١٩٦٧- ١٩٧٠

اولاً: مقدمات الحرب والظروف الممهدة لقيامها.

ثانياً: قيام الحرب الأهلية النيجيرية وتطور احداثها.

ثالثاً: موقف الدول الافريقية من الحرب الأهلية النيجيرية.

رابعاً:الموقف الدولي من الحرب الأهلية النيجيرية.

الفصل الرابع

مجريات التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا (١٩٧٠- ١٩٧٩)

اولاً: الجهود السياسية المبذولة في العودة إلى الحكم المدني ١٩٧٠-١٩٧٥.

ثانياً: عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية.

ثالثاً: التطورات السياسية الداخلية ١٩٧٨-١٩٧٩

المصـــــادر

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ

التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا

(١٩٦٠-١٩٧٩)

المقدمة من طالبة الدكتوراه (**حنان طلال جاسم السارة**) قد جرى بإشرافي في كلية التربية– ابن رشد للعلوم الانسانية– جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر .

التوقيع :

المشرف : أ. د .صباح مهدي رميض

التاريخ : / / ٢٠١٤

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

أ .م .د نعمة شهاب جمعة

رئيس قسم التاريخ

التاريخ : / / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار الخبير اللغوي

اشهد اني قرأت الاطروحة الموسومة بـ

(التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٩)

التي قدمتها طالبة الدكتوراه (**حنان طلال جاسم السارة**) تخصص تاريخ حديث ومعاصر قد حصل تقويمها لغوياً من قبلي وعليه ارشح هذه الاطروحة للمناقشة من الناحية اللغوية، بحيث اصبحت بأسلوب علمي سليم خال من الأخطاء النحوية والتعبيرات اللغوية غير الصحيحة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الأسم: م. د ضياء فاخر جبر

جامعة بغداد _ كلية التربية _ ابن رشد للعلوم الانسانية

التاريخ : / /٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار الخبير العلمي

اشهد اني قرأت الاطروحة الموسومة بـ

(التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٩)

التي قدمتها طالبة الدكتوراه (حنان طلال جاسم السارة) تخصص تاريخ حديث ومعاصر قد حصل تقويمها علمياً من قبلي وعليه ارشح هذه الاطروحة للمناقشة من الناحية العلمية، بحيث اصبحت بأسلوب علمي سليم ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم :أ .م. د سمر رحيم الخزاعي

كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

التاريخ: / /٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، نشهد اننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ **التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا (١٩٦٠-١٩٧٩)** ، التي تقدمت بها الطالبة **حنان طلال جاسم** ، وناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونقر بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه (فلسفة) في التاريخ الحديث ، وبتقدير ( ) .

التوقيع :
الاسم : أ. د ظاهر محمد صكر
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
رئيساً

التوقيع :
الاسم :أ. د سرحان غلام
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ. د عفراء عطا عبد الكريم
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ. م. د موفق هادي
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ. م .د بيداء علاوي شمخي
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
عضواً

التوقيع :
الاسم : أ. د صباح مهدي رميض
التاريخ : / ١١ / ٢٠١٤
عضواً ومشرفاً

صادق مجلس كلية التربية– ابن رشد للعلوم الانسانية – جامعة بغداد على ما جاء في قرار لجنة المناقشة.

التوقيع :
الاسم: أ. د كاظم كريم رضا الجابري
عميد كلية التربية –ابن رشد للعلوم الانسانية
التاريخ: / /٢٠١٤

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج– د
المقدمة نطاق البحث وتحليل المصادر	١–٥
الفصل الاول **نيجيريا ومسار التطورات السياسية والدستورية حتى عام ١٩٦٠**	٦–٦٣
اولاً: نيجيريا التسمية وحدود الموقع الجغرافي	٦–٨
ثانياً: السكان والتركيب الاجتماعي لنيجيريا	٩–١٦
ثالثاً: التغلغل البريطاني وتنامي الحركة الوطنية في نيجيريا	١٦–٣٩
رابعاً: التطورات الدستورية في نيجيريا	٣٩–٥٩
خامساً: نيجيريا وظروف تحقيق الاستقلال.	٥٩–٦٣
الفصل الثاني **استقلال نيجيريا واعتماد النظام السياسي الجديد١٩٦٠- ١٩٦٧**	٦٤–١٠٨
اولاً: تحقيق الاستقلال السياسي واعلان الدستور	٦٤–٧٠
ثانياً: ضم الكاميرون الجنوبي الى نيجيريا	٧٠–٧٢

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً: التطورات السياسية الداخلية في الاقليم الغربي خلال عام ١٩٦٢.	٧٢-٧٨
رابعاً: التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٢- ١٩٦٥	٧٨-٩١
خامساً: ازمة انتخابات الاقليم الغربي عام ١٩٦٥	٩١-٩٦
سادساً: تدخل الجيش في السياسة	٩٦-١٠٨
الفصل الثالث **الحرب الاهلية النيجيرية** **١٩٦٧- ١٩٧٠**	١٠٩-١٥٨
اولاً: مقدمات الحرب والظروف الممهدة لقيامها.	١٠٩-١١٧
ثانياً: قيام الحرب الاهلية النيجيرية وتطور احداثها.	١١٧-١٣٠
ثالثاً: موقف الدول الافريقية من الحرب الاهلية النيجيرية	١٣٠-١٣٨
رابعاً:الموقف الدولي من الحرب الاهلية النيجيرية.	١٣٩-١٥٨
الفصل الرابع **مجريات التطورات السياسية الداخلية في البلاد** **(١٩٧٠- ١٩٧٩)**	١٥٩-١٩٨
اولاً: الجهود السياسية المبذولة في العودة الى الحكم المدني ١٩٧٠-١٩٧٥	١٥٩-١٦٠
ثانياً: عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية.	١٦١-١٧١

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً: التطورات السياسية الداخلية ١٩٧٨-١٩٧٩	١٧١-١٩٨
الخاتمة	١٩٩-٢٠١
قائمة المصادر	٢٠٢-٢٢٤
ملخص باللغة الانكليزية	1-2

المقدمة نطاق البحث وتحليل المصادر

تعد نيجيريا اكبر دول القارة الافريقية من حيث تعدادها السكاني، وأغناها بالموارد الاقتصادية، والطبيعية، لذلك تميزت بتركيبها الديمغرافي، والاجتماعي فكانت فريسة السياسة الاستعمارية البريطانية أواخر القرن الماضي، التي عملت على تقسيمها الى ثلاثة أقاليم هي (الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الغربي) وقد تركز في كل إقليم قبيلة، أو جماعة تختلف عن الأخرى من حيث اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد، فأدى ذلك الى استمرار الصراع العرقي، والإقليمي، والديني بين هذه القبائل، واستمرت حتى اليوم ، إذ كان ذلك الصراع واضحا بعد إعلان الاستقلال عام ١٩٦٠، ولا شك أن تلك الاختلافات الثقافية، واللغوية، والتعليمية، والاقتصادية انعكست على صياغة النظام الاتحادي للبلاد، كما أن التعددية بدورها أدت إلى تهديد الجماعات، والقبائل الكبرى التي فرضت سيطرتها على الأقاليم النيجيرية بالانفصال عن الاتحاد النيجيري كلما شعرت بأن مصالحها الإقليمية مهددة بالخطر.

وعلى وفق هذه المعطيات التاريخية التي مرت بها نيجيريا خلال مدة الدراسة، وضعت الباحثة فرضية قائمة على الأسئلة الآتية: إلى أي مدى كانت قراءة فصائل الحركة الوطنية النيجيرية صحيحة في استيعاب الوضع السياسي الداخلي؟ وهل استطاع الدستور النيجيري من حل مشكلات البلاد، وتجاوز حالة التجزئة التي مرت بها؟ وهل نجحت المؤسسة العسكرية النيجيرية من احتواء الوضع السياسي الداخلي؟ وكيف تعاملت الأطراف السياسية في نيجيريا في إشكالية الحرب الأهلية ؟ وما التقييم الموضوعي لتجربة الحكم المدني في نيجيريا؟ ومن هنا جاء اختيار موضوع الأطروحة المعنون بـ (التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٩) ، وحدد زمنيا ما بين عام ١٩٦٠، وهو تاريخ حصول نيجيريا على الاستقلال

السياسي، اما التأريخ الذي اختتمت به دراستنا عام ١٩٧٩ فهو انتقال السلطة من العسكريين الى حكومة مدنية منتخبة.

احتوى هيكل الأطروحة على مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، جاء الفصل الأول بعنوان نيجيريا ومسار التطورات السياسية والدستورية حتى عام ١٩٦٠، وقسم على عدة محاور، عرف المحور الأول التسمية والموقع الجغرافي لنيجيريا ،والمحور الثاني قدم تعريف السكان والتركيب الاجتماعي لنيجيريا، اما المحور الثالث فقد تطرق إلى تغلغل النفوذ البريطاني في نيجيريا وتنامي الحركة الوطنية، وعالج المحور الرابع التطورات الدستورية ، وركز المحور الخامس على ظروف تحقيق الاستقلال.

وبحث الفصل الثاني استقلال نيجيريا واعتماد النظام السياسي الجديد ١٩٦٠-١٩٦٧ والذي قسم الى ستة محاور، تضمن المحور الأول تحقيق الاستقلال السياسي واعلان الدستور، والثاني ضم إقليم الكاميرون الجنوبي الى نيجيريا، والمحور الثالث التطورات السياسية الداخلية في الإقليم الغربي خلال عام ١٩٦٢، والرابع التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٢- ١٩٦٥، والذي عالج ازمة التعداد السكاني (١٩٦٢-١٩٦٣)، ودستور نيجيريا الجمهوري عام ١٩٦٣، والانتخابات الاتحادية (١٩٦٤-١٩٦٥)، والخامس ازمة انتخابات الاقليم الغربي عام١٩٦٥، والمحور السادس تابع تدخل الجيش في السياسة، والذي نتج عنه الانقلابان العسكريان الاول والثاني عام ١٩٦٦.

اما الفصل الثالث المعنون بالحرب الاهلية النيجيرية ١٩٦٧-١٩٧٠، فقد تضمن محاور منها مقدمات الحرب وأسبابها، وإعلان الحرب الأهلية النيجيرية وأحداثها، وموقف الدول الافريقية، والموقف الدولي من الحرب الأهلية النيجيرية.

وبحث الفصل الرابع مسار التطورات السياسية الداخلية في البلاد ١٩٧٠-١٩٧٩، عرضت فيه الجهود السياسية المبذولة في العودة إلى الحكم المدني (١٩٧٠-١٩٧٥)، ومن ثم عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية ١٩٧٥-١٩٧٦، واختتم الفصل بعرض التطورات السياسية الداخلية ١٩٧٨- ١٩٧٩ التي شهدتها البلاد.

واجهت الباحثة صعوبات عدة من في مقدمتها شحة الوثائق غير المنشورة، لذلك اعتمدت على معلومات الوثائق المنشورة التي كانت غنية بمادتها التاريخية، فضلا عن قلة المصادر العربية، فكانت المصادر باللغة الانكليزية هي البديل المناسب والموضوعي ، لذلك شكلت رافداً حيوياً في الاطروحة.

اعتمدت الدراسة على مصادر عدة ، تأتي في مقدمتها الوثائق المنشورة، منها وثائق الارشيف البريطاني The National Archive of Britain التي تم الحصول عليها من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الامريكية Foreign Relation of United states التي اسهمت بإغناء الأطروحة بالمعلومات القيمة عن التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا، كما اعتمدت الباحثة على مجموعة من الرسائل، والأطاريح الجامعية غير المنشورة، تأتي في المقدمة منها الرسائل باللغة الانكليزية، ومنها أطروحة الدكتوراه للباحث Ukwachukwu Orji بعنوان

Power- Sharing the element of Continuity in Nigerian Politics

وكذلك رسالة الماجستير بعنوان

Acase for Political Decentralization للباحث Fredrick C. Dummar، فضلا عن رسالة الماجستير للباحث

Jame M. Clerenger بعنوان Famine in Nigeria1967-1970 والتي استفادت الباحثة منها في فصول الدراسة، فضلا عن ذلك أطروحة أزهار محمد عيلان المعنونة بـ (الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢-١٩٦٠) والتي وظفت معلوماتها في ثنايا الفصل الأول، ورسائل وأطاريح أخرى تفاصيلها في قائمة المصادر.

كما اعتمدت الأطروحة على مجموعة مهمة من الكتب باللغة الانكليزية منها الكتاب المعنون بـ Structure and Conflict in Nigeria 1960-1965 للكاتبين Post. K. w& Vickers Michal ، وكذلك كتاب بعنوان

An Introduction to Nigeria Government Politics لمؤلفه Dudley Billy، وكتاب اخر للمؤلف Oyediran Oyeleye المعنون بـ

Nigerian Government and Politics Under Military 1966-1974 وكتب اخرى عديدة. أما الكتب العربية، والمعربة منها (نيجيريا عملاق افريقيا التائه) لمؤلفه سامي منصور الذي احتوى على معلومات قيمة، وكتاب (استقلال نيجيريا) لمؤلفه أحمد صوار، و(سنوات الحسم في افريقيا) لعبد الملك عودة، ومن الكتب المعربة (افريقيا في عصر التحول الاجتماعي) لمؤلفه ب . س. لويد وكتاب (القومية والدول الجديدة في افريقيا من حوالي ١٩٣٥ الى الوقت الحاضر) للمؤلفين علي اي مزروعي ومايكل تايدي.

وأسهمت كتب الموسوعات العربية، والانكليزية في معرفة سير، وتراجم بعض الشخصيات السياسية التي ساهمت في الأحداث التي شهدتها نيجيريا، ومنها (موسوعة السياسة) لعبد الوهاب الكيالي بأجزاء متعددة ، والقاموس السياسي النيجيري الذي شكل رافدا مميزاً في تقديم التعريف لبعض الشخصيات النيجيرية وهو

بعنوان Historical Dicionary of Nigeria للمؤلفين Toyiu Falol& Ann Genova.

وكان للأبحاث باللغتين العربية، والانكليزية المنشورة في المجلات العربية، والاجنبية دورهما المميز في إغناء مادة الدراسة بمعلومات مهمة لاسيما الأبحاث المنشورة في المجلات الأجنبية، والأفريقية على نحو خاص، فقد اعتمدت الباحثة عليها، ومنها البحث المعنون بـ

Contradictions in the Nigeria Political System للباحث Skaler Ricahrd. أما الأبحاث الواردة باللغة العربية، فقد أسهمت بفعالية كبيرة في رفد الأطروحة بالمعلومات، ومنها البحث المعنون (التطور الدستوري في نيجيريا ١٩٤٥-١٩٦٠) لحسين جبار شكر البياتي، وبحث الأستاذة الدكتورة عفراء عطا عبد الكريم المعنون (التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٦) .

وشكلت مادة الصحف ولاسيما المصرية منها مادة أساسية في فصول الأطروحة لاسيما الفصل الثالث إذ تابعت وقائع أحداث الحرب الأهلية النيجيرية، فضلا عن المقالات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) والتي أفادت الدراسة بشكل كبير.

وختاماً، أضع هذا الجهد العلمي المتواضع أمام السادة رئيس لجنة المناقشة، وأعضائها الأفاضل بهدف التقويم، والتصويب، فالكمال صفة الخالق سبحانه وتعالى، وحسبي أني بذلت جهداً علمياً عسى أن يأخذ موقعه المناسب في إفادة الباحثين في دراسة التاريخ الأفريقي على نحو عام، والتاريخ النيجيري المعاصر على وجه الخصوص (وفوق كل ذي علم عليم) صدق الله العظيم.

اولاً:- نيجيريا التسمية وحدود الموقع الجغرافي:

نيجيريا من دول غرب قارة افريقيا[١]، اشتق اسمها من نهر النيجر[٢]، تقع على ساحل غينيا في المحيط الأطلسي جنوباً[٣]، تحدها جمهورية النيجر من الجهة الشمالية، ومن الشرق الكاميرون، ومن الشمال الشرقي تشاد، ومن الغرب داهومي[٤]، وهي أكبر دول القارة الأفريقية من حيث السكان، تبلغ مساحتها

---

(١) غرب القارة ويشمل جنوبي غرب الصحراء الكبرى وتبلغ مساحته ٢٣٠٧٩١٥ كيلو متر مربع ويضم دولاً عدة هي (الراس الاخضر، بوركينا قاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توغو، ساحل العاج). ينظر: يوسف روكز، **افريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٦.

(٢) نهر النيجر: ويعرف كذلك باسم نهر الزنوج ايضا وهو تاسع انهار العالم وثالث انهار افريقيا بعد نهري النيل والكونغو من حيث الطول والمساحة ينبع من شمال شرق سيراليون حتى يصل الى جمهورية مالي ثم يتجه الى نيجيريا من الجهة الشمالية الغربية، ويذكر ان الاسبان هم اول من اطلق عليه هذه التسمية . ينظر: عبد القادر مصطفى المحيشي واخرون، **جغرافية القارة الافريقية وجزرها**، ط١، ليبيا، ٢٠٠٠، ص ص ٦٠-٦١.

(٣) احمد صوار ، **استقلال نيجيريا** ، سلسلة كتب سياسية رقم (١٩٤)، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٦١، ص٧٠.

(٤)) داهومي: أحدى الجمهوريات الصغرى في غرب افريقيا ، تعرضت الى الاحتلال الفرنسي عام ١٨٩٤ وحصلت على استقلالها عام ١٩٦٠، تغير اسمها الى بنين عام ١٩٧٥. ينظر: محمد اسماعيل محمد، **نيجيريا وداهومي والكاميرون**، مؤسسة روز اليوسف للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١، ص٣٩؛ سلطان الخلف، **نافذة على الاستثمار في افريقيا ... جمهورية بنين الشعبية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط التالي: www.daralkhalaf

٩٢٣,٧٨٦ كيلو متر مربع [١]، أما عدد سكانها حسب احصاء عام ١٩٥٢هو ٣٠,٥ مليون نسمة، و٥٥ مليون حسب احصاء عام ١٩٦٣، أما تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ فكانت ٥٦ مليون[٢]، ومهما اختلفت إحصائيات السكان، تبقى نيجيريا أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان.

توافرت في نيجيريا خصائص متنوعة في جغرافيتها الطبيعية، والبشرية، لامتدادها على نحو عشر درجات بين ٤- ١٤ درجة شمالا، إذ تميز القسم الجنوبي منها بمناخ استوائي مثالي تصل كمية الأمطار فيها إلى ٣٠٠سم في السنة بينما تقل في الداخل لتصل إلى ١٢٠سم،وفي الشمال يسود مناخ مداري يتميز بوجود فصل جاف قد يطول ليصل ثمانية أشهر في الشمال الشرقي[٣]، أما درجة الحرارة، فيبلغ متوسطها في شمال البلاد ٢٩ درجة مئوية وقد تصل درجة الحرارة اليومية في معدلها إلى ٣٨ درجة مئوية ، ويكون معدل درجات الحرارة في وسط البلاد أقل مما

---

(١) اختلفت المصادر في تقدير مساحة نيجيريا فالبعض يذكرها ٩٥٣,٦٦٩ كيلو متر مربع والبعض الاخر ٩٢٣,٧٨٦ كيلو متر مربع. ينظر: جودة حسنين جودة، **جغرافية افريقيا الاقليمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٣١٨؛ ازهار محمد عيلان، **الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢-١٩٦٠**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

(٢) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **افريقيا دراسة لمقومات القارة**، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٥٣، ومما يشار اليه ان تعداد سكانها عام ٢٠١٢ بلغ ١٦٦,٦٢٩,٠٠٠ مليون نسمة. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:
www.shakumaako.com.

(٣) جودة حسنين جودة، المصدر السابق، ص ٣١٧- ٣١٨.

هو عليه في الشمال، أما في الجنوب فأن المتوسط السنوي لدرجات الحرارة يصل إلى ٢٧ درجة بين شهري نيسان، وتشرين الأول[١].

أما بالنسبة للاقتصاد النيجيري، فشكلت الزراعة المورد الأساس قبل اكتشاف النفط[٢]، ومن أهم المنتجات الزراعية هي التمور، والزيت، والمطاط، والكاكاو، والفول السوداني، فضلا عن ذلك محاصيل زراعية أخرى كالبطاطا، والسمسم، والأرز، والقطن، وغيرها من المحاصيل الزراعية، وهي للاستهلاك المحلي، أما بعض المحاصيل الرئيسة الأخرى فتدخل في سد حاجات السكان من مواد البناء، ومواد التنظيف، فضلا عن مردودها المالي الذي يزود البلاد بحوالي ثلث الصادرات، اذ يبلغ إنتاج زيت النخيل في نيجيريا ٥٢% من الإنتاج العالمي[٣].

تراجع قطاع الزراعة بعد اكتشاف النفط، وأدى النفط دورا كبيرا في الاقتصاد النيجيري، اذ وفر للبلاد مورداً مالياً هائلاً، وحسن من مستويات الدخل، وإعطاء أهمية لتطوير الصناعة، وتوسيع الحركة التجارية بين نيجيريا، والبلدان الأخرى، فضلا عن ذلك تطوير البنى الارتكازية في البلاد، كالطرق، والمواصلات، ولم تقتصر البلاد على وجود النفط بل الغاز الطبيعي، والفحم، والقصدير، والذهب والحديد، والكلس[٤] .

---

(١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:
www.african-muslim.com.

(٢) اشارت المصادر على ان اكتشاف النفط كان عام ١٩٣٨ والبعض الاخر عام ١٩٥٨. ينظر: احمد صوار، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣) فيليب رفله، **الجغرافية السياسية الافريقية**، تقديم واشراف عز الدين فريد، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٥٢٠-٥٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٢١.

ثانياً: السكان والتركيب الاجتماعي لنيجيريا:-

اختلف المؤرخون في تحديد الموطن الأصلي لسكان نيجيريا، لكن الذي تم التعرف عليه انه كانت هناك هجرات من الساميين، والحاميين، تدفقت من اسيا إلى أفريقيا، ومن شمال أفريقيا إلى غربها منذ آلاف السنين، والتي حصلت لأسباب مختلفة منها اقتصادية، وللبحث عن العيش الآمن، وهناك من يرى أن سكان نيجيريا ينحدرون من أجناس مختلفة بعضهم من العرب، والبعض الآخر يجعلهم من البربر، والروم، والأحباش، والنوبيين، وغيرهم، ومن هذه الأمم نشأت قبائل نيجيريا المختلفة، وتزاوج بعضها مع البعض، وكونت التركيب السكاني لها(١)، ولكن في الأعم الأغلب أن سكان نيجيريا ينحدرون من الجنس الزنجي، حيث إن غالبية السكان تعود في أصولها إلى تلك الجماعات الزنجية القاطنة في غرب القارة، وتميزوا بالبشرة السوداء(٢).

تميزت نيجيريا بتعدد لغاتها، ولهجاتها، إذ توجد فيها نحو (٥٤٠) لغة او لهجة، وتتفاوت أهمية كل لغة ولهجة منها، فبعضها لا يزيد من يتكلمون بها عن (٧٠٠) نسمة فقط، بينما يزيد في بعضها الآخر على خمسة ملايين، وأكثر اللغات انتشارا هي لغة الهوسا(Haussa) في شمالها، ولغة اليوروبا (Yoruba) في جنوب غربها، ولغة الايبو (Ibo)(٣) في شرقها(٤) ، وعلى الرغم من تعدد اللهجات إلا

---

(١) ادم عبدالله الالوري،**موجز تاريخ نيجيريا**، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت،١٩٦٥،ص٢٥.

(٢) احمد صوار، المصدر السابق، ص ص ١٢- ١٣.

(٣) تفصيل هذه القبائل في الصفحات اللاحقة.

(4) Daniel E . Harmon , **Nigeria 1880 to the Present : The Struggle , The Tragedy,The Promise**, Chelsea House Publishers Philadelphia association with Covos day books , South Africa, 2001,p.63.

أن اللغة الرسمية هـي اللغة الإنكليزية، إذ دخلتها بطرق مختلفة كالتجارة، والارساليات التبشيرية في القرنين التاسع عشر، والعشرين، وأصبحت هـي المتداولة في المؤسسات الإدارية، أما اللغة العربية، فقد كانت لغة الدين الإسلامي، ولغة الهوسا للمعاملات اليومية[١].

أما الديانات القائمة في نيجيريا فهي الوثنية، وهي الأولى فيها حتى دخلها الإسلام خلال القرنين الحادي عشر، والثاني عشر الميلاديين، فأصبحت أكبر دولة إسلامية بعد أن شكل المسلمون فيها أكثر من ٥٠% من نسبة السكان[٢]، أما المسيحيون، فيشكلون ٣٥% من السكان، ويتركزون في اقسام الجنوب، و١٥% للديانات الأخرى[٣]، وعلى الرغم من ذلك فأن دستورها لم يشر إلى دين الدولة الرسمي بما في ذلك الإسلام، حيث لا توجد وزارة للشؤون الدينية لإدارة شؤون الطائفة الاسلامية في البلاد [٤].

يتكون المجتمع النيجيري من عدد من الجماعات، أو القبائل التي تنطبق عليها الصفة المميزة للأمة[٥]، إذ توجد فيها (٢٥٠) قبيلة، مع الإشارة إلى أن التركيبة

---

(١) عبد الجبار احمد عبدالله، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٤،ص ص ١٢٧-١٢٨؛محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، سلسلة كتب ثقافية، الكويت، ١٩٨٠، ص ص١٢٢ -١٢٣ .

(٢) أزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣) أياد عبد الكريم مجيد، **سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح**، مجلة دراسات دولية ،ع ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٠.

(٤) ادم عبدالله الالوري، **الإسلام اليوم وغدا في نيجيريا**، ط١، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ١٤.

(5) Hatch John**, Africa Emergent, Secker & warburs** ,London, 1974, p. 41 ; Daniel E . Harmon , Op . Cit . p. 6 .

القبلية تشكل أساس المجتمع النيجيري، ولأهمية ذلك، ستتم الاشارة إلى توزيعها الجغرافي، وحسب الأقاليم[١] وعلى النحو الآتي:

أ-**الإقليم الشمالي:** يشكل ٧٥% من المساحة الكلية لنيجيريا، وتنتشر فيه قبائل عدة، منها قبائل الهوسا التي تنتمي إلى شعوب السودان الغربي، وتقع شمال شرق نيجيريا، وتمتد إلى أقاليم شرق النيجر[٢]، وهذه القبائل مسلمة لها لغة خاصة معروفة باسمهم، إذ يتحدث بها أكثر من ٤٠% من سكان الإقليم الشمالي التي أصبحت لغة الثقافة الإسلامية[٣]، واستطاعت قبائل الهوسا من إقامة عدد من الإمارات عرفت نظم الحكم المركزي، وجميعها في شمال نيجيريا، وهذه الإمارات هي دورا، وكانوا، وزاريا، وجبير، وكاتسينا، ورانووبيروم، وقد عدت هذه الإمارات من أهم مراكز التوسع الإسلامي في أفريقيا منذ دخولها الإسلام في القرن الثالث عشر مع

---

(١) قسمت بريطانيا نيجيريا إلى الشمالية الجنوبية وبقيت هكذا حتى عام ١٩٣٩ إذ تم تقسيم الجنوب إلى إقليم الشرق وإقليم الغرب وبذلك أصبحت نيجيريا تتكون من ثلاث اقاليم رئيسية والتي تبلورت أكثر بموجب دستور عام ١٩٤٦ . ينظر:

John H. Enemugwem , **The Development of the Niger Delta of Nigeria 1900-1966**, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol10,No.4, Clearion University of Pennsylvania,2009,p.164.

(٢) علي أبو فرحة، **المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلل دائم،** مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي، ع١١، ٢٠١٢، ص٣٥ ، متاح على الرابط التالي: www .qiraaeafrisan.com.

(3) Hakeem Oapajo ,**Politics for God Religion Politics and Conflict in Democratic Nigeria**, The Journal of pan African studies, Vol.4,No. 9,Junuary 2012, p .45.

قوافل التجار عبر الصحراء الكبرى من شمال أفريقيا، والجزيرة العربية[١]. أما قبائل الفولاني[٢]، فقد استوطنوا الشمال منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وامتزجوا مع الهوسا، وتزاوجوا معهم، واعتنقوا الإسلام، وفي مطلع القرن التاسع عشر، قام الفولاني بزعامة عثمان دان فوديو[٣] بحركة دينية في إمارات الهوسا نتج عنها ثقافة

---

(١) حسن احمد محمود، **الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا**،ج١، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٩٩؛ محمود متولي، **افريقيا والسيطرة الغربية دراسة تحليلية للاستعمار البريطاني في نيجيريا حتى نهاية سنة ١٩٤٥**، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٤.

(٤) الفولاني: من فروع مجموعة الحاميين الشماليين انتشروا في السودان الغربي وأعالي السنغال في أثناء قيام إمبراطورية غانا ثم شقوا طريقهم إلى شمال نيجيريا وأصبحت لهم قوة مسيطرة بعد نجاح حركتهم بزعامة عثمان دان فوديو. ينظر: نجم الدين السنوسي، **دور القبيلة في أفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي ، ع ٨، ٢٠١١، ص ٨٢ على الرابط التالي: www .qiraaeafrisan.com ؛ عبدالله عبد الرازق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا**، الكويت، ١٩٨٩، ص ٣٠.

(٣) عثمان دان فوديو: ولد في بلدة مارتا على أطراف إمارة غوبر شمال نيجيريا عام ١٧٥٤ وكلمة فودي تعني الفقيه واسمه الأصلي محمد، درس اللغة العربية وقرأ القران وحفظ متون الأحاديث ونجح من خلال حركته التي أطلق عليها اسم الجماعة بنشر الإسلام بين القبائل الوثنية المنتشرة في شمال وجنوب أفريقيا، ألف اكثر من خمسين كتابا في العقيدة، توفي عام١٨١٧. ينظر: عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، المصدر السابق، ص٤٠؛حسن احمد محمود، **دور العرب في نشر الحضارة في غرب أفريقيا**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٤،القاهرة ١٩٦٨، ص ٩٢؛ شريف عزيز، **الإمام المجاهد عثمان بن فودي.. أعظم أمراء أفريقيا**، مقال منشور على الرابط التالي:

www . Islammem cc.

مشتركة تضم القبيلتين، لذلك أطلق عليها اسم قبائل الهوسا – فولاني[١]، وإلى جانب الهوسا – فولاني، توجد قبائل الكانوري في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، ولهم إمارة بورنو التي تمكنت من الصمود بوجه قبائل الفولاني مطلع القرن التاسع عشر، ويدين الكانوري بالإسلام شأنهم شأن الهوسا والفولاني، لكنهم يتميزون عنهم بلغتهم الخاصة التي سميت باسمهم الكانوري[٢]. وأما قبائل التيف في وادي نهر بنوى الأوسط فلم يعرفوا الحكم المركزي، ويتميزون بالتجانس اللغوي، وقبائل النوبى في وادي نهر كادونا الأدنى، وجزء من وادي نهر النيجر، وقد نجح الفولاني في إخضاعهم أثناء الحركة الدينية السابقة الذكر، وهناك قبائل قليلة العدد تنتشر بشكل واسع فيما كان يعرف بالحزام الأوسط (الجزء الجنوبي من الإقليم الشمالي) ومنها الجوكون، والبيروم، والايجالا، وغيرها[٣]. أما نظام الحكم، فهو شبه ملكي يحكم فيه الأمراء على التقاليد الإسلامية المتوارثة، ولم يتأثروا بالثقافة الغربية التي حملها إليهم المستعمر، وظلوا متمسكين بعقيدتهم الإسلامية، وكانت مدينة كادونا عاصمة هذا الإقليم[٤].

يبدو أن التباين الاجتماعي بين القبائل النيجيرية لم يؤثر على نسيج الوحدة الثقافية، والدينية التي تجمعهم في الإقليم الشمالي الإسلامي، وقد جعلت منهم كياناً متميزاً له تأثيره على الوضع السياسي في نيجيريا.

---

(1)Nelson Harold, **Area Hand book for Nigeria, foreign Area studies of American University**, U.S. Agoverment printing office, washnington, 1972,p.103.

(٢) سليمان مظهر، استطلاعات، مجلة العربي ، ع٣٩٩، الكويت ، ١٩٩٢، ص٩.

(3) Y.L . Gambo & M.M Omirin ,**Ethno Relious Conflictlhktand Settlement Pattern in Northern Nigeria** , Mediterranean Journal of, Social Sciences, Vol3,No3, September 2012, p.p.130-131.

(٤) أزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٣٠.

ب- **الإقليم الغربي:** تبلغ مساحته ٤٥ ألف ميل مربع، وتسكنه قبائل اليوروبا جنوب غرب نيجيريا[١]، ترتبط هذه القبائل بلغة مشتركة هي اليوروبا، ومجموعة رموز خاصة فيما يتعلق بالأساطير، والأحداث والتي تشكل جزءا أساسيا من التراث الحضاري التاريخي لهذه القبائل، رغم أنها عرفت أنظمة عديدة متباينة في الحكم، والإدارة طيلة تاريخها الذي يمتد إلى ألف عام تقريبا[٢]، وقد تأثرت هذه القبائل بالحملات التبشيرية المسيحية في نيجيريا، وانتشرت بينهم الأفكار الغربية، فانقسم سكانها الى مسلمين، ومسيحيين وكانت ابادان[٣] عاصمة إقليمهم[٤]. وهناك قبائل

(1)Daniel E . Harmon, Op.Cit,p.67-79.

(2) Lioyd .p .c , **The Traditional political system of the Yoruba** ,The south western Journal of Anthropology, x4 , winter, 1954, p.p.366- 384.

(٣) ابادان: تقع جنوب غرب نيجيريا وثاني اكبر مدنها ، ومركز تجاري لإقليم زراعي حيث يزرع فيها الكاكاو والقطن والمطاط ، ويوجد فيها مقر جامعة ابادان التي تأسست عام ١٩٦٢. ينظر: محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد الأول، ط ٣، المكتبة العصرية ، بيروت،٢٠٠٩، ص١.

(٤) أزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٣٢؛ هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، ع ٤٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٩٧.

صغيرة في الإقليم الغربي يدينون بالديانة المسيحية، ومنها الايدو في مدينة بنين[١]، ويتميزون بلغتهم المعروفة الايدو، والاورهوبو ينتشرون الى جوار الايدو جنوب مدينة بنين، ويتميزون عنهم بلهجتهم[٢].

ج-**الإقليم الشرقي:** تبلغ مساحته ٦٤ ألف ميل مربع، وتسكنه قبائل الايبو، ويتركزون في المناطق الداخلية من الإقليم مثل اونيتشاوا، واويري، واوجوجا، وغيرها، وغالبيتهم من المسيحيين[٣]، وكان مجتمعها مجزءاً لا يوجد فيه قيادات، أو سلطات مركزية قوية، كما أنها تفتقر لوجود المدن، والممالك المركزية، وبسبب بيئة الغابات الاستوائية، والمدارية الكثيفة في الإقليم الشرقي جعلتها تعيش في تنظيمات متفرقة أساسها القرية[٤] ، وإلى جانب الايبو، كانت هناك قبائل صغيرة منها الايبيبو، والايفيك، والانانج ينتشرون على سواحل الإقليم الشرقي إلى الجنوب من مناطق الايبو، وكانت تتقارب لغويا فيما بينها، أما الايجو، فينتشرون في منطقة دلتا النيجر،

---

(١) بنين: مدينة تقع جنوب نيجيريا، يبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام ٢٠٠٦ (١١٤٧١٨٨) ، وتقع شرق لاغوس بحوالي ٢٠٠ ميل، وتعد مركز نيجيريا لصناعة المطاط. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: ar.thetimenow.com ;

T .A .Fasuyi **, Cultural Policy in Nigeria** , Unesco, Paris, 1973, p.11 .

(٢) بشير شايب مجدوب، **مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١١ ، ص ٧٢.

(٣) هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ٩٧؛ منارات إفريقية، **نيجيريا. .دخول الإسلام.. التبشير .. الصراعات الدينية** ، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت)على الرابط التالي: www.islam4africa.net.

(٤) اياد عبد الكريم مجيد، المصدر السابق، ص١٦٠.

وكانوا معارضين لسيطرة الايبو على الإقليم الشرقي، وطالبوا بتأسيس ولاية خاصة بهم[١]، وعاصمة الإقليم الشرقي اينوجو[٢].

لقد خضع كل إقليم من الأقاليم النيجيرية لسيطرة قبيلة معينة، فنجد قبيلة الهوسا– فولاني في الشمال، واليوروبا في الغرب، والايبو في الشرق، وإلى جانب كل قبيلة من هذه القبائل قبائل أخرى صغيرة، اختلفت معها في بعض الجوانب اللغوية، والدينية، والثقافية، إلا أنها قد تعاونت، وتوحدت معها من أجل تحقيق الهدف الأسمى هو استقلال نيجيريا.

ثالثاً:– التغلغل البريطاني وتنامي الحركة الوطنية في نيجيريا:

تزامن الاستعمار الأوربي في نيجيريا مع حركة الكشوف الجغرافية الأوربية، والوصول إلى رأس الرجاء الصالح، ففي القرن الخامس عشر الميلادي رست إحدى السفن البرتغالية في خليج بنين عام ١٤٧٢، وأول البرتغاليين الذين اكتشفوا الأراضي الجنوبية في نيجيريا هو ري دي سكييرا (Rey de Skiyra) ، الذي عقد معاهدة صداقة مع ملوك ساحل بنين، وفي عام ١٤٨٥ قامت رحلة أخرى برئاسة البحار البرتغالي الفونسو دايفيرو (Alfonso Daivero) الذي نجح في عقد المعاهدات التجارية أيضا مع بعض زعماء القبائل النيجيرية، ومنذ القرن السادس عشر، إذ

(1) p. Amaury Talbot ,**The Tribes of the Niger Delta** ,New York: Barnes& NobleInc, 1967, p 45.

(٢) أزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٣٣.

ظهر التنافس الشديد بين الدول الأوربية (هولندا، وفرنسا، وبريطانيا) مع البرتغال التي سيطرت على التجارة حتى نهاية ذلك القرن[١].

وفي منتصف القرن السادس عشر جذبت تجارة الرقيق، والتوابل، وزيت النخيل البريطانيين، فكانت أول بعثة بريطانية جاءت إلى بنين بقيادة الكابتن ونيدهام رتشارد (Needham Richard) عام ١٥٥٣ بحجة اكتشاف نهر النيجر، إلا أن هذه البعثة قد فشلت، وفي عام ١٥٥٨ أرسلت بعثة تجارية بريطانية أخرى استطاعت عقد معاهدات مع الملوك، والزعماء على طول شواطئ المحيط الأطلسي[٢]، عندما وصلها المغامر الاسكتلندي مونجو بارك (Mungo Park)[٣]، إذ أدت التقارير التي رفعها دوراً في توجيه أنظار الحكومات البريطانية المتعاقبة نحو أهمية تلك المناطق وضرورة الاستيلاء عليها[٤].

استغلت بريطانيا مسألة تحريم تجارة الرقيق، لتحقيق أهدافها في الوصول إلى نيجيريا، ومن ثم السيطرة على البحار، وفرضت بريطانيا عام ١٧١٢ احتكارا يكاد

---

(١) احمد صوار، المصدر السابق، ص١٤؛ ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٤٠؛ محمد علي الهمشري واخرون، **انتشار الاسلام في افريقيا**، ط١، الرياض، ١٩٩٧، ص ٨٥.

(2) Ousmane Kane, **Muslim Modernity in Postcolonial Nigeria**, Vol1, Boston, 2003, p.32 .

(٣) مونجو بارك: جراح اسكتلندي ورائد مكتشف لبعض مناطق غرب أفريقيا قام بتتبع مجرى نهر النيجر، وفي عام ١٧٩٦ قام مع اثنين من زملائه برحلات امتدت من نهر غامبيا إلى نهر النيجر ثم عاد إلى غامبيا، وفي عام ١٨٠٥ قام ببعثة أخرى للكشف فيما إذا كان نهر النيجر ينبع من منطقة خليج غينيا أم لا، إلا انه قتل على يد الأفارقة قبل وصوله إلى نهر النيجر. ينظر: شوقي الجمل وعبدالله عبد الرازق، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، ط٢، الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٩

(٤) احمد نجم الدين فليجة، **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، الإسكندرية، د.ت، ص ٥٩.

يكون تاما على تجارة الرقيق في ساحل غرب أفريقيا[١]، وفي عام ١٨٠٧ أعلنت بريطانيا إلغاء تجارة الرقيق تماشياً مع مصالحها، وفي عام ١٨٣٦ شن الأسطول البريطاني حملة ضد سفينة إسبانية كانت محملة بالرقيق، وبذلك ثبتت بريطانيا وجودها في نيجيريا أكثر من قبل [٢]، وفي عام ١٨٥١ استولت بريطانيا رسميا على ميناء لاغوس، ثم أصبحت لاغوس مستعمرة بريطانية خاضعة لحكم التاج البريطاني عام ١٨٦١[٣].

اتجهت بريطانيا من أجل زيادة نفوذها، وسيطرتها على الشركات التجارية، فظهرت إلى الوجود الشركة الأفريقية في الشمال، والشركة الشرقية في الشرق، والشركة الغربية في الغرب، وشركة بورينو للتجارة في الشمال الشرقي، وعلى إثر المنافسة الألمانية، والفرنسية، اندمجت هذه الشركات الأربع في شركة واحدة هي الشركة الأفريقية المتحدة عام ١٨٧٩[٤] برئاسة جورج كولدي (George kolda)[٥].

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، **تاريخ حركات التحرر في العالم الثالث**، مديرية مطابع الجامعة، الموصل، ١٩٨٥، ص ٣٠٩.

(٢) محمد محمد صالح، **استعمار أفريقيا وتقسيم القارة الأفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ بين الدول الكبرى الأوربية**، مجلة المؤرخ العربي، ع ٣١، بغداد، ١٩٨٧، ص ١١٨؛ أزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.

(٣) أياد عبد الكريم مجيد ،**السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا ١٩٦٨-٢٠٠٣ نيجيريا أنموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٠٦؛ عبد الجليل شلبي، **معركة التبشير والإسلام حركات التبشير والإسلام في آسيا وأفريقيا وأوربا**، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٦٢.

(٤) جوزيف- كي- زيربو، **تاريخ أفريقيا السوداء**، القسم الثاني، ترجمة يوسف شلب الشام، دمشق،١٩٩٤،ص ٧١٧؛ محمود متولي ، المصدر السابق، ص ص ٨٨-٨٩.==

وعلى إثر اشتداد المنافسة الاستعمارية بين فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، عقد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ لتقسيم القارة الأفريقية، وقد وضع بموجب هذا المؤتمر مبدآن أساسيان، الأول: إن كل دولة متحضرة تحتل نقطة من الساحل يكون لها الحق في احتلال ظهير هذه النقطة، أو الأراضي الداخلية المتصلة بها، وأكد المبدأ الثاني على إن الاحتلال الفعلي وحده هو الذي يبرر هذا الحق، ومن أجل سريان هذا الحق، يجب إبلاغ كل عملية استيلاء على الأراضي الواقعة على السواحل الأفريقية، وبدون تأخير إلى الدول الموقعة على الاتفاقية، وعلى الدول صاحبة السيادة، الالتزام بإقامة سلطة كافية على الأقاليم التي تدعي أنها تحتلها. وبذلك أصبح لكل دولة أوربية تقيم على السواحل الأفريقية الحق في احتلال المناطق الداخلية[١] . وفي عام ١٨٨٦، أعلنت الحكومة البريطانية تأسيس شركة النيجر الملكية بدلا من الشركة الأفريقية المتحدة[٢]، ومنحتها صلاحيات الإدارة وعقد

==(٥) جورج كولدي(١٨٤٦-١٩٢٥):ولد في دوغلاس عام ١٨٤٦ تلقى تعليمه في الأكاديمية العسكرية الملكية ويتش ، سافر إلى أنحاء أفريقيا وكانت أول زيارة للقارة إلى النيجر عام ١٨٧٧، حافظ على المصالح البريطانية في أفريقيا ولا سيما في نيجيريا من خلال الشركة المذكورة. ينظر: Toyin Falola &Matthew M .**Heaton, A history of Nigeria**, Cambridge University Press, 2008,p22. .

(١) جلال يحيى، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ٣٨٨-٣٨٩.

(2)The National Archives, Cabinet, Royal Niger Company, Memorandum by the **Secretary of State for the Colonies**,C.P.37 (37) , January 1937.p 37.

المعاهدات، وفرض الضرائب، وشؤون التجارة في جميع أقاليم حوض النيجر[١]، وبسبب المشاكل التي حدثت بين الشركة، وبين الدول الاستعمارية من جهة، ومع القبائل الأفريقية التي وقفت الشركة بوجه نشاطاتهم من جهة أخرى، قررت الحكومة البريطانية عام ١٨٩٩ أن تتولى بنفسها الأمر في نيجيريا، فقامت بشراء حقوق شركة النيجر الملكية، ودفعت لها تعويضا عن جهودها تلك[٢].

استطاعت بريطانيا مد نفوذها إلى الأراضي الساحلية من نهر النيجر عام ١٨٩٣، لتجاور بذلك محمية انهار الزيت[٣] جنوب منطقة نفوذ الشركة بعد ان فرضت نفوذها على ساحل النيجر، ووصلت إلى الشمال حتى بنين، وبذلك سيطرت بريطانيا على جميع أجزاء هذه المنطقة[٤].

---

(١) الهام محمد علي ذهني، **بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث**، ط١، القاهرة،، ٢٠٠٩، ص ١٤٤.

(2)The National Archives ,Cabinet ,Royal Niger Company , Memorandum by the **Secretary of State for the Colonies**,C.P.37 (37) , January 1937.p 37.

(٣) محمية انهار الزيت: منطقة تمتاز بكثافة السكان وسميت بهذا الاسم لإنتاجها زيت النخيل أصبحت محمية بريطانية بين عامي ١٨٨٥-١٨٩٣ إلى أن توسعت لتصبح بعد ذلك محمية ساحل النيجر. ينظر: شبكة المعلومات الدولية(الإنترنيت) متاح على الرابط التالي:
www.marefa.org.

(٤) فيج. جي. دي، **تاريخ غرب أفريقيا**، ترجمة السيد يوسف نصر، ط١، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣٢٣.

عين فردريك لوجارد Fredrick Lugard(١٨٥٨-١٩٤٥)[١] مندوبا ساميا لنيجيريا، ومنذ البداية قامت الإدارة الاستعمارية بتقسيم نيجيريا إلى ثلاث وحدات إدارية هي مستعمرة لاغوس، ومحمية انهار الزيت، والأقاليم الوسطى على طول نهر النيجر[٢]، وفي عام ١٩٠٠ أعيد تقسيم المنطقة على ثلاثة أقاليم إدارية هي مستعمرة لاغوس، والمناطق الساحلية، ومحمية نيجيريا الجنوبية التي كانت تسيطر عليها شركة النيجر الملكية، ومحمية نيجيريا الشمالية[٣]، وفي عام ١٩٠٦، تم دمج مستعمرة لاغوس، ومحمية نيجيريا الجنوبية تحت اسم واحد هو مستعمرة، ومحمية نيجيريا الجنوبية، وتم تعيين بيرسي جيرورد (Percy Girourd)[٤] مندوبا ساميا

---

(١) فردريك لوجارد: عسكري بريطاني قاد حملات عديدة في أفريقيا، تولى منصب المفوض السامي البريطاني في محمية نيجيريا الشمالية خلال المدة (١٩٠٠- ١٩٠٧)، غادر نيجيريا لتوليه وظيفة في هونغ كونغ خلال المدة(١٩٠٧- ١٩١٢)، ثم عاد إلى نيجيريا حاكما عاما لها للمدة (١٩١٢- ١٩١٩) ، أصبح عضوا في اللجنة الدائمة للانتدابات الدولية التابعة لعصبة الأمم المتحدة خلال المدة(١٩٢٣- ١٩٣٦). ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova , **Historical Dictionary of Nigeria**,Historical Dictionary of Africia, No.111, U.S.A, 2009,p.213.

(2) Abdul- Rahoof Adeboyo Bello, **Nigerian Government and politesse , first printed**, National open University,2011,pp.3-4.

(3) Adiele E . Afigbo , **Background to Nigerian an Federalism: Federal Featres in the Colonid State**, Publius :The Journal of Federalism,Vol21,No 4 , University Oxford,1991, p. 17.

(٤) بيرسي جيرورد: ولد في مونتريال تلقى تعليمه في الكلية العسكرية الملكية، أصبح مندوبا ساميا في نيجيريا ثم مديرا عاما لإمدادات الذخائر في الحكومة البريطانية، له العديد من المؤلفات حول الأهمية الإستراتيجية للسكك الحديدية. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط التالي: www.ontarioplaques.com

خلفا للوجارد[١]، وفي عام ١٩١٠، اقترح لويس هاركورت(Lewis Harcourd) سكرتير المستعمرات البريطاني على الحكومة البريطانية دمج محمية شمال نيجيريا، ومحمية جنوب نيجيريا، وقد تم ذلك عام ١٩١٤، إذ تم دمج مستعمرة لاغوس، والمحميتين الشمالية، والجنوبية باسم مستعمرة، ومحمية نيجيريا، وأصبحت لاغوس عاصمة لها، وأصبح الحاكم العام هو فردريك لوجارد، وهنا دخلت نيجيريا نظام الحكم غير المباشر الذي طبق على شمال نيجيريا فقط، إذ رأى لوجارد أن الظروف في الجنوب غير ملائمة لتطبيق هذا النظام[٢].

وهكذا بقيت نيجيريا مقسمة إلى شمال، وجنوب حتى عام ١٩٣٩، إذ تم تقسيم محمية الجنوب إلى الإقليم الشرقي، والإقليم الغربي، وبذلك أصبحت نيجيريا تضم ثلاثة أقاليم رئيسة هي الإقليم الشمالي، والإقليم الغربي، والإقليم الشرقي، وهذا ما أوضحناه سابقا، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للتطورات، والتحولات الإدارية منحت تلك الأقاليم سلطات واسعة طبقا لدستور عام ١٩٤٦، والدساتير التي ظهرت في عقد الخمسينيات من القرن الماضي .

جاءت الحركة الوطنية في نيجيريا كرد فعل على الوجود البريطاني، والسياسة التي اتبعتها بريطانيا في البلاد التي أثرت بشكل، أو بآخر على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، فقد واجهت بريطانيا مقاومة شديدة، عندما قامت بتعيين جون بيكروفت (John Becroft) قنصلا بريطانيا في خليج بنين، و

---

(١) إحسان حقي ،**أفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء**، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،١٩٦٢، ص ١٤٥.

(٢) عبد الرحمن صالح، **صفحات من تاريخ نيجيريا**، مجلة نهضة افريقية، ع ٦٨، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٤١؛ خيري عبد الرزاق جاسم، **تداول السلطة في نيجيريا**، مجلة الدراسات الدولية ،ع٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص ٥٦.

بيافرا، إذ قاوم ملك لاغوس كوسوكو (Kosoko) [١] هذا الأمر، إلا أن بريطانيا تمكنت من إزاحته، وجعلت بدلا عنه اكيتوي (Akitoye) الموالي لها، في الوقت الذي رفض فيه السكان ذلك، وامتنعوا عن تسيير تجارتهم إلى لاغوس، مما أدى إلى تكديس التجارة البريطانية في المنطقة، حتى تم القضاء على هذه المعارضة من خلال إغراء بعض الزعماء[٢] .

وفي جنوب نيجيريا، عقد زعيما بورتونوفو[٣]، وداهومي حلفاً لمواجهة التدخل الأجنبي، ومن يتعاون معه، وكان هذا الحلف في حقيقته تجاريا، ومن جانب آخر، فقد قضى البريطانيون على بعض القادة المحليين الذين عارضوا الاحتلال منهم

(١) كوسوكو: وهو ملك لاجوس، دخل عام ١٨٤١ في صراع مع اكيتوي حتى اصبح ملكا على لاغوس عام ١٨٤٥حتى عام ١٨٥١ عندما تدخلت بريطانيا لازاحته ونصبت بدلا عنه اكيتوي حيث تم نفي كوسوكو ثم عاد الى لاغوس عام ١٨٦٢.لمزيد من التفاصيل ينظر: Toyiu Falola &Ann Genova, Op.Cit.p.200.

(٢) زاهر رياض، **أستعمار أفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢١٢.

(٣) بورتونوفو: وهي عاصمة جمهورية بنين يتم فيها معظم انشطة الحكومة وهي من اكبر مدن الجمهورية وميناؤها ومركزها التجاري الرئيسي. ينظر: أمنة ابو حجر، **موسوعة المدن الاسلامية**، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط التالي: www.toratheyat.com.

الجاجا Jaja(١٨٢١-١٨٩١)[١] الذي حكم بلاد الابوبو Opopo، وعارض الاتفاقيات التجارية التي عقدتها بريطانيا مع الحكام المحليين في البلاد[٢] .

وفي الشمال، ظهرت المقاومة ضد نشاط شركة النيجر الملكية، وحدث صدام مع إمارة كانو، وسوكوتو، وحروب بين قبائل الفولاني، وموظفي الشركة، مما اضطر البريطانيين الى تشكيل قوة عسكرية في الشمال برئاسة لوجارد، ودخلت في نزاعات مع السكان، حتى إنهم حاولوا إخضاع الإمارات الإسلامية، وضمها لنفوذ الشركة، وذلك عام ١٨٩٧[٣].

فضلا عن ذلك، ظهرت احتجاجات، واعتراضات عديدة ضد الإجراءات البريطانية، ولا سيما ما يتعلق بإصدار القوانين، إذ أصدرت الإدارة البريطانية عدداً من القوانين التي كان لها تأثيرها سلبي على السكان، ففي عام ١٨٩٥ صدر قانون فرض الضرائب على الأراضي، والمنازل في لاجوس، ونتيجة لاعتراض السكان عليه، فقد تم إلغاؤه، وفي عام ١٨٩٧، صدر قانون لتنظيم انتقال الأراضي إلى المستعمرين، مما أثار حفيظة السكان النيجيريين، ثم فرضت بريطانيا ما يعرف

---

(١) الجاجا (١٨٢١-١٨٩١): ولد في جنوب شرق نيجيريا، وهو تاجر لا سيما في تجارة زيت النخيل، ولشهرته ونجاحه أصبح ملكا ، ونتيجة لمعارضته للبريطانيين فقد القي القبض عليه عام ١٨٨٧ حيث نفي إلى جزر الهند الغربية ثم سمح له بالعودة عام ١٨٩١ إلا انه توفي أثناء عودته. ينظر: Toyin Falola &Matthew M .Heaton, Op .Cit , p.p:23-24

(٢) ب.س .لويد ، **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال، الكويت، د.ت ،ص ٢٠٧.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ، **إفريقيا في التاريخ المعاصر**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٤١.

بضريبة الكوخ التي نصت على استئجار الأرض من حكومة التاج البريطاني، مما أدى إلى هياج شديد لا سيما في المناطق الشرقية من نيجيريا[١].

ومما يلاحظ على هذه الاحتجاجات، والمعارضة أنها كانت ردود افعال ضد الإجراءات البريطانية ، ولم تتحول الى معارضة وطنية حتى العقد الاول من القرن العشرين، ففي أواخر عام ١٩٠٧، وبداية عام ١٩٠٨، قامت الإدارة البريطانية بنزع ملكية بعض الأراضي في لاغوس، لإقامة مساكن لموظفيها، وبعض الدوائر الحكومية، فأدى إلى ظهور موجة من الاحتجاجات التي أدت إلى تشكيل تنظيم سياسي عام ١٩٠٨ الذي عرف ((بتنظيم اتحاد الشعب للدفاع عن حقوق الأهالي)) ضد القوانين، والإجراءات البريطانية السابقة الذكر، وفي الوقت نفسه، فرضت الإدارة البريطانية ما يعرف بضرائب المياه الثقيلة الهدف منها إقامة مستودع للمياه الصالحة للشرب في لاغوس، وفي عام ١٩١٦، صدر قانون في الإقليم الجنوبي الذي نص على جعل جميع الأراضي الوطنية تحت إشراف الحاكم، ولا يحق لأحد الانتفاع منها، أو أخذه دون موافقته، ولم تقتصر الاحتجاجات على ذلك، وإنما شملت العمال الذين قاموا بانتفاضة عام ١٩١٨ داخل المناجم نتيجة للضرائب التي فرضت وأثقلت كاهلهم[٢].

وهكذا يظهر أن الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا كان لها تأثير كبير على نمو، وتطور الحركة الوطنية في البلاد ،لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وظهور المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ودرو ولسن wadro

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٢) احمد علي إسماعيل، **نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب**، مجلة السياسة الدولية، ع ٤، القاهرة، ١٩٦٧، ص١١٨.

Wilson(١٨٥٦-١٩٢٤) [١]، ومنها حق تقرير المصير للأقاليم التي تحت الاستعمار، مما كان له أثر على تطور الحركة الوطنية في أفريقيا عامة، وفي نيجيريا على نحو خاص، لا سيما عند الأفارقة الذين كانوا يتلقون تعليمهم في الخارج، وتجسد نشاطهم في عقد مؤتمر للوحدة الأفريقية في باريس ١٩١٨-١٩١٩ برئاسة السنغالي بلايس ديجن(Place Degen)،والزنجي الأمريكي ديبوا (Dubois)، فقد دعا المؤتمر إلى توحيد كفاح الشعوب السود المضطهدة في أنحاء العالم، ثم عقدت مؤتمرات أخرى في لشبونة عام ١٩٢٣وفي نيويورك عام١٩٢٧ ، وكان لهذه الحركة صداها لدى شباب نيجيريا[٢].

وظهرت حركة أخرى خارج حدود أفريقيا قام بها ماركوس جارفي(Marcus Garvey)[٣]، مؤسس منظمة التقدم العالمية للزنوج في جامايكا التي استهدفت

---

(١) توماس ودرو ولسن: ولد عام ١٨٥٦في مدينة صغيرة بولاية فرجينيا، تلقى تربية دينية ، تأثر بالحرب الأهلية الأمريكية ونتائجها، درس القانون ثم التاريخ والعلوم السياسية، أصبح أكاديميا ثم رئيسا لجامعة برنستون، وفي عام ١٩١٠ أصبح حاكما لولاية نيوجرسي، ثم رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية حكم لدورتين متتاليتين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ أعلن عن مبادئه الأربعة عشر من بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها وحرية الملاحة والتجارة وتخفيض كميات الأسلحة وغيرها. ينظر: روبين متشلاو شروود، **الحرب العالمية الأولى وسياسة حق تقرير المصير**، ترجمة احمد السورميري ، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ١٢-١٣.

(٢) سامي منصور، **نيجيريا عملاق إفريقيا التائه**، دار المعارف بمصر، د.ت، ص ٧٨.

(٣) ماركوس جارفي: ولد في خليج سانت ان في جامايكا، كانت ملامحه زنجية أصلية فهو اسود قاتم اللون عريض الوجه، لم تتح له فرصة التعليم لأفكاره العنصرية المتشددة، وعندما ذهب إلى لندن للدراسة قابل الأفارقة واطلع على ظروفهم القاسية التي يعيشونها ليس في أفريقيا فقط وإنما في العالم اجمع، ثم عاد إلى جامايكا ونجح في تأسيس الرابطة العالمية لتقدم الزنوج،==

توحيد جميع زنوج العالم في دولة واحدة، إلا أن منظمته لم تلق التأييد في جامايكا، فخرج سائحا في العالم حتى نجح في عام ١٩٢٠ في افتتاح فرع لمنظمته في لاجوس، فانضم إليها عدد من الزعماء النيجيريين، منهم نامدي ازيكوي Nnamdi Azykoya(١٩٠٤-١٩٩٦)[١]، وفي العام نفسه، تم عقد المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا البريطانية في أكرا عاصمة غانا حضرته فئات مثقفة من نيجيريا، وساحل الذهب، وسيراليون، وغامبيا، وقدم المؤتمر مطالبه إلى وزير المستعمرات البريطاني اللورد ملنر(Lord Milner) آنذاك، وتضمنت المطالب الامور الآتية:

١-إنشاء مجلس تشريعي لكل إقليم على أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الأفريقيين المنتخبين.

٢-الفصل بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية.

٣-إعادة حق تعيين الرؤساء، وإقالتهم إلى الشعب، وهو الحق الذي سحب منهم بناءً على نظام الحكم غير المباشر.

==كما أسس عصبة الجماعة الأفريقية وجعل شعار منظمته أفريقيا للأفريقيين. ينظر: طه علي احمد، **قراءة تحليلية في فكر ماركوس جارفي**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط التالي:

www. Scribd. Com .

(١) نامدي ازيكوي: ولد في شمال نيجيريا من قبيلة الايبو تعلم في مدارس الإرساليات المسيحية في اوينتشا ولاغوس وكالابار، سافر إلى عدد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها، عاد إلى نيجيريا علم ١٩٣٧ لينظم إلى حركة الشباب النيجيري ، انتخب أميناً عاما لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ثم رئيسا للحزب عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولي، وهو أول حاكم عام لنيجيريا بعد الاستقلال وأول رئيس جمهورية حتى الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٦. ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova , Op. Cit. pp.48-49 .

إلا إن وزير المستعمرات البريطاني رفض تلك المطالب، وعلى الرغم من فشل هذا المؤتمر في تحقيق أهدافه، إلا أنه نجح في إبراز فكرة الوحدة الأفريقية، وإلغاء التفرقة العنصرية من الوظائف المدنية[١] .

وشكل الطلبة النيجيريون منظمتين في لندن هما ((اتحاد التقدم الأفريقي)) عام ١٩١٨ من قبل شاب من أصول مصرية اسمه محمد علي سافر إلى نيجيريا، ثم إلى لندن، وتمكن الاتحاد من تنسيق التعاون بين الطلبة الأفارقة، والاتصال بالهيئات، والمنظمات السياسية التي كان لها دور في النشاط السياسي في بريطانيا في ذلك الوقت، أما المنظمة الأخرى فهي ((جمعية الشعوب الأفريقية في الخارج)) ثم اندمجت المنظمتان عام ١٩١٩، وأطلق على المنظمة الجديدة اسم ((اتحاد الشعوب الأفريقية))، لنشر الدعوة للمساواة بين الأفارقة، والبريطانيين في الحقوق، والواجبات[٢].

تطورت الحركة الوطنية النيجيرية في مدة ما بين الحربين العالميتين، وبدأت الأحزاب السياسية بالنشاط، والظهور العلني، ومنها:

---

(١) اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام(اليونسكو)، **تاريخ افريقيا العام، افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠- ١٩٣٩**، المجلد السابع، اشراف أ.أدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٩٠، ص٦٤٠؛ ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٢) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٨٠.

أ-الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري

(National Democratic Party of Nigeria)

وهو أول حزب سياسي نيجيري، ويرمز له بالرمز(NNDP)، تأسس عام ١٩٢٣ في لاغوس من قبل هربرت ماكولي Herbert Makuill (١٨٦٤-١٩٤٦) [١] الذي عرف بأبي الوطنية النيجيرية، وضم الحزب المثقفين النيجيريين الذين شكلوا قوة ضغط على الحكومة المحلية آنذاك، مما جعله من أهم القوى السياسية في لاجوس، وأصدر الحزب صحيفة ناطقة بلسانه، وهي صحيفة لاجوس اليوم[٢]، أما منهاجه، فقد أكد على الامور الآتية:

١-مشاركة أعضاء الحزب في انتخابات المجلس التشريعي.

٢-الدعوة إلى إنشاء جهاز للحكم المحلي يعمل للحصول على الحكم الذاتي .

٣-تبني دعوة المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا لتأسيس وحدة تجمع بين مناطق غرب أفريقيا البريطانية.

٤-الدعوة إلى حرية التجارة، وإنشاء المؤسسات الخاصة.

---

(١) هربرت ماكولي: سياسي ورائد الحركة الوطنية النيجيرية، كان أول طالب نيجيري حصل على منحة الحكومة البريطانية التي مكنته من دراسة الهندسة المدنية وعلم المساحة في بريطانيا، عاد إلى نيجيريا عام ١٨٩٣ وفي عام ١٨٩٩ بدا كفاحه ضد التمييز والحكم الاستعماري، وكان له دور في دفع النيجيريين إلى ممارسة العمل السياسي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**،ج٥،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٦٧.

(2) J. Shola Omotola , **Nigerian Parties and Political Ideology**, Journal of Alternative in the Social Sciences, Vol.1,No.3,Nigeria,2009,P.620.

تمكن الحزب من الفوز في الانتخابات التي أجريت خلال الأعوام ١٩٢٣، و١٩٢٨، و١٩٣٣، ورغم ذلك، لم يكن للحزب فروع في مدن نيجيرية أخرى، ثم ضعف الحزب على إثر الخلاف الذي حدث بين أعضائه، لاسيما بعد وفاة ماكولي عام١٩٤٦[١].

ب- حركة الشباب النيجيري (The Nigerian Youth Movement):

ويرمز لها بالرمز (NYM) تأسست عام ١٩٣٣ في لاجوس بزعامة اوبافيمي اولاووObafemi Awolowo(١٩٠٩-١٩٨٩)[٢] من قبائل اليوروبا، ونامدي ازيكوي من قبائل الايبو، ومثلت الحركة الفئات المتعلمة المنتمية للطبقة الوسطى في جنوب نيجيريا، وكان اسم الحركة في بداية نشأتها (حركة شباب بورنو) ورمز لها (BYM)، ثم تغير اسمها عام ١٩٣٣الى (حركة الشباب النيجيري)، لاتساع أهدافها السياسية، ونظرتها الشاملة لشؤون البلاد[٣]، وفي عام ١٩٣٨ أعلنت الحركة عن أهدافها الآتية:

---

(1) James Goleman , **Nigeria Background to Nationalism** ,U.S.A: University of California press,1960, p .p 197-198.

(٢) اوبافيمي اولاوو(١٩٠٩- ١٩٨٩): ولد عام ١٩٠٩ في غرب نيجيريا بعد إكمال دراسته عمل معلماً ثم كاتباً في لاغوس، ثم عمل في التجارة والصحافة، في عام ١٩٤٤ سافر إلى لندن لدراسة القانون وأسس هناك جمعية اجبي اودودوي جمعية يوروبا العشائرية، وهو أول رئيس وزراء للإقليم الغربي ، شارك في انتخابات عام ١٩٥٩ إلا انه فشل فيها فتزعم المعارضة وفي عام ١٩٦٢ اتهم مع عدد من أعضاء حزب جماعة العمل بتدبير انقلاب ضد الحكومة الاتحادية حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات الا انه تم العفو عنه بعد انقلاب ١٩٦٦. ينظر:

Toyin Falola &Matthew M .Heaton, Op. Cit , p.19.

(3)Roland Segal, **African Profiles**, Penguin Africa Library, London, 1962,p.202.

١-توحيد صفوف الشعب النيجيري في إطار عام للقضاء على الحواجز القبلية.

٢-المطالبة بإشراك النيجيريين في حكم بلادهم بأن يكون لهم صوت في المجلس التشريعي المركزي، وعلى اختلاف أقاليمهم.

٣-اعتبار الحكم غير المباشر غير ملائم للتطور النيجيري، لذلك طالبت بإلغائه.

واستطاعت هذه الحركة تحقيق الفوز في انتخابات لاغوس عام ١٩٣٨ أمام الحزب الديمقراطي الوطني، لكن رغم ذلك سرعان ما أثرت النزاعات القبلية على أعضائها، إذ انشق عنها ازيكوي عام ١٩٤١ ليؤسس حزب المجلس الوطني لنيجيريا، والكاميرون، وأسس اولاوو حزب جماعة العمل[١]، وأصبحت هذه الأحزاب هي المهيمنة على الساحة السياسية النيجيرية لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كما سيتم عرضه فيما بعد.

وقد ظهرت إلى جانب هذين الحزبين أحزاب أخرى صغيرة بعضها كان لها دور محدود، والبعض الآخر هامشية، ومن هذه الأحزاب حزب اتحاد شباب نيجيريا(Nigerian youth Union)، ويرمز له (NYU)، وهو الذي كان بزعامة الدكتور اوباسا، والمحامي سابا وليامز، وأنشأ في لاغوس، ولم يكن له فروع أخرى، ومن الأحزاب الصغيرة الأخرى حزب اتحاد الشعب(Peoples Union) الذي كان برئاسة د.ج. راندل(D.C. Randall)، والذي افتقر إلى القرارات في المسائل الوطنية، والسياسية[٢]. وخلاصة القول أن هذه الأحزاب كان دورها ضعيفاً في نيجيريا، فبعضها كان مجرد واجهات، والبعض الآخر كان هدفه الحصول على

---

(١) سامي منصور ، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢) عبد العزيز رفاعي، **الحركة القومية في إفريقيا: أصولها- نشأتها-تطورها**، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ص ٢١٢-٢١٣.

مقاعد البلدية المخصصة للأفريقيين، وهذا ما أشار إليه عبد الملك عودة بقوله((**الواقع أنه على الرغم من الأسماء الرنانة اللامعة لهذه الأحزاب، فلم يكن الأول وطنياً، أو ديمقراطياً، ولم يكن اتحاد الشعب لنيجيريا بأكمله، ولم يكن اتحاد شباب نيجيريا اتحادا لشباب كل نيجيريا الواسعة النطاق، إنما مثلت هذه الأحزاب الاختلافات في نطاق مدينة لاغوس، واهتموا بالمقاعد بدلا من المبادئ**))[١]. ومهما يكن من أمر هذه الأحزاب، فإنها أصبحت المنطلق للحركة الوطنية، والبذرة التي نمت فيها، وهيأت الشخصيات التي قادت الحركة الوطنية فيما بعد.

وخلال المدة ١٩٣٩-١٩٦٠ ظهرت أحزاب سياسية نتيجة للتطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، فظهرت ثلاثة أحزاب رئيسة إلى جانب أحزاب صغيرة في البلاد نشأت نشأة إقليمية، وليست نشأة وطنية، إذ مثل كل حزب إقليم معين، وهذه الأحزاب هي:

أ-حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون

(The National Council of Nigeria and Cameroon)

وهو من أقدم الأحزاب الرئيسة الثلاث في نيجيريا تأسس في آب عام ١٩٤٤ من قبل هربرت ماكولي الذي استمر برئاسته حتى وفاته عام ١٩٤٦، ثم أصبح نامدي ازيكوي الأمين العام للحزب رئيسا له، ويرمز للحزب بالرمز (N.C.N.C) ويعد امتداداً للحزب الديمقراطي الوطني، وحركة جارفي، والمجلس الوطني لغرب أفريقيا

(١) عبد الملك عودة، **السياسة والحكم في أفريقيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٢٨٦.

السابقة الذكر، إذ تشكل من أعضاء حركة الشباب النيجيري، واتحادات الطلاب، والحزب الديمقراطي الوطني، ويمثل هذا الحزب قبائل الايبو في الإقليم الشرقي[١].

عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في كانون الثاني عام ١٩٤٥، وأعلن من خلاله منهاجه القائم على الأهداف الآتية:

١-وحدة نيجيريا دون تفرقة لقبيلة، أو إقليم.

٢-خوض الانتخابات، ومنافسة الأحزاب الأخرى للحصول على الأغلبية سواء في الجمعية التشريعية، أو في مجلس النواب.

٣-اتخاذ الخطوات الإيجابية نحو الحكم الذاتي لنيجيريا، لكنه دعا للحكم الذاتي للإقليم الشرقي بعد أن وجد أن دعوته لتحقيق الوحدة النيجيرية لم تلق التأييد لتحويلها إلى عمل ايجابي.

٤-رفع المستوى المعاشي للسكان، لا سيما طبقة العمال.

وقد حاول الحزب منذ تأسيسه من توحيد الايبو، واليوروبا، إلا أن اليوروبا عارضوا قيادة نامدي ازيكوي، وذلك لوجود المنافسة بين زعماء القبائل للسيطرة على المراكز الإدارية، والمشاريع التجارية[٢]، ومن جانب آخر، لم يقتصر وجود الحزب على الإقليم الشرقي، بل أصبحت له فروع في الإقليم الغربي، والإقليم الشمالي، كما أنه نجح في تحقيق الفوز خلال انتخابات الجمعية التشريعية التي أجريت عام ١٩٥٦، إذ حصل الحزب على ٦٤ مقعدا من أصل ٨٤ في مجلس الجمعية، وكان

(1)Sklar,Ricahrd L**., Contradictions in the Nigerian Political System**, The Journal of Modern African studies,Vol.3, No.2,1965,p. 388-390.
(2)Smok Chapman Audrey , **The NCNC and ethnic in Biafra**, The Journal of Modern African Studies, Vol.7,No.1, London,1969,p.23.

ترتيبه الثاني في الإقليم الغربي، فعد من أكبر الأحزاب المعارضة هناك، إذ حصل على ٣٢ مقعدا، ولم يحصل في الإقليم الشمالي إلا على مقعدين فقط [١].

انشقت عن الحزب تنظيمات سياسية وصفت بأنها متطرفة من هذه التنظيمات حركة زيك التي تأسست عام ١٩٤٦ على إثر تعرض ازيكوي لمحاولة اغتيال عام ١٩٤٥، فدعت الشباب النيجيري إلى حمل كلمات ازيكوي، ونشرها في أنحاء العالم، وسرعان ما أصبح للحركة فروع حتى بلغ عددها ٢٩٠ فرعا، وقامت هذه الحركة بحملات عنيفة ضد الاستعمار البريطاني، فصدر قرار بإيقاف نشاط الحركة عام ١٩٥٠، وعدت حركة، أو منظمة غير قانونية ، لكنها سرعان ما أعادت تنظيمها باسم حركة الحرية التي كان هدفها إنشاء جمهورية اشتراكية حرة في نيجيريا ،ومن جانب آخر أعلنت الكنيسة الوطنية لنيجيريا عام ١٩٤٨، وهي امتداد لحركة زيك أيضاً، والجناح الديني لها، عدائها للبعثات التبشيرية التي كانت أداة للاستعمار [٢].

تعرض حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون إلى الانشقاق، والانقسام بين صفوفه عام ١٩٥٣ على إثر انسحاب بعض أعضائه، لفقدانهم مناصبهم الوزارية، فظهرت عدد من الأحزاب التي لم يكن لها منهاج محدد، أو أي دور في التطورات السياسية التي شهدتها نيجيريا خلال تلك المدة، ومن هذه الأحزاب، الحزب الوطني المستقل الذي تأسس عام ١٩٥٣، والذي لم يفز بأي مقعد خلال الانتخابات التي أجريت في العام نفسه، ثم تأسس الحزب الديمقراطي لنيجيريا والكاميرون عام

---

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٨٧.

(2)Roland Segal ,Op .Cit. pp.36-37.

١٩٥٨، والذي لم يفز بانتخابات عام ١٩٥٩، أما حزب مؤتمر دلتا النيجر، فقد تأسس عام ١٩٥٩، وطالب بإنشاء ولاية الأنهار في دلتا النيجر[١].

وتجدر الاشارة الى أن حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون قد تغير اسمه إلى المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين في كانون الثاني عام ١٩٦٢ بعد إنهاء قضية الكاميرون[٢].

ب- حزب جماعة العمل(The Action Group):

وهو الحزب الرئيس في الإقليم الغربي، تأسس عام ١٩٥١ كرد فعل لنشاط حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون وهو امتداد لتنظيم ثقافي هو((ايجبى اومو اودودوا)) أي جمعية (احفاد اودودوا) الأب الاسطوري لليوروبا التي أسسها اوبافيمي اوولوو في لندن عام ١٩٤٥ عندما كان يدرس القانون هناك، ثم انتقلت هذه الجمعية إلى نيجيريا عام ١٩٤٨، لتعزيز قومية اليوروبا، فضلا عن الأزمة التي ثارت حول مركز العاصمة الاتحادية لاغوس، إذ تعدها قبائل اليوروبا من أهم مدنها، بينما الإقليم الشمالي كان يخشى من بقائها تابعة لحكومة الاقليم الغربي، والتي هي المنفذ الوحيد إلى البحر، وعلى إثر ذلك، عقد اجتماع حضرته قبائل الإقليم الغربي تمخض عنه تأسيس حزب جماعة العمل عام ١٩٥١[٣].

أما منهاج الحزب فقد أكد على الامور الآتية:

(1)Post, K.W.J, **The Nigerian Federal Election of 1959**, London: Oxford University press,1963,pp.90-96.

(٢) سيرد ذكر هذه القضية في الفصل الثاني من الأطروحة.

(3)Jardan .S. Robert, **Government & Power in West Africa**, London, 1969, p.150.

١-المبدأ الرئيس للحزب يتمثل في الحرية للجميع، والحياة الأكثر رخاءً كما طالب بتحقيق الاستقلال عن بريطانيا، والتخلص من الفقر، والجهل، والمرض.

٢-العمل على رفع مستوى المعيشة، وتنمية الروح الوطنية على حساب القبلية، والإقليمية.

٣-جعل الوظائف المدنية، والعسكرية، والحكومية أفريقية.

اختلف حزب جماعة العمل عن الأحزاب الأخرى من حيث إن زعامته كانت جماعية تجنبا الصراع على المناصب، وأبعد ذكر لاغوس في منهاجه بوصفها مركزاً للمشكلات والمؤامرات، فضلا عن تشجيع الحزب على قيام منظمات مناطقية لضمان ولاء الأقليات القبلية الموجودة في الإقليم الغربي، وخضوعها لحزب جماعة العمل[١].

لقد كان لأفكار اولاوو أهمية خاصة، إذ انه آمن بتعدد القوميات في نيجيريا، لأن هذه القوميات برزت في إطار الحضارة، والثقافة، والتاريخ، ونظم الحكم القديمة، لذلك رأى ضرورة الاعتراف بحق هذه الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وإدارة شؤونها من أجل الحفاظ على تراثها، وسماتها الثقافية[٢].

ج-حزب مؤتمر شعب الشمال(Congress Party People of the North):

وهو الحزب الرئيس في الإقليم الشمالي تأسس عام ١٩٥١، ويرمز له بالرمز (NPC)، وهو امتداد لمنظمة ثقافية ضمت أبناء الشمال من الهوسا فولاني، ومن أبرز مؤسسيه أبو بكر تفاوا باليوAbo Baker Tafawa Balewa(١٩١٢-

(1) John p. Mackintosh, **Nigerian Government and politics** , London, 1966,p.425.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

١٩٦٦)[١]، وكان تأسيس الحزب كرد فعل لتحول بعض الجمعيات الثقافية في الجنوب إلى أحزاب سياسية، مما أدى إلى خروج عدد من أعضائه، وأصبح رئيس الحزب أحمد بللو Ahmed Bello(١٩٠٩-١٩٦٦)[٢] ونائبه أبو بكر تفاوا، وأكد الحزب من خلال منهاجه على الأمور الآتية:

١-عدم تغيير حدود الإقليم الشمالي لحساب الأقاليم الأخرى.

٢-الاحتفاظ بالنظام التقليدي للأمراء، والرؤساء مع العمل على تطويره.

٣-الأخذ بالنظم الديمقراطية في الحكم عن طريق التوسع بنظام التمثيل الانتخابي.

٤-منح الإقليم الشمالي ٥٠% من مقاعد مجلس النواب المركزي الاتحادي، لأن أغلبية سكان نيجيريا في هذا الإقليم.

٥-نشر التعليم الحديث في الإقليم الشمالي مع الاحتفاظ بالتقاليد الفكرية، والثقافية الموروثة.

---

(١) أبو بكر تفاوا باليو: أول رئيس وزراء لاتحاد نيجيريا ١٩٥١-١٩٦٠ ونيجيريا المستقلة ١٩٦٠-١٩٦٦ حتى اغتياله في ذلك العام ، تزعم حزب مؤتمر شعب الشمال وهو من شمال نيجيريا حصل على لقب السير(Sir) من قبل بريطانيا وكان ذو شخصية محافظة وبارزة داخل الكومنولث البريطاني. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**،ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص ٢٣؛

Toyiu Falola &Ann Genova ,Op . Cit .p.53.

(٢) احمد بللو: ولد في بلدة رباح قرب سوكوتو ودرس في مدارسها ، قام بتدريس اللغة الانكليزية والرياضيات حتى عام ١٩٣٤ إذ أصبح رئيس بلدة رباح ولمدة أربع سنوات وبذلك كرس نفسه للعمل السياسي، وهو أول رئيس وزراء للإقليم الشمالي عام ١٩٥٤، استمر في عمله السياسي حتى عام ١٩٦٦ إذ تم اغتياله خلال الانقلاب العسكري الأول . ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova ,Op . Cit. p.59.

٦-تطبيق نظام الحكم الذاتي لنيجيريا مع بقائها ضمن الكومنولث البريطاني[١] .

استطاع الحزب من تحقيق الفوز في الانتخابات الاتحادية عام ١٩٥٤، إذ حصل على ٨٠ مقعدا من ٩٢ مقعدا، وخلال انتخابات مجلس النواب المركزي التي أجريت عام ١٩٥٦ حصل الحزب على ١٠٦ مقعداً من أصل ١٣١ مقعدا [٢].

إلى جانب حزب مؤتمر شعب الشمال الذي سيطر على الإقليم الشمالي، ظهرت أحزاب أخرى، لكن دورها السياسي كان محدوداً جداً، ومن هذه الأحزاب حزب الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية الذي تأسس عام ١٩٥٠ بزعامة المعلم امينو كانو (Amino Kano)، وتحالف في عام ١٩٥٦مع الحزب الوطني لنيجيريا والكاميرون، وفي عام ١٩٦٣ تغير اسمه ليصبح الاتحاد التقدمي للعناصر النيجيرية. أما مؤتمر المنطقة الوسطى، فقد تأسس عام ١٩٥٥بعد أن كانت هناك منظمة بالمنطقة الوسطى في نيجيريا، تأسست عام ١٩٥٠ أطلق عليها اسم " عصبة المنطقة الوسطى " ، وأخرى تأسست بعدها بثلاث سنوات تسمى " حزب شعب المنطقة الوسطى" ، وقد اندمجا معا في منظمة واحدة، ولكنهما سرعان ما انفصلا مرة أخرى ، واتحد أحدهما مع حزب مؤتمر الشمال، بينما ظل الأخر منفردا في مؤتمر المنطقة الوسطى .وطالب هذا التنظيم بإنشاء إقليم منفصل للمنطقة الوسطى ، ولذلك كان من معارضي مؤتمر شعب الشمال، كما ظهر مؤتمر شباب نيجيريا الذي تأسس عام ١٩٦٠، ومنذ بدايته لم يكن حزبا سياسيا، إلا أنه نادى

(1) Dudley ,Billy, **An andpolitics**, Introduction to Nigeria government, politics, London, 1982, p.47.

(٢) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٩٤.

بالوحدة الأفريقية، وسياسة الحياد، والدعوة لخلق نيجيريا المتحدة بدلا من الاتحاد الفيدرالي لنيجيريا[١].

رابعاً: التطورات الدستورية في نيجيريا:

اختلفت نيجيريا عن بقية دول القارة الأفريقية فيما يخص تطورها السياسي، إذ مرت بعدد من المراحل عكست التطور الدستوري تمثلت المرحلة الأولى مع بداية الاحتلال البريطاني للاغوس، وتحويلها إلى مستعمرة تحت الحماية البريطانية عام ١٨٦١، إذ صدر ما عرف بقوانين الحماية التي استمرت نيجيريا تسير بموجبها حتى عام ١٩١٤، عندما تم دمج الشمال، والجنوب، ومستعمرة لاجوس تحت رئاسة لوجارد الذي عرف بـ((قانون لوجارد))، أو ما عرف بدستور عام ١٩١٤[٢]، والذي يعد امتداد للقوانين التي كانت سائدة في مستعمرة لاغوس[٣]، إذ أقر هذا الدستور دمج الشمال مع الجنوب، وتشكيل ثلاثة مجالس تشريعية، ومجلس استشاري عرف باسم المجلس النيجيري، الذي تكون من ٣٦ عضوا توزعوا بين الحاكم، وأعضاء السلطة التنفيذية، وعددهم ٢٣ عضوا وهم الأعضاء الرسميون المركزيون الذين مثلوا الخدمة الإدارية، أما الأعضاء غير الرسميين، فعددهم ٦ أعضاء من النيجيريين،

---

(١) سامي منصور، المصدر السابق ، ص ص ٩٥-٩٦؛ ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) أطلق البعض عليه دستور ١٩١٤ والبعض الآخر أطلق عليه قانون لوجارد نسبة إلى الحاكم العام لوجارد الذي أصدره .ينظر: أزهار محمد عيلان، المصدر السابق،ص٩٦؛ حسين جبار شكر ألبياتي ، **التطور الدستوري في نيجيريا ١٩٤٥-١٩٦٠**، مجلة الأستاذ ، ع ٧٦، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٨١٧.

(٣) في عام ١٨٦٢ تم إنشاء مجلس تشريعي في لاغوس وهو مجلس استشاري في حقيقته تالف من الأوربيين فقط، وكان الحكام المحليين منصاعين لرأي هذا المجلس في معظم شؤون البلاد. ينظر: إزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٩٤.

وتم ترشيحهم من الحاكم بشكل غير رسمي، وكانت سلطتهم استشارية، فضلا عن ذلك، فقد تم تشكيل مجلس تشريعي لكل نيجيريا دون أن يكون له نصيب من التشريع، إذ تركزت السلطة بيد الحاكم العام البريطاني[١].

يلاحظ أن هذا الدستور، وما ترتب عليه من إنشاء مجالس تشريعية، ووجود أعضاء نيجيريين فيها، إلا أن وجودها كان اسميا، إذ كان الحكم الفعلي هو بيد الحاكم العام البريطاني، لتحقيق المصالح البريطانية بأي شكل من الأشكال، لذلك فقد واجه معارضة من قبل المثقفين، والزعامات التقليدية، لتهميش دورها، وإبعادها عن المشاركة في الحكم، فطالبوا بتعديل هذا الدستور، وتركزت مطالبهم بإجراء انتخابات لأعضاء المجلس التشريعي من قبل الشعب بدلا من تعيينهم، وأن يكون للمجلس بعض المظاهر التشريعية بدلا من المجلس التنفيذي الذي كان برئاسة الحاكم العام[٢]. وفي عام ١٩١٩، اقترح بعض أعضاء مجلس نيجيريا على الحاكم العام آنذاك هوغ كليفورد Hugh Cliford(١٨٦٦-١٩٤١) [٣]، إعادة تشكيل المجلس حتى أصبح إدارة فعالة في إدارة شؤون البلاد، وجهازا مسؤولا بدلا من أن يضيع

---

(١) إزهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٩٦؛ محمود متولي ، المصدر السابق، ص١٨٢؛

Michiel Otto, **Sharia Incorporated Acomparative Overview of the Legal Systems of Twelve Muslim Countries in Past and Present**, Leiden University Press, 2010,p.561.

(٢) ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٣) هوغ كليفورد: ولد في الخامس من آذار عام ١٨٦٦ في لندن ، وهو من العائلات الكاثوليكية في لندن، درس في المدرسة الكاثوليكية، وهو كاتب وروائي وواحد من عدد قليل من الكاثوليك الذين شغلوا مناصب عسكرية، أصبح حاكما عاما لنيجيريا خلال المدة ١٩١٩-١٩٢٥ واجه عدد من المشاكل في نيجيريا كفرض الضرائب. ينظر:

L.H. Gann& Peter Duignan , **African Proconsuls. European Governors in Africa .** على الرابط التالي: www. Webafriqa.net.

الأعضاء وقتهم في الأعمال الاستشارية فقط، وكان نص الاقتراح ((**أن المجلس أما أن يعاد إنشاؤه ليكون عاملاً جدياً في حكم المستعمرة، أو يلغى نهائيا**))[١]، وبعد رفض كليفورد لهذا الاقتراح، اضطر بعد عامين إعادة النظر فيه، نظراً للاستياء العام الذي شهدته البلاد لاسيما بين العناصر المثقفة، فقرر إلغاء مجلس نيجيريا، وتشكيل مجلس جديد[٢]، وعلى إثر ذلك، بدأت مرحلة وضع الدساتير في نيجيريا منذ عام ١٩٢٢، وحتى العام ١٩٦٠ وهي الآتية:

١-دستور عام ١٩٢٢:

شعر هوغ كليفورد الحاكم العام لنيجيريا بضرورة إصدار دستور، لضمان تمثيل محدود للنيجيريين في المجلس التشريعي، فأصدر الدستور في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، وبموجبه احتفظ الحاكم العام بالسلطات التشريعية، والتنفيذية كونه ممثلا للحكومة البريطانية، كما تم بموجب هذا الدستور إنشاء مجلس تشريعي يتألف من ٤٦ عضوا، منهم ٢٧ ذو مناصب رسمية، و١٩ عضوا من غير الموظفين الرسميين يتم تعيين ١٥ عضوا منهم عن طريق الحاكم العام، والأربعة عن طريق الانتخاب، إذ تم تخصيص ثلاثة مقاعد للاغوس، والرابع خصص لمدينة كالابار على الساحل الجنوبي الشرقي، ولم يمنح الشمال أياً من المقاعد، فضلا عن ذلك، فقد شملت صلاحيات المجلس التشريعي شؤون التشريع في لاجوس، والمناطق

---

(١) ازهار محمد عيلان، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ سامي منصور، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥؛ Michiel Otto, Op Cit.p.561 .

الجنوبية من البلاد فقط، أما المناطق الشمالية، فقد بقيت من ضمن صلاحيات الحاكم العام البريطاني[١].

أما المجلس التنفيذي، فكان بمثابة سلطة تنفيذية للحاكم، ولم يكن فيه ممثلون رسميون أو غير رسميين من الأفارقة، وكان عدد أعضائه ٩ أعضاء، ومن صلاحياته مناقشة الشؤون المالية للشمال، والجنوب في الوقت نفسه[٢]، والجدول رقم(١) يوضح تكوين جهاز الحكم للمدة ١٩٢٢– ١٩٤٦.

(1) Oyvbaire Sam .egite , **structural change and political processes in Nigeria** ,The Journal of Modern African Studies, ,Vol.82 , No.326,p.8.

(2) Ibid ,p. 8 .

جدول (١)

جهاز الحكم للمدة

١٩٢٢- ١٩٤٦[١]

المجلس التنفيذي			المجلس التشريعي			
الجنسية	العدد		الجنسية	العدد	المنصب	العدد
قبل سنة ١٩٤٢						
نيجيريون	—		نيجيريون	١٠	موظفا	٢٧
بريطانيون	١٢		بريطانيون	٣٦	أعضاء بالتعيين	١٥
					أعضاء بالانتخاب	٤
بعد سنة ١٩٤٢						
نيجيريون	١				من لاجوس	٣
بريطانيون	١١				من كالابار	١
المجموع	٢٤		المجموع	٤٦		٥٠

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٥٧.

أظهر الجدول أعلاه سيطرة البريطانيين المطلقة على المجلس التنفيذي الاتحادي، وعدم تمثيل المناطق النيجيرية المختلفة، ولهذا يمكن القول أن بريطانيا كانت تهيمن على جهاز الحكم هيمنة كاملة.

أدى دستور عام ١٩٢٢ إلى تعميق الخلاف بين شمال نيجيريا وجنوبها من خلال الصلاحيات التي مارسها الحاكم العام الذي كان يحكم الشمال، والجنوب بشكل منفصل، ولم يكن هناك أي أساس قانوني مشترك يجمع بينهما[١]، ومن خلال ذلك، يتضح لنا أن هذا الدستور كان له تأثيرات سلبية على العملية السياسية في نيجيريا، إذ لم يكن لشمالها مجلس تشريعي، ولا يوجد أي اتصال إداري بين الشمال، والجنوب، نتيجة للحكم المنفصل من قبل الحاكم العام البريطاني، مما أثر بشكل، أو بآخر على الأوضاع السياسية في البلاد.

٢- دستور عام ١٩٤٦:

اتبعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية سياسة أكثر انفتاحاً، مما اتبعتها في مدة ما بين الحربين العالميتين، وذلك بسبب الظروف السياسية، والاقتصادية، وتطور الحركة الوطنية التي شهدتها نيجيريا، وأثرها في تطور الأوضاع الداخلية في البلاد مما دفع بريطانيا بإصدار عدد من الدساتير التي كان لها أثر كبير على التطورات السياسية اللاحقة للبلاد[٢]، وعلى إثر ذلك قدم، آرثر ريتشارد Arther Richards(١٨٨٥-١٩٧٨) [٣] الذي خلف الحاكم بيرنارد بورديلون Bernard

(1) Oyovbaire ,Sam . Egite ,Op. Cit,p.8.

(٢) حسين جبار شكر البياتي، المصدر السابق، ص ٨١٨.

(٣) آرثر ريتشاردز: هو آرثر فردريك ريتشاردز، أكمل تعليمه في كلية كليفتون، وهو مسؤول بريطاني تدرج في المناصب حيث أصبح حاكما لغامبيا ١٩٣٣- ١٩٣٦، ثم حاكما لجامايكا==

Bourdilon(١٨٨٣-١٩٤٨)[١]، مقترحاته، أو إصلاحاته الدستورية التي عرفت باسمه (دستور ريتشاردز)، وتمت مناقشة تلك المقترحات الدستورية في مجلس العموم البريطاني الذي وافق عليها في الثاني من آب ١٩٤٦، وقد أصبحت هذه المقترحات دستوراً لنيجيريا، وأصبح نافذ المفعول منذ الأول من كانون الثاني عام ١٩٤٧[٢]. ولعل أبرز ما جاء بمضمون الدستور الأمور الآتية:

١- إبقاء عدد أعضاء المجلس التشريعي بعدد الاعضاء نفسه المحدد وفق دستور عام ١٩٢٢ بـ ٤٦ عضوا، منهم ٢٧ عضوا رسميا، و١٥ عضوا غير رسمي، و٤ أعضاء يتم انتخاب ثلاثة منهم عن لاغوس، وواحد عن كالابار.

٢- يحق لنساء لاجوس، وكالابار الانتخاب فقط، ويكون حق الانتخاب للبالغين، ودافعي الضرائب.

٣- تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية هي إقليم الشمال، وإقليم الغرب، وإقليم الشرق، وأن يجمعهم مجلس تشريعي مركزي واحد.

==١٩٣٨ - ١٩٤٣، ثم حاكما لنيجيريا ١٩٤٣- ١٩٤٨. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: en. Wikipedia. Org

(١) برنارد بورديلون: حاكم نيجيريا العام خلال المدة ١٩٣٥-١٩٤٣ نجح بإقناع الشمال بالانضمام إلى الجنوب في مجلس تشريعي واحد إذ أوضح للشماليين بضرورة عدم تدخل الجنوب في شؤونهم على أن يكون في الوقت نفسه لهم حق مماثل للجنوب بإبداء أراءهم فيما يتعلق بإدارة البلاد وبذلك سيكون وضعهم أفضل مما كان بموجب دستور عام ١٩٢٢ فوافق الشمال بالانضمام مع الجنوب في مجلس تشريعي واحد، ومن هنا استمد آرثر ريتشاردز دستوره . ينظر: Oyovbaire, Sam. Egite, Op.Cit.p.9.

(٢) راشد البراوي، **مشكلات القارة الافريقية**، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٢٩٣؛

Michiel Otto, Op. Cit. p .562.

٤- لكل إقليم مجلس تشريعي مؤلف من ٨٠ عضوا يتم اختيارهم من بين المجالس المحلية، ويتم اختيار من بين هؤلاء مرشحين، ليمثلوا الإقليم في المجلس التشريعي في لاجوس.

٥- منح الدستور الحاكم صلاحيات واسعة، منها تعيين، وعزل الأعضاء، وعدم الأخذ باقتراحات، وقرارات المجالس الإقليمية، والمجلس المركزي.

٦- مشاركة الشمال في الحكومة النيجيرية.

٧- تمثيل النيجيريين في المجلس التنفيذي بعضوين فقط.

٨- إنشاء ثلاثة مجالس نواب إقليمية في الشمال، والغرب، والشرق، ويتألف مجلس الإقليم الشمالي من مجلس الرؤساء، ومجلس الجمعية، أما الإقليم الغربي، والشرقي، فيتألف من مجلس الجمعية فقط[١]، ينظر جدول رقم(٢).

(1) Michiel Otto ,Op . Cit . p .562.

جدول (٢)

السلطة التشريعية في نيجيريا

للمدة ١٩٤٦ – ١٩٥١[١]

الجنسية	الهيئة التشريعية			
	الاتحاد	الاقليم الشمالي		الشرق	الغرب
	المجلس التشريعي	مجلس الرؤساء	مجلس الجمعية	مجلس الجمعية	مجلس الجمعية
افريقيون(غير موظفين)	٣٨	٢٢	٢١	١٨	١٩
بريطانيون(موظفون بحكم مناصبهم)	١٧	٣	١٩	١٤	١٤
المجموع	٥٥	٢٥	٤٠	٣٢	٣٣

يلاحظ من إحصائيات الجدول زيادة تمثيل الافارقة في مجلس الاتحاد، والمجالس التشريعية في الأقاليم، فقد أصبح عدد الأفارقة في مجلسي الاتحاد أكثر من ضعف عدد البريطانيين ، وفي المجالس الأقليمية أكثر بقليل من البريطانيين الذين يعينون بحكم مناصبهم، كما يلاحظ أن الإقليم الشمالي حصل على وضع خاص بحكم طبيعته، وتقاليده، فضلا عن المجلس التشريعي، كان هناك مجلس الرؤساء، كما أن المجلس التشريعي زاد عدد أعضائه عن بقية المجالس لتركز الكثافة السكانية في الشمال.

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٥٨.

كان من مهام هذه المجالس، مراجعة تقديرات النفقات السنوية، أو التكميلية، أو أي مستندات خاصة بالأقاليم، ولم يكن الحاكم ملزما بتنفيذ قرارات هذه المجالس الإقليمية، وبذلك فإن هذه المجالس لم تكن تمتلك أي سلطات تشريعية، وإنما كانت تقوم بالتشاور وتقديم الرأي فقط[١].

لقد كان لدستور عام ١٩٤٦ نتائجه الايجابية احياناً، والسلبية أحياناً اخرى، فعلى الرغم من نجاحه في دمج الشمال، والجنوب في مجلس تشريعي واحد، إلا أنه أدى إلى تعميق تجزئة البلاد من خلال المجالس الإقليمية التي أنشأها، والتي حرمت من سلطة فرض الضرائب في أقاليمهم، مما أدى إلى ظهور معارضة ضد هذا الدستور الذي صدر دون استطلاع الرأي العام للمواطنين النيجيريين، أو قادتهم الوطنيين، ومن بين الأحزاب السياسية التي عارضت الدستور حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون، إذ قام قادته بإجراء جولة في أنحاء نيجيريا للحصول على تفويض من المواطنين ولجمع التبرعات المالية للسفر إلى لندن، للاعتراض على الدستور، وفعلا سافر وفد إلى لندن في الثالث عشر من آب عام ١٩٤٧ بزعامة نامدي ازيكوي، وآخرون، وقابلوا سكرتير الدولة للمستعمرات البريطانية السير آرثر كريك جونز(Arthur Jones Creek)، إلا أنهم لم يحققوا أي تقدم خلال ذلك، حيث طلب منهم السير آرثر بالعودة إلى بلادهم، وإعطاء الدستور فرصة التطبيق، ثم إجراء التعديل عليه[٢].

---

(1)Munoz .T .Lovis, The Traditional **particion in amodren political system,The case of western Nigeria**, The Journal of modern Africanstudies ,Vol 18,No.3, 1980, p.450.

(2) Nkwachukwu Orji**, Power- Sharing the element of Continuity in Nigerian Politics**, A dissertation Doctor University- Budapest, 2008, p.62.

٣- دستور عام ١٩٥١:-

أكد جون ماكفرسون (John Macpherson) حاكم نيجيريا العام في السابع عشر من آب ١٩٤٨ أمام المجلس التشريعي النيجيري على ضرورة تعديل دستور عام ١٩٤٦ خلال السنوات الثلاث القادمة على أن يتم استطلاع الرأي العام النيجيري حول أسس بناء اتحاد نيجيريا الفيدرالي، ليكون الدستور متفقا مع توجهات، أو آراء قادة الحركة الوطنية النيجيرية، وأن يتم ذلك من خلال عقد عدد من المؤتمرات الشعبية في جميع أنحاء نيجيريا، وعرض مطالبها على المؤتمر العام الذي سيعقد في ابادان في كانون الثاني عام ١٩٥٠، وعند انعقاد المؤتمر العام، تم الاتفاق على الإبقاء على التقسيم الثلاثي للاتحاد الفيدرالي (الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الغربي) وفقا للتقسيم الذي نص عليه دستور عام ١٩٤٦، كما وافق المؤتمر أن تتكون هيأة التشريع المركزي من ١٣٦ عضوا خصص ٦٨ مقعدا للإقليم الشمالي، و٣٤ مقعدا لكل من الإقليم الشرقي، والإقليم الغربي، وأن يتم اختيار أربعة وزراء من كل إقليم بالعودة إلى مجلس الجمعية التشريعية في كل إقليم، وأن يتولى الحاكم العام تعيين الوزراء الفيدراليين بعد التصديق عليهم من قبل مجالس الجمعية بالأقاليم، كما عدت لاغوس هي عاصمة اتحادية مستقلة، وأن تكون جميع الخدمات لاسيما السكك الحديدية، والموانئ مسؤولية اتحادية[١].

وجدير بالإشارة أن مؤتمر ابادان كان أول مؤتمر شارك فيه النيجيريون، وقادة الأحزاب السياسية في وضع الأسس لبناء الدولة الاتحادية في نيجيريا.

---

(1)The National Archive, **Cabinet ,Nigerian Constitution Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, C.P. (50) 94,3rd May,1950,**P.1;Adiele E. Afighbo ,Op. Cit , p.28;

علي أي مزروعي ومايكل تايدي، **القومية والدول الجديدة في أفريقيا من حوالي ١٩٣٥ إلى الوقت الحاضر**، ترجمة: شاكر نصيف لطيف،ج١، ط١، ١٩٩٠، ص ٢٢٩.

اعتمد جون ماكفرسون على ما جاء به مؤتمر ابادان في صياغة دستور عام١٩٥١ الذي أعلن عنه في حزيران من العام نفسه على أن يبدأ العمل به في كانون الثاني عام ١٩٥٢[١]، وتضمن الدستور تحديد صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية، والحكومة الإقليمية، وعلى النحو الآتي:-

أ- الحكومة الاتحادية:-

تتكون هذه الحكومة من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وقد حدد الدستور صلاحيات كل سلطة من هذه السلطات، فالسلطة التشريعية تتكون من ١٣٦ عضوا كما ذكرنا سابقا، أما الحكومة الاتحادية، فمن حقها الاعتراض على أي قانون تقوم بإصداره السلطات الإقليمية [٢].

أما السلطة التنفيذية، فقد نص الدستور على أن يكون مجلس الوزراء الاتحادي برئاسة الحاكم العام في نيجيريا، وأن يضم المجلس ١٢ وزيرا يتم اختيارهم من قبل مجالس الجمعية في الأقاليم الثلاثة على أن يكون أربعة وزراء لكل إقليم، فضلا عن ذلك ستة وزراء آخرين يختارهم الحاكم العام الذي من حقه تعيين رئيس المجلس التشريعي الاتحادي[٣].

أما السلطة القضائية، فإنها أصبحت بموجب دستور عام ١٩٥١ نظاماً اتحادياً، وليس إقليمياً أي إن القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي الاتحادي تطبق على جميع أنحاء نيجيريا، أما القوانين التي تصدرها مجالس الجمعية في كل إقليم، فإنها تطبق في ذلك الإقليم فقط[٤].

---

(١) حسين جبار شكر البياتي، المصدر السابق، ص ٨٢٣.

(2)Michiel Otto, Op .Cit. p. 563.

(3) Ibid, p. 563.

(4) Ibid ,p 563.

ب – الحكومة الإقليمية:-

كان من ضمن اختصاصات هذه الحكومة كما حددها الدستور هي الخدمة المدنية، والتخطيط للمشاريع الزراعية، والتعليم، والصحة، والصناعات، وغيرها، وبالنسبة للسلطة التشريعية الإقليمية، فإن أي قانون تصدره لا يعد قانونا، ما لم تتم المصادقة عليه من قبل الحاكم العام، والجدول رقم (٣) يوضح عدد أعضاء السلطة التشريعية الاقليمية كما لم يكن مسموحا إصدار أي قانون إقليمي يتعارض مع المعاهدات، أو الاتفاقيات المعقودة مع نيجيريا، وللحاكم العام حق تعديل، أو رفض أي قانون، أما السلطة التنفيذية الإقليمية، فهي برئاسة نائب الحاكم العام لكل إقليم[١]، وهو بريطاني الجنسية.، والجدول رقم (٤) يبين عدد أعضاء السلطة التنفيذية.

(1) Nkwachukwu Orji. Op .Cit .p.63.

جدول (٣)

يبين عدد أعضاء السلطة التشريعية الإقليمية

للمدة ١٩٥١- ١٩٥٤[١]

		الشمال				الغرب				الشرق	
اصول افريقية	اصول بريطانية	مجلس الرؤساء		مجلس الجمعية		مجلس الرؤساء		مجلس الجمعية		مجلس الجمعية	
		افريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	افريقي	بريطاني	افريقي	بريطاني	افريقي	بريطاني
١٣٦	٦	٥٠	٥	٩٠	٤	٥٠	٤	٨٠	٤	٨٠	٥
١٤٢		٥٥		٩٤		٥٤		٨٤		٨٥	

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تمثيل الأفارقة في مجلس الرؤساء وللإقليمين الشمالي، والغربي متساوٍ وهو عدد يفوق تمثيل البريطانيين ، اما مجلس الجمعية للأقاليم الثلاث، فعدد الأفارقة متساو في الاقليمين الغربي، والشرقي، بينما يزيد عدده في الإقليم الشمالي، أما عدد البريطانيين، فنجده متساوياً في الإقليمين الشمالي، والغربي، بينما زاد عددهم بعدد واحد عن الإقليمين الشمالي، والغربي.

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٦٢.

جدول (٤)

عدد أعضاء السلطة التنفيذية للمدة ١٩٥١- ١٩٥٤[١]

مجلس الوزراء			المجلس التنفيذي					
			الشمال		الغرب		الشرق	
أفارقة	بريطانيون		أفارقة	بريطانيون	أفارقة	بريطانيون	أفارقة	بريطانيون
١٢	٦		٩	٦	٩	٦	٩	٦
١٨			١٥		١٥		١٥	

يظهر من إحصائيات الجدول أعلاه أن عدد الافارقة في مجلس الوزراء هو ضعف عدد البريطانيين، أما عدد الافارقة والبريطانيين في المجلس التنفيذي، فهو متساو في الأقاليم الثلاث.

وعلى الرغم من أن دستور عام ١٩٥١ كان أول دستور تحولت بموجبه الأقاليم النيجيرية من وحدات إدارية إلى وحدات سياسية تتمتع بالحكم الذاتي الإقليمي، وتمارس صلاحياتها إلا أنه من جانب آخر، أهمل مطالب الأغلبية في الأقاليم بتحقيق الفيدرالية على أساس ولايات أكثر كوحدات سياسية للاتحاد الفيدرالي، بدلا من الأقاليم الثلاثة التي كانت قائمة، ومن جانب آخر، فإن الدستور قد نبه السياسيين إلى التوجه نحو الإقليمية أكثر من القضايا الوطنية، مما أدى إلى حدوث أزمات سياسية في البلاد، وهذا ما سيتم إيضاحه.

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص٦١.

٤- دستور عام ١٩٥٤:-

شهدت نيجيريا أزمة سياسية عام ١٩٥٣، بين الحكومة الإقليمية، والحكومة الاتحادية عندما اقترح اوبافيمي اولاوو زعيم حزب جماعة العمل إعادة النظر بدستور عام ١٩٥١، وأن يتم تقسيم نيجيريا إلى تسع ولايات على أن يكون عدد الولايات في الإقليم الشمالي أربع ولايات، وفي الإقليم الشرقي ثلاث ولايات، وفي الإقليم الغربي ولايتين[١]، وازداد الأمر سوءاً عندما طالب أنتوني ايناهارو (Antony Enahoro)[٢] أحد أعضاء المجلس الاتحادي، ومن حزب جماعة العمل، المجلس بالسعي لتحقيق الحكم الذاتي لنيجيريا عام ١٩٥٦، إلا أن قادة حزب مؤتمر شعب الشمال رفضوا ذلك، ثم تطور الأمر، عندما قدم أعضاء حزبي جماعة العمل، والمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون استقالتهم من مجلس الوزراء، وطالبوا بعزل أبي بكر تفاوا باليو وبقية أعضاء المجلس من حزب مؤتمر شعب الشمال[٣].

ومن جانب آخر، قام اوبافيمي اولاوو بزيارة إلى الإقليم الشمالي في أيار عام ١٩٥٣، مما أدى إلى حدوث معارك بين الشماليين، والجنوبيين في مدينة كانو، وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الجمعية، ومجلس الرؤساء للإقليم الشمالي، وأصدروا منهاجاً أطلق عليه (برنامج الثمان نقاط)، طالب إقليم الشمال من خلاله بالاستقلال التشريعي، والتنفيذي لإقليمهم، وفي جميع المجالات، ما عدا شؤون الدفاع،

(1)Nkwachukwu Orji, Op .Cit .p.63.

(٢) أنتوني ايناهارو: ولد عام ١٩٢٣ في وسط غرب نيجيريا، عمل في مجال الصحافة مع ازيكوي عام ١٩٤٢، ثم اصبح محرر جريدة مدافع جنوب نيجيريا ثم محرر ديلي كوميت بين سنتي ١٩٤٥-١٩٤٧، عين وزيراً للشؤون الوطنية في حكومة الإقليم الغربي عام ١٩٥٤، اشتهر بعد تقديمه طلب استقلال نيجيريا عام ١٩٥٦. ينظر: حسين جبار شكر البياتي، المصدر السابق، ص ٨٥٠ .

(٣) فيج . دي. جي، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

والخارجية ومؤسسات البحث العلمي ومن حق الإقليم فرض وجباية الضرائب ما عدا الكمارك، كما طالبوا بوجود هيأة مركزية غير سياسية ولا تتمتع بسلطات تشريعية للتنسيق بين الأقاليم[١] .

أما حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون فقد طالب بتحقيق الاتحادية في نيجيريا، وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية، أما باقي الصلاحيات، فتكون من اختصاص الحكومة الإقليمية[٢].

وعلى الرغم من تلك الخلافات، إلا أن قادة الحركة الوطنية النيجيرية اتفقوا على حضور مؤتمر لندن في تموز ١٩٥٣ لغرض مناقشة مستقبل الاتحاد الفيدرالي في بلادهم، وخلاله حاول الإقليم الشمالي الحصول على صلاحيات أوسع، وعلى حساب الحكومة الاتحادية، وفي كانون الثاني عام ١٩٥٤ عقد مؤتمر آخر في لاغوس، لإصدار دستور جديد للبلاد، كما ألغى الإقليم الشمالي خلال هذا المؤتمر برنامج الثمان نقاط السابق الذكر[٣].

أعلن حاكم نيجيريا العام اوليفر ليتلتون (Oliver Littleton) في الأول من تشرين الأول عام ١٩٥٤، الدستور الجديد لنيجيريا الذي تم بموجبه فصل منطقة جنوب الكاميرون عن شرق نيجيريا وإبقاء شمال الكاميرون جزءاً من الإقليم الشمالي لنيجيريا، ووفقا لذلك أصبح للكاميرون الجنوبي مجلس (جمعية) من ١٣ عضوا منتخبا إلى جانب ١١عضوا بالتعيين، أما مجلسها التنفيذي، فيتكون من ٧ أعضاء

(1)Awa.O.Eme, Federal Government in Nigeria, University of California press, Berkeles and Los Angeles , 1964, p.161.
(2) Ibid,p.161.

(٣) محمد إسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ٣٢.

منهم أربعة من غير الموظفين[١]، كما حدد الدستور صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية، والحكومة الإقليمية [٢] وعلى النحو الآتي:-

١-الحكومة الاتحادية:

نص دستور عام ١٩٥٤ على أن تتكون السلطة التشريعية للحكومة الاتحادية من مجلس النواب الاتحادي، وأن يتكون من ١٨٤ عضوا موزعين على الأقاليم، يكون عدد أعضاء الإقليم الشمالي ٩٢ مقعداً والإقليمين الشرقي، والغربي لكل منهما ٤٢ مقعداً وجنوب الكاميرون ٦ مقاعد، ولاغوس ٢ مقعد، أما انتخابات أعضاء المجلس، فيتم من خلال الانتخاب المباشر بعد أن كان يتم من خلال اختيار الأعضاء من قبل المجالس التشريعية الإقليمية، أما رئيس المجلس، فيعين من قبل الحاكم العام، ونائب الرئيس يتم انتخابه من بين الأعضاء المنتخبين[٣]، والجدول رقم(٥) يبين عدد أعضاء السلطة التشريعية في المدة بين عامي ١٩٥٤-١٩٦٠ .

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ١١١.

(2) Eyene Okpanachi& Ali Garba **, Federalism and Constitional Change in Nigeria**, Federal Governance agraduate journal , Vol. 7, No. 1, 2010,p.4.

(٣) عبد الرزاق مطلك الفهد، **حركة التحرر الوطنية الأفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال**، الموصل ١٩٨٥، ص ٣٢٨؛ Nkwachukwu Orji .Op .Cit ,p 63

جدول (٥)

السلطة التشريعية ١٩٥٤- ١٩٦٠[١]

السنة	مجلس النواب		مجلس الشمال				مجلس الشرق		مجلس الغرب		مجلس جنوب الكاميرون			
			الرؤساء		الجمعية		الرؤساء	الجمعية	الرؤساء	الجمعية	الرؤساء		الجمعية	
	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني	نيجيري	بريطاني
١٩٥٤	١٨٤	٣	٥١	٣	٩٠	٤	—	٨٤	٤٦	٨٠	—	—	١٩	٣
١٩٥٧	١٨٤	—	٦٠	—	١٣٦	—	—	٨٤	٥٣	٨٠	—	—	١٦	٣

يلاحظ من هذا الجدول أن عدد النيجيريين للسلطة التشريعية في مجلس النواب كان متساوياً خلال السنوات المذكورة ، أما عدد النيجيريين، والبريطانيين سواء في مجلس الرؤساء، أو مجلس الجمعية، فقد تفاوت عددهم من إقليم إلى آخر.

أما السلطة التنفيذية، فإن الدستور لم ينص على وجود رئيس وزراء للحكومة الاتحادية عن الأقاليم الثلاثة، ويكون برئاسة الحاكم العام لنيجيريا الذي أصبح بموجب الدستور رئيس السلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إلا أن الدستور من جانب آخر ألغى صلاحيات الحاكم العام، فيما يتعلق بالتصديق على التشريعات الإقليمية دعما لاستقلال الأقاليم[٢]، والجدول رقم (٦) يوضح عدد أعضاء السلطة التنفيذية ١٩٥٤- ١٩٦٠.

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٦٤.

(2) Michiel Otoo, Op. Cit. p .564.

جدول (٦)

السلطة التنفيذية ١٩٥٤– ١٩٦٠[١]

السنة	مجلس الوزراء		المجلس التنفيذي							
			الشمال		الشرق		الغرب		جنوب الكاميرون	
	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني	أفريقي	بريطاني
١٩٥٤	١٠	٣	١٣	٣	١٢	ـ	١١	ـ	٤	٣
١٩٥٧	١٣	ـ	٢٠	١	١٦	ـ	١٤	ـ	٦	٣
١٩٥٩	١٩	ـ	٢٠	١	١٤	ـ	١٦	ـ	ـ	ـ

يوضح الجدول أعلاه الأفارقة والبريطانيين العاملين في السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء في عام ١٩٥٤، بينما كان هناك فقط الافريقيون في مجلس الوزراء خلال الأعوام ١٩٥٧–١٩٥٩، بينما كان هناك الى جانب الأفريقيين عدد من البريطانيين في الشمال، وجنوب الكاميرون، واقتصر المجلس التنفيذي للإقليمين الشرقي والغربي على الأفريقيين فقط.

أما السلطة القضائية، فكانت بيد المحكمة العليا الاتحادية التي تتكون من رئيس قضاة اتحادي، واثنين من القضاة الاتحاديين على الأقل، ومنح رئيس القضاة بموجب الدستور زيادة عدد المحاكم الاتحادية، إذا اقتضت الضرورة[٢].

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ٦٧.

(2) Post .k .w& Vickers , Michael**, Structure and Conflict in Nigeria 1960- 1965**, London, 1973, p. 45 .

٢-الحكومة الإقليمية:-

لم يحدث دستور عام ١٩٥٤ أي تعديل على السلطة التشريعية للأقاليم سوى أن مجالس التشريع الإقليمية لم تعد تجتمع لاختيار أعضاء مجلس النواب الاتحادي، أما السلطة التنفيذية، فقد استحدث الدستور منصب رئيس الوزراء لكل إقليم، كما وسعت صلاحيات هذه السلطة لتشمل جميع المسائل الإقليمية، والإشراف على الإدارات المحلية، والأهلية، أما السلطة القضائية، فقد أصبح النظام القضائي إقليمياً، وعلى رأسها محاكم عليا، ثم محاكم عسكرية، ومدنية[١] .

نجد من ذلك أن دستور عام ١٩٥٤ هو الأساس، والقاعدة الذي شكل دستور الاستقلال لنيجيريا عام ١٩٦٠هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن هذا الدستور عزز الممارسات الإقليمية للأحزاب السياسية السائدة في كل إقليم، مما أدى إلى وجود تنافس بين تلك الأقاليم، وهذا أدى إلى عقد مؤتمرين دستوريين في لندن خلال عامي ١٩٥٧-١٩٥٨ كما سيتم توضيحه فيما بعد.

خامساً : نيجيريا وظروف تحقيق الاستقلال الوطني:-

١-المؤتمرات التمهيدية للاستقلال:-

أدى زيادة التنافس بين الأقاليم النيجيرية إلى عقد مؤتمرين دستوريين في لندن لتحقيق استقلال نيجيريا، إذ عقد المؤتمر الدستوري الأول خلال المدة ٢٣ أيار، وحتى ٣٠ حزيران عام ١٩٥٧حضره حوالي من ستين إلى سبعين نائباً، ومستشاراً نيجيرياً [٢]، مطالبين بتحقيق استقلال نيجيريا عام ١٩٥٩، إلا أن خلافات حدثت في بداية انعقاد المؤتمر بين الوفود النيجيرية، والحكومة البريطانية تركزت حول مطالبة

(1) Post .k .w& Vickers , Michael, Op. Cit, p.46.
(2) The National Archive**, Cabinet ,Nigeria ,Note by the Secretary of State for the Colonies, C.(57) 120,14th May,1957**,p120.

النيجيريين بأن يكون تحديد موعد الاستقلال أول أعمال المؤتمر، الأمر الذي رفضته الحكومة البريطانية حيث وضعت مسألة منح الأقاليم الحكم الذاتي أول أعمال المؤتمر، فضلا عن ذلك ظهرت وجهات نظر متباينة بين الجانبين، إذ إن الحكومة البريطانية كانت ترى أنه قبل تحديد موعد الاستقلال لابد من إنشاء وظيفة رئيس وزراء اتحادي، ومجلس وزراء في المركز، وحكومة ذاتية لنيجيريا[١] .

وقدم الوفد النيجيري خلال المؤتمر اقتراحاته حول تعديل الدستور، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية الاتحادية، والإقليمية، وتوزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية، والحكومة الإقليمية، إلا أن الحكومة البريطانية لم توافق على تحديد موعد الاستقلال عام ١٩٥٩[٢]، وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤتمر الدستوري الأول لعام ١٩٥٧ خرج بعدد من القرارات منها:

١- إقرار الحكم الذاتي لإقليمي الشرق، والغرب اعتبارا من ٨ آب عام ١٩٥٧، أما الإقليم الشمالي، فان الحكم الذاتي يطبق فيه عام ١٩٥٩ بناءً على طلبهم.

٢- استحداث وظيفة رئيس الوزراء الاتحادي، وأن يكلف الحاكم العام لنيجيريا الشخص الذي يحصل على الأغلبية في مجلس النواب الاتحادي بتشكيل الوزارة الاتحادية، وبناءً على ذلك، تم تعيين أبي بكر تفاوا باليوا رئيسا لمجلس النواب الاتحادي في الثاني من أيلول عام ١٩٥٧.

٣- أن يتكون مجلس النواب الاتحادي عام ١٩٥٩ من مجلسين هما مجلس النواب، ومجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٢ عضوا لمدة خمس سنوات.

(1) Michiel Otoo, Op.Cit. p.p. 566-567.
(2)NkwachukwuOrji,Op.Cit.p.64.

٤- أن يتم إجراء انتخابات اتحادية عام ١٩٥٩ لاختيار اعضاء مجلس النواب الاتحادي الذي يتكون من ٣٢٠ عضوا، على أن يحصل الإقليم الشمالي على ١٧٤ مقعدا، وإقليم الغرب ٦٢ مقعدا، وإقليم الشرق ٧٣ مقعدا، وجنوب الكاميرون ٨ مقاعد، ولاغوس ٣ مقاعد.

٥- تحديد واجبات، ومهام الحكومتين الاتحادية ،والإقليمية، إذ حددت واجبات الحكومة الاتحادية بالشؤون الخارجية، والدفاع، والقروض الخارجية، والضرائب وغيرها، أما واجبات الحكومة الإقليمية، فهي التعليم، والزراعة، والصحة، والتنمية الصناعية، والرقابة على الأسعار، وغيرها.

٦- أن يكون جهاز الشرطة جهازا اتحادياً، وتشكيل مجلس الشرطة الاتحادي، وإنشاء وظيفة المفتش العام الاتحادي للشرطة.

٧- تشكيل لجنة الأقليات(لجنة يلينك) لدراسة هذه المشكلة على أن يتم عرض اقتراحات هذه اللجنة على المؤتمر الدستوري الثاني الذي تقرر عقده في لندن عام ١٩٥٨[١] .

وخلال المدة من التاسع والعشرين من أيلول، وحتى السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٨، عقد المؤتمر الدستوري الثاني في لندن حضره ١١٤ وفدا، ومستشارا من الأحزاب السياسية المختلفة في نيجيريا، طالبت الوفود النيجيرية في بداية انعقاد المؤتمر بإنشاء ولايات جديدة في نيجيريا قبل حصول البلاد على الاستقلال، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت ذلك بناءً على ما جاء في تقرير لجنة الأقليات السابقة الذكر في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٥٨ التي أكدت أن إنشاء

(1) The National Archive, **Cabinet ,Nigeria ,Note by the Secretary of State for the Colonies, C.(54), 20th October,1958**,pp:59-60.

ولايات جديدة لا يؤدي إلى إنهاء مشكلة الأقليات، لذلك أوصت اللجنة بأن يتضمن الدستور نصوصا لحماية الأقليات[١].

كان من أهم قرارات مؤتمر لندن الدستوري الثاني هو تحديد موعد استقلال نيجيريا، وذلك في الأول من تشرين الأول عام ١٩٦٠[٢]، كما خرج هذا المؤتمر بعدد من القرارات التي تضمنها دستور الاستقلال، كما سيرد تفصيله في الفصل الثاني من الأطروحة.

٢- انتخابات عام ١٩٥٩:-

تمهيدا لحصول نيجيريا على استقلالها أجريت الانتخابات الاتحادية في كانون الأول عام ١٩٥٩ لتشكيل حكومة الاستقلال، وتحت إشراف الإدارة الاستعمارية البريطانية، وعلى إثر ذلك بدأت الأحزاب السياسية الكبرى حملاتها الانتخابية لتحقيق الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد التشريعية، وما إن تم الإعلان عن نتائج الانتخابات، حتى حصلت الأحزاب الإقليمية الثلاثة على معظم المقاعد في مجلس النواب الاتحادي، إذ حصل كل من حزب مؤتمر شعب الشمال على ١٣٤ مقعدا، وحزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا والكاميرون بعد تحالفه مع حزب الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية على ٨٩ مقعدا، وحزب جماعة العمل على ٧٣ مقعدا، أما المستقلون، والأحزاب الصغيرة، فقد حصلت على المقاعد الباقية، وعددها ١٦ مقعدا[٣].

(1)Nkwachukwu Orji, Op .Cit , p.p:92-93.

(2)The National Archive**, Cabinet ,Nigeria ,Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, C.(53),15th February ,1960**,p.83 .

(3)Ibid,p.83.

وعلى الرغم من حصول هذه الأحزاب على المقاعد التشريعية، إلا أن أي منها لم يحقق بمفرده الأغلبية التي يستطيع من خلالها تشكيل الحكومة، ومعنى ذلك أنه سيتم تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين على الأقل، ولتحقيق ذلك حصل ائتلاف حكومي بين حزب مؤتمر شعب الشمال(الإقليم الشمالي)، وحزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون (الإقليم الشرقي)، وتولى رئاسة مجلس الشيوخ نامدي ازيكوي زعيم حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا والكاميرون، أما مجلس الوزراء فكان برئاسة أبي بكر تفاوا باليوا نائب زعيم حزب مؤتمر شعب الشمال، أما المعارضة في البرلمان الاتحادي، فقد تزعمها اوبافيمي اولاوو زعيم جماعة العمل في الإقليم الغربي(١).

ويبدو واضحا من خلال نتائج الانتخابات هو سيطرة الحزب الواحد على كل إقليم، إذ استمرت سيطرة حزب مؤتمر شعب الشمال على الإقليم الشمالي، وحزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا والكاميرون على الإقليم الشرقي، وحزب جماعة العمل على الإقليم الغربي، ومن جانب شهدت نيجيريا عدد من المؤتمرات الدستورية، والانتخابات، لتحقيق الاستقلال، فعلى الرغم من الاختلافات السياسية، والإيديولوجية بين الأحزاب السياسية، إلا أنها توحدت لتحقيق مطلبهم، وقد نجحت العناصر الوطنية، والسياسية النيجيرية في تحديد موعد إعلان استقلال نيجيريا في الأول من تشرين الأول عام ١٩٦٠، أعقبه تطورات سياسية داخلية عديدة شهدتها البلاد، وهذا ما سيتم عرضه فيما بعد.

---

(١) فيج .دي. جي، المصدر السابق، ص ٣٩٩؛ صلاح امام، **اصل حكاية اضطهاد المسلمين في نيجيريا ظلم استعماري وتخاذل الاخوة**، مجلة المجتمع، ع ٢٠٥٠، الكويت، ٢٠١٣. ص٢.

اولاً : تحقيق الاستقلال السياسي وإعلان الدستور:-

بعد حصول الإقليم الشمالي على الحكم الذاتي عام ١٩٥٩ في ضوء مقررات المؤتمرات الدستورية في عامي ١٩٥٧و١٩٥٨، قدم مجلس النواب الاتحادي في مقررات كانون الثاني عام١٩٦٠طلبا الى ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية Elizabeth (١٩٢٦-)[١]، لمنح نيجيريا الاستقلال في تشرين الاول ١٩٦٠،وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس العموم البريطاني في تموز١٩٦٠، وفي التاسع والعشرين من شهر تموز من العام نفسه، صدرت الارادة الملكية لمنح نيجيريا الاستقلال ، وهكذا حصلت نيجيريا على استقلالها، واصبحت عضوا في الكومنولث البريطاني[٢]، وذلك في الاول من تشرين الاول ١٩٦٠[٣]. وبعد ذلك وضعت أسس النظام السياسي لدولة نيجيريا المستقلة، وتكونت السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية على المستويين الاتحادي، والاقليمي، وعلى النحو الآتي:

---

(١) اليزابيث الثانية: وهي اليكسندر ماري ويندسور اليزابيث، ولدت في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٢٦، وهي ملكة المملكة المتحدة وخمس عشرة ولاية ملكية اخرى ،تولت العرش بعد وفاة والدها الملك جورج السادس في السادس من شباط عام ١٩٥٢. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي: en, Wikipedia.org

(٢) الكومنولث البريطاني: منظمة دولية لمجموعة من الدول المستقلة التي خضعت للحكم البريطاني، وتشمل هذه المنظمة بريطانيا وثلاثاً وخمسين دولة مستقلة كانت سابقا مستعمرات لبريطانيا ، كما انها تشمل خمساً وعشرين وحدة سياسية كالمقاطعات والمناطق التي تحت الحماية البريطانية، وتتمتع دول الكومنولث بتعاون اقتصادي فيما بينها كما يعقد بين الحين والاخر مؤتمر لرؤساء الكومنولث للنظر في القضايا الدولية وغيرها. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:

www. Egyppi.com.

(3) The National Archive , **Cabinet , Nigeria , Memorandum by the Secretary of State for the Colonies , C(53) , 15th February ,1960**,p.83 .

١-السلطة التشريعية:-

تكونت هذه السلطة على المستوى الاتحادي من البرلمان الاتحادي، ويضم مجلسي الشيوخ، والنواب، وعلى المستوى الاقليمي تكون من مجلس الرؤساء (الأعيان)، ومجلس الجمعية[١].

ضم مجلس الشيوخ للبرلمان الاتحادي ٤٤ عضوا، اربعة منهم يعينهم الحاكم العام لنيجيريا وأربعة يمثلون العاصمة الاتحادية واثنا عشر عضوا من كل اقليم من الأقاليم الثلاثة يتم انتخابهم من قبل السلطات التشريعية في الأقاليم، أما مجلس النواب الاتحادي، فيتكون من ٣٠٥ اعضاء يتم انتخابهم انتخابا مباشرا على أن يتم اختيارهم حسب نسبة عدد السكان[٢] .فضلا عن ذلك، حدد الدستور شروط المرشح لعضوية البرلمان الاتحادي، منها المواطنة النيجيرية، باستثناء الشيوخ الذين يعينهم الحاكم العام، والسلامة العقلية، والجنائية، وأن لا يكون عضوا في القوات المسلحة، والخدمة المدنية، وأن لا يقل عمر المرشح عن ٢١ عاما لمجلس النواب، و٤٠ عاما لمجلس الشيوخ، باستثناء ما يعينهم الحاكم العام، فلا يقل عمر المرشح منهم عن ٢١ عاما[٣] .

كما منح البرلمان الاتحادي حق ممارسة سلطاته التشريعية وفقا لقاعدة الاغلبية المطلقة لأعضائه المشاركين في التصويت، إلا في بعض الحالات التي حددها الدستور كتعديل أي مادة من مواد الدستور، فيجب موافقة أغلبية الثلثين على الأقل من أعضاء كل من مجلسي الشيوخ والنواب ، فضلا عن موافقة السلطة التشريعية

(1)Denise Youngblood Coleman, **Nigeria Country Watch Review**, Houston&Texas,2013, p.8.

(٢) سامي منصور، المصدر السابق، ص ١٠٦؛

Abdul- Rahoof Adeba yo Bello, Op. Cit, p.47.

(3) Ibid. pp.47-48.

لإقليمين على الأقل لتعديل مواد معينة في الدستور، كما منح الدستور مجلس النواب الاتحادي صلاحية إصدار القوانين المالية، أما القوانين الأخرى فيمكن إصدارها من قبل مجلسي البرلمان(الشيوخ والنواب)، على أن تتم الموافقة عليها من قبل المجلسين، وفي حالة عدم الاتفاق بين المجلسين فإن مجلس الشيوخ من حقه تأخير إصدار القانون الذي يقره مجلس النواب لمدة ستة أشهر فيما يخص القوانين غير المالية، وشهر واحد للقوانين المالية ، وفي حالة الاتفاق على القوانين الصادرة يتم إرسالها إلى الحاكم العام للمصادقة عليها[١] .

وحدد الدستور مدة ولاية البرلمان الاتحادي بخمس سنوات تبدأ من تاريخ أول جلسة له ، ومنح الحاكم العام صلاحية حل البرلمان بناءً على رأي رئيس الوزراء الاتحادي ، أو في حالة سحب البرلمان الثقة من الحكومة، ولم يقدم رئيس الوزراء استقالته، وأستثنى الدستور من مدة الخمس سنوات دخول نيجيريا الحرب، فيمكن تمديد مدة ولاية البرلمان على أن لا تتجاوز اثني عشر شهرا[٢] .

اما بالنسبة للسلطة التشريعية الاقليمية، فكان هناك مجلس الرؤساء، ومجلس الجمعية لكل إقليم، ويتم اختيار أعضاء مجلس الرؤساء وفقا للشروط التي حددتها السلطة التشريعية الإقليمية، ففي الاقليم الشمالي يتألف المجلس من جميع رؤساء الدرجة الأولى، فضلا عن ذلك ٩٥ آخرين من الرؤساء، والزعماء التقليديين ومرشد للقانون الإسلامي، أما عدد اعضاء مجلس الرؤساء في الإقليم الغربي، فيتألف من رؤساء الدرجة الأولى فضلا عن ذلك ٨٧ رئيساً آخر يتم اختيارهم وفقا لنصوص دستور الإقليم، ويضم مجلس الرؤساء في الإقليم الشرقي الحكام التقليديين فضلا عن

(1)Robert A . Dahi , **A Preface to Democratic Theory**, Chicago, 1970, pp.57-58 .

(2) Abdul- Rahoof Adeba yo Bello, Op. Cit ,p. 49.

ذلك ١٢ رئيساً درجة أولى، و٥٥ رئيساً درجة ثانية يتم انتخابهم عن طريق كبار السن، ورؤساء العشائر[١] .

أما مجلس الجمعية، فيتم اختيار اعضائها بالانتخاب المباشر ضمن دوائر انتخابية حيث يتم تقسيم الإقليم على أساس عضو من كل دائرة على أن يكون المرشح أو والده مولودا في الإقليم، أو أن المرشح قد أقام عاما كاملا في الإقليم قبل إجراء الانتخاب المباشر، فضلا عن شروط المواطنة النيجيرية، والسلامة العقلية السابقة الذكر، ويتألف هذا المجلس في الإقليم الشمالي من ١٧٧ عضوا عن طريق الانتخاب المباشر، فضلا عن ذلك سبعة أعضاء آخرين يتم تعيينهم من قبل حاكم الاقليم، أما في الإقليم الغربي، فيتألف من ١٢٤ عضوا، وفي الإقليم الشرقي من ١٤٦عضوا[٢] .

ومنح دستور عام ١٩٦٠ صلاحيات إلى السلطة التشريعية الإقليمية، منها حق التشريع في أي مادة من المواد التي لم يرد ذكرها في القائمة التشريعية للحكومة الاتحادية ، وأن تمارس السلطات التشريعية الإقليمية أعمالها التي تشبه أعمال البرلمان الاتحادي ، وفي حالة اصدار أي قانون، ما عدا القوانين المالية، فيجب أن يؤخذ بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وحددت ولاية هذه السلطات بخمس سنوات أيضا، إلا إذا قام حاكم الإقليم بحلها في حالات مشابهة لحل البرلمان الاتحادي[٣] .

(1) The Constitution of The Federation of Nigeria, p.16.

(2) Ibid, p.17.

(3) Abdur -Rahman Olalekan Olayiwola, Federalism, Ethnic Politics, State and Religion in Nigeria, The Journal of Arts and Contemporary Society, Vol 4, March 2012, p.5.

٢-السلطة التنفيذية:-

جاءت على وفق مستويين هما المستوى الاتحادي، والمستوى الاقليمي، فعلى المستوى الاتحادي، كان هناك الحاكم العام لنيجيريا فقد أصبح نامدي ازيكوي حاكما عاما بعد أن استقال من رئاسة مجلس الشيوخ، ورئاسة حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وهو الممثل العام لملكة بريطانيا[١] ، وقد حدد الدستور صلاحيات الحاكم العام باستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وإرسال الممثلين النيجيريين إلى الدول الأخرى ، كما كان من حقه الاعتراض على القوانين في حال تعارضها مع القوانين، والالتزامات الدولية إذا مست هذه القوانين الرعايا البريطانيين المتواجدين في البلاد، او تضمنت انتهاكا لسلطات التاج البريطاني ، ويقوم الحاكم العام ايضا باختيار رئيس الوزراء الاتحادي من بين اعضاء مجلس النواب الاتحادي في حال تمتعه بتأييد أغلبية أعضاء ذلك المجلس ، كما كان له الحق في تعيين أعضاء مجلس الوزراء الاتحادي بناءً على رأي رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء يكون مسؤولاً أمام السلطة التشريعية الاتحادية[٢] .

وحدد الدستور الشروط التي يجب توافرها في رئيس الوزراء، والوزراء بأن يكونوا من ضمن أعضاء البرلمان الاتحادي (مجلس الشيوخ، أو النواب) وأن لا يكونوا أعضاءً في اي مجلس إقليمي ،كما حدد الدستور واجبات السلطة التنفيذية

---

(١) فيج. جي. دي، المصدر السابق، ص٣٩٩؛محمد اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٢) سامي منصور، المصدر السابق، ص ١٠٥؛

Bowstock Umaroho , **A Case for Political Decentralisation in Nigeria ,Decentralisation in Nigeria** , Mastr of Arts (International Studie) School of Global Studies ,Social Studies , School of Global Social Science and Planning, Edo State University, Ekpoma, Nigeria,2006,p.63.

الاتحادية بتنفيذ جميع القوانين، والتشريعات التي يصدرها البرلمان الاتحادي، وأن يقدم رئيس الوزراء الاتحادي تقريرا كاملا عن الأداء العام للحكومة الاتحادية[١].

أما على المستوى الإقليمي، فتتألف السلطة التنفيذية من حاكم الإقليم، ومجلس وزراء إقليمي، ورئيس وزراء يقوم بتعيينه حاكم الإقليم في حال حصوله على تأييد أغلبية أعضاء مجلس الجمعية ، ويقوم حاكم الاقليم بتعيين الوزراء بناءً على رأي رئيس وزراء الإقليم، ويكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام السلطة التشريعية الإقليمية[٢].

٣- السلطة القضائية:-

بموجب دستور الاستقلال، تكون المحكمة العليا للاتحاد الفيدرالي أعلى سلطة قضائية في الاتحاد برئاسة رئيس القضاء الفيدرالي، وعضوية رؤساء القضاة في كل إقليم، وفي لاغوس، مهمتها النظر في النزاعات التي تحدث بين الأقاليم النيجيرية، وكذلك بين الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، وتفسير مواد الدستور الاتحادي، والدساتير الإقليمية المختلف عليها ، كما تفرض الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة في جميع أنحاء نيجيريا، وتلزم بها الأشخاص، والسلطات، والمحاكم الأخرى، كما أعطيت صلاحيات مراجعة احكام المحاكم العليا الإقليمية التي منحت صلاحيات متوازية مع المحكمة العليا الفيدرالية، فيما يخص تفسير مواد الدستور. كما تم تشكيل لجنة الخدمات القضائية لكل إقليم تتألف من رئيس القضاة في الإقليم رئيسا، وعدد من القضاة يتم تعيينهم من قبل حاكم الإقليم بعد ترشيحهم من رئيس وزراء الإقليم، وتكون مدتها خمس سنوات، ومهمتها تعيين القضاة، ونقلهم وإنهاء خدماتهم إلا أن هذه اللجنة قد ألغيت بعد التعديلات الدستورية التي تضمنها

(1) The Constitution of The Federation of Nigeria ,Op. Cit, p.17-18.
(2) Ibid, p.19.

دستور عام ١٩٦٣[١]، يلاحظ من العرض السابق أن هناك تشابه الى حد كبير بين السلطات الثلاث، وعلى المستويين الاتحادي، والإقليمي وحسب ما جاء به دستور عام ١٩٦٠ .

ثانياً:- ضم الكاميرون الجنوبي الى نيجيريا:-

بعد هزيمة ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وانسحابها من الكاميرون[٢]، تعرضت الأخيرة الى حكم ثنائي مشترك مؤقت من قبل بريطانيا، وفرنسا، وفي عام ١٩١٨، وبموجب مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي، تم تقسيم الكاميرون الى قسمين منفصلين: القسم الأول مشترك في حدوده مع نيجيريا، وهو بإدارة بريطانيا، والقسم الثاني، وهو الجزء المتبقي يكون بإدارة فرنسا، وفي عام ١٩٢٢أصبح كل من القسمين السابقين أقاليم تحت الانتداب تابعة لعصبة الأمم وبإدارة بريطانية وفرنسية مشتركة[٣].

وبعد الحرب العالمية الثانية، وقيام هيئة الأمم المتحدة، منحت إدارة الأقاليم الألمانية تلك الدول الحكم الذاتي، وفي ظل نظام الوصاية عام ١٩٤٦، على أن تقوم تلك الدول بتقديم تقرير سنوي إلى لجنة الوصاية، وتم ضم الكاميرون إلى

---

(1)Awa.O.Eme, Op .Cit ,p. 180; Bowstock Umaroho,Op.Cit.p.64.

(٢) الكاميرون: تقع وسط غرب افريقيا وتطل على خليج غينيا، يحدها من الشمال تشاد ومن الغرب نيجيريا ومن الشرق جمهورية افريقيا الوسطى ومن الجنوب الغابون وغينيا الاستوائية والكونغو، تبلغ مساحتها ٤٧٥,٤٤٢ كيلو متر وعاصمتها ياوندي، خضعت للحماية الالمانية منذ عام ١٨٨٤. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط التالي:
www. dreamscity. Net.

(3) The National Archive , **Cabinet , The Cameroons Under United Kingdom Trusteeship, Memorandum By The Secretary of State For The Colonies, C(61), 16th March** , 1961 , p.1.

نيجيريا كاتحاد إداري وأصبح الكاميرون الجنوبي تتم إدارته من اينوجو عاصمة الإقليم الشرقي، وإدارة الكاميرون الشمالي من كادونا عاصمة الاقليم الشمالي[١] .

ونتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها نيجيريا بعد الحرب العالمية الثانية وضع أكثر من دستور للبلاد، كما تم عرضه في الفصل الأول لذلك أصبح الكاميرون الجنوبي بموجب دستور عام ١٩٤٦ إحدى مديريات الإقليم الشرقي، وعندما صدر دستور عام ١٩٥١، أرسل الكاميرون الجنوبي عدد من أعضائه إلى المجلس التشريعي للإقليم الشرقي للمطالبة بالانفصال عنه ، ثم أكدوا مطالبهم تلك عندما صدر دستور عام ١٩٥٤، أما بالنسبة الى الكاميرون الشمالي، فلم تكن له الرغبة بالانفصال عن الإقليم الشمالي حيث منح حق التمثيل في مجلس الجمعية للإقليم، وكذلك تعيين وزير، ومجلس استشاري للكاميرون الشمالي[٢] .

وفي أيار عام ١٩٥٩ أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرير مستقبل الكاميرون الجنوبي يجب أن يجري بموجب استفتاء لتحقيق ذلك ، وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٩ قررت الجمعية العامة أن يجري الاستفتاء للكاميرون الشمالي، والجنوبي في الوقت نفسه، وحددت يوم الحادي عشر، والثاني عشر من شباط عام ١٩٦١ موعدا لذلك[٣]، وبعد اجراء الاستفتاء، تم ضم الكاميرون الجنوبي الى جمهورية الكاميرون، وبعد انتهاء الوصاية على الكاميرون الجنوبي في الأول من تشرين الاول ١٩٦١، أصبح يعرف باسم الكاميرون الغربي، وأطلق على جمهورية الكاميرون اسم

---

(١) سامي منصور، المصدر السابق، ص ١١١.

(2) Simon Obi Anekwe, **Rejoinders to Trail of Awolowo** , The Journal in Africa Today, Vol 1,No 2, February 1964, pp.8-9 .

(3) The National Archive , **Cabinet , The Cameroons Under United Kingdom Trusteeship, Memorandum By The Secretary of State For The Colonies, C(61), 16th March** , 1961 , p.1.

الكاميرون الشرقي، اما الكاميرون الشمالي، فقد ضم الى نيجيريا، وبانتهاء الوصاية عليه في الأول من حزيران ١٩٦١، أصبح يعرف بمديرية الساردونا ضمن الاقليم الشمالي، وعلى اثر ذلك، تم تغيير اسم حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون إلى حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين اعتبارا من كانون الثاني ١٩٦٢[١] والجدول رقم(٧) يوضح نتائج استفتاء عام ١٩٦١.

جدول (٧) نتائج استفتاء عام ١٩٦١ في الكاميرون البريطاني[٢]

	الانضمام الى نيجيريا	الانضمام الى الكاميرون
الكاميرون الجنوبي	٩٧ ,٧٤١صوت	٢,٣٣٥,٧١صوت
الكاميرون الشمالي	١٤٦ ,٢٩٦صوت	٩٧٦,٥٩صوت

ثالثاً:- التطورات السياسية الداخلية في الاقليم الغربي خلال عام ١٩٦٢:-

تمتعت نيجيريا بوضع متوازن بعد حصولها على الاستقلال من حيث سيطرة الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة على المستوى الإقليمي، وتشكيل الائتلاف، وظهور المعارضة المتمثلة بحزب جماعة العمل على المستوى الاتحادي ، إلا أن ذلك التوازن لم يستمر طويلا، إذ تعرضت نيجيريا الى أزمات سياسية، منها أزمة الاقليم الغربي عام ١٩٦٢.

(1) Simon Obi Anekwe, Op.Cit, pp.9-10 .

(٢) علي أي مزروعي ومايكل تايدي، ج١، المصدر السابق، ص١٩٩.

ظهرت الخلافات بين أعضاء حزب جماعة العمل الممثل للإقليم الغربي منذ انتخابات عام ١٩٥٩، لفشلهم في الفوز في تلك الانتخابات، وتركز الخلاف في البداية حول ايديولوجية الحزب، حيث رأى زعيمه اوبافيمي اولاوو أنه يلزم لتحقيق الفوز في الانتخابات الاتحادية لا بد من تغيير توجهات الحزب من إقليمية إلى توجهات تشمل نيجيريا جميعها، ولتحقيق ذلك قام في أيلول ١٩٦٠ بتشكيل لجنتين داخل الحزب من ذوي الميول الاشتراكية لإعادة النظر في ايديولوجية الحزب، وبالفعل أقر المؤتمر السنوي للحزب ضمن منهاجه مبدأ الاشتراكية الديمقراطية ،وفي حزيران عام ١٩٦١ قام اوبافيمي اولاوو بزيارة نكروما Nkrumah (١٩٠٩-١٩٧٢)[١]، رئيس دولة غانا لتأييد أفكاره حول الجامعة الافريقية بعد أن كان معارضا لها خلال الخمسينيات من القرن الماضي[٢].

بعد عودة اوبافيمي اولاوو من غانا في تشرين الأول ١٩٦١، قام بتأليف مجموعة من ١٢ عضوا عرفت باسم ((مجموعة اعادة البناء الوطني)) للنظر في مشكلات نيجيريا الاقتصادية، والاجتماعية، ووضع الحلول المناسبة لها، كما حاول

---

(١) نكروما : من المناضلين الأفارقة الاوائل ضد الاستعمار ، ولد في الحادي والعشرين من ايلول عام ١٩٠٩، تخرج من دار المعلمين في اكرا ثم عمل استاذا، التحق بجامعة لنكولن الامريكية عام ١٩٣٥ ثم بمدرسة الاقتصاد في لندن عام ١٩٤٥، عاد الى غانا اواخر عام ١٩٤٧، وبدأ نضاله من اجل استقلال غانا ولتحقيق ذلك اسس اواسط عام ١٩٤٩ حزب المؤتمر الشعبي واصبح رئيسا للوزراء في اذار ١٩٥٢ و ١٩٥٧ثم رئيسا لغانا بعد استقلالها عام ١٩٦٠، حدث انقلاب ضده عام ١٩٧١، توفي في رومانيا في السابع والعشرون من نيسان عام ١٩٧٢. ينظر: ماهر حسن، **وفاة الزعيم الغاني نكروما**، جريدة المصري اليوم، ع٣٢٤٠، بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٣، على الرابط التالي:

Tody.almasryoum.com.

(2) Max Siollun, **Oil Politics And Vidence Nigerias Military Coup (1966 - 1976)**, New York, 2009, pp.13-14 .

توحيد العناصر التقدمية في نيجيريا لمواجهة حزب مؤتمر شعب الشمال ذي التوجهات المحافظة، وتم ذلك من خلال التحالف مع حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين[١].

أدى هذا التغيير في ايديولوجية الحزب إلى استياء عدد من أعضائه لا سيما التجار، ورجال الأعمال من اليوروبا ، وقد تزعم هذا الاتجاه صمويل اكينتولاSamuel Akintola(١٩١٠-١٩٩٦)[٢] رئيس وزراء الاقليم الغربي، وكان رأيهم المحافظة على الوضع القائم على المستوى الإقليمي، والعمل بنفس الوقت على تشكيل تحالف على المستوى الاتحادي يشمل الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة، وبذلك ظهر اتجاهان بين أعضاء حزب جماعة العمل تزعم الاتجاه الأول(الراديكالي) اوبافيمي اولاوو ، وتزعم الاتجاه الثاني (المحافظ) صمويل اكينتولا[٣].

وخلال المؤتمر السنوي للحزب في شباط عام ١٩٦٢، صرح اوبافيمي اولاوو بوجود خلافات حقيقية داخل الحزب، فضلا عن التفاوت بين أعضاء الحزب من حيث الامتيازات، ودافع عن الايديولوجية الاشتراكية، مما أدى إلى مغادرة صمويل اكينتولا، وعدد من مؤيديه المؤتمر بعد اليوم الأول، وأثناء عودتهم إلى ابادان

---

(1) Richard L.Sklar,Op.Cit,p. 130.

(٢) صمويل اكينتولا: كان عضوا نشطا في حركة الشباب النيجيري، التحق عام ١٩٤٦ بجامعة اكسفورد للحصول على شهادة القانون ، ثم عاد الى نيجيريا بعد ثلاث سنوات ، شغل عدد من المناصب في الحكومة النيجيرية بما في ذلك المجلس التشريعي ورئيس وزراء الاقليم الغربي خلال المدة من كانون الاول ١٩٥٩ وحتى ايار ١٩٦٢ وكذلك خلال المدة من كانون الثاني ١٩٦٣ وحتى كانون الثاني ١٩٦٦. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , pp.29-30.

(3) Larry Diamond ,Class , **Ethnicity and Democracy in Nigeria** ,The Failure of the First Republic (Syracuse , N.Y.: Syracuse University Press. 1988) , pp.94-95.

عاصمة الإقليم الغربي قابلوا أحمد بللو رئيس وزراء الاقليم الشمالي الذي كان في زيارة إلى الإقليم الغربي آنذاك، وبعد عودة اكينتولا، ومؤيديه الى المؤتمر، قدموا اقتراحاً بتوحيد العناصر السياسية في نيجيريا في جبهة شعبية نيجيرية، لإنهاء المنافسة السياسية في البلاد، إلا أن هذا الاقتراح قد تم رفضه، وحاول اوبافيمي اولاوو تنحية اكينتولا عن منصبه إلا أن تدخل أعضاء الحزب القدامى، ومنهم اكينولا ماجا(Akinola Maja)[١] ، قد حال دون ذلك، مما أدى الى تهدئة الأوضاع داخل حزب جماعة العمل الذي كان ظاهريا حزبا واحدا، ولكن بشكل مؤقت[٢] .

استمر الخلاف بين الطرفين داخل حزب جماعة العمل، مما دفع الأعضاء القدامى إلى عقد اجتماع في السادس عشر من آيار ١٩٦٢، لحل ذلك الخلاف، إلا أن اوبافيمي اولاوو، ومؤيديه لم يوافقوا على ذلك[٣]، وإنما قرروا خلال اجتماعهم في التاسع عشر من أيار١٩٦٢ بتوجيه التهم إلى اكينتولا لقيامه بأعمال معادية للحزب، وطالبوه بتقديم الاستقالة من منصبي نائب رئيس الحزب، ورئيس وزراء الاقليم الغربي ، فضلا عن تقديم مؤيدي اولاوو طلبا الى حاكم الإقليم موقع عليه من قبل ٦٦ عضوا من أصل ١١٧ عضوا من أعضاء مجلسي الجمعية الغربي، لإقالة اكينتولا من منصبه، وقد وافق الحاكم العام للإقليم على ذلك الطلب، وتم تعيين

---

(١) اكينولا ماجا: مؤسس البنك الوطني لنيجيريا عام ١٩٣٣ ، واحد الاعضاء المؤسسين لحركة الشباب النيجيري، واصبح رئيسا لها خلال المدة(١٩٤٤-١٩٥١)، لقب بالأب وسميت احد شوارع ابادان باسمه. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , pp. 218-219 .

(2) Larry Diamond, Op.Cit , pp. 98-99.

(٣) عبد الملك عودة ، **سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩**، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٨٩؛

Richar L.Sklar,Op.Cit,p.133.

الحاج أديجبينروا Alhaji Adegbenro (١٩٠٩-١٩٧٥)[١]، إلا أن اكينتولا رفض التخلي عن منصبه ولجا إلى القضاء، وطالب ملكة بريطانيا، ورئيس الوزراء الاتحادي بعزل حاكم الإقليم الغربي[٢].

اشتد الخلاف أكثر، عندما تقرر عقد اجتماع لمجلس الجمعية الغربي في الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٢ للتصويت بالثقة على رئيس وزراء الإقليم الجديد، إلا أن مؤيدي اكينتولا منعوا عقد هذه الجلسة، عندما قاموا بقذفهم الكراسي على مؤيدي اولاوو، وعندها تدخلت الشرطة النيجيرية، واستخدمت الغاز المسيل للدموع، وتكررت هذه الحادثة في اليوم نفسه، عندما حاول مجلس الجمعية الانعقاد مرة أخرى، وبذلك نجح مؤيدي اكينتولا في منع التصويت لادجبينروا، وعلى إثر تطور الأحداث تلك، أعلن ابو بكر تفاوا باليو رئيس الوزراء الاتحادي أن البرلمان الاتحادي سيعقد جلسته في اليوم نفسه، لاتخاذ الإجراءات اللازمة[٣] .

قرر البرلمان الاتحادي اثناء جلسته في التاسع والعشرين من شهر أيار عام ١٩٦٢ إعلان حالة الطوارئ في الإقليم الغربي لمدة ستة اشهر بناءً على طلب من رئيس الوزراء الاتحادي، وإقالة حاكم الإقليم ورئيس الوزراء، ووزرائه، وقامت الحكومة

---

(١) الحاج اديجبينروا: ولد في ايبوكوتا في ولاية اوجون، عمل موظفا حكوميا في السكك الحديدية النيجيرية وكذلك امين مخزن للشركة المتحدة الافريقية، ثم اصبح وزيرا للأراضي واليد العاملة في الاقليم الغربي ووزيرا للعدل خلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٦ وشغل منصب المفوض في وزارة التجارة والصناعة خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧١، ثم انسحب من العمل السياسي ، توفي عام ١٩٧٥ في ايبوكوتا. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , p. 15.

(2) John p. Mackintosh, Op .Cit , p.448.

(٣) عبد الملك عودة، سنوات الحسم، ص ١٨٩؛ Max Siollun , Op .Cit, p. 40.

الاتحادية من جانبها بتعيين م .أ .ماجيكود ونمي (A. Magicod) حاكما إداريا للإقليم، فضلا عن إصدار حكم المحكمة العليا الاتحادية في تموز ١٩٦٢ لصالح اكينتولا مستندة إلى أن حاكم الإقليم الغربي ليس من حقه إقالته من منصبه، كما قامت الحكومة الاتحادية بتشكيل لجنة للتحقيق في المخالفات المالية للإقليم الغربي عرفت بلجنة كوكر، والتي قدمت تقريرها في كانون الأول عام ١٩٦٢ والذي اكد على سوء إدارة، وتوزيع الأموال العامة في الإقليم، وحملت اوبافيمي اولاوو مسؤولية ذلك[١]، ثم أعلنت الشرطة النيجيرية اكتشاف محاولة انقلابية ضد نظام الحكم من قبل اولاوو ومؤيديه، وعلى إثر ذلك تم الحكم عليه عام ١٩٦٣ بالسجن لمدة عشر سنوات، وعلى نائبه انتوني ايناهور بالسجن لمدة خمس عشرة سنة، وتراوح الحكم على بقية الأعضاء ما بين العامين، والسبعة أعوام ، وتمت المصادقة على هذه الأحكام من قبل المحكمة العليا الاتحادية في تموز عام ١٩٦٤[٢].

ويبدو من ذلك أن حزب مؤتمر شعب الشمال، وحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين قد اتفقوا على إضعاف الحزب المعارض في البرلمان

الاتحادي، وهو حزب جماعة العمل، وقاموا بإعادة تنصيب صمويل اكينتولا رئيسا لوزراء الإقليم الغربي في كانون الثاني ١٩٦٣، والذي قام بدوره بإقالة الوزراء المؤيدين لاولاوو، وعين بدلا عنهم وزراء من المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين[٣]، وبذلك تم تقويض حزب جماعة العمل، ليس في البرلمان الاتحادي فقط، وإنما في الإقليم الغربي كذلك.

(1) Richard L. Sklar ,Op .Cit, p.173.
(2) Max Siollun, Op. Cit,p.15.
(3)Johnp.Mackintosh, Op .Cit , pp. 516-517.

قام البرلمان الاتحادي في آب ١٩٦٣ بفصل مناطق الأقليات في الإقليم الغربي، حيث تم إنشاء إقليم وسط الغرب بعد موافقة مجلس الجمعية للإقليمين الشمالي، والشرقي، وموافقة البرلمان الاتحادي، وبذلك أصبحت نيجيريا تتكون منذ عام ١٩٦٣ من أربعة اقاليم هي الشمالي، والشرقي، والغربي وإقليم وسط الغرب الذي اشترك في الانتخابات الاتحادية التي أجريت عام ١٩٦٤[١]، فضلا عن النتائج التي أفرزتها أزمة الإقليم الغربي (كما أوضحناها سابقا)، إذ نتج عنها أيضا أزمات أخرى تعرضت لها نيجيريا، وهي أزمة التعداد السكاني (١٩٦٢-١٩٦٣)، وأزمة الانتخابات الاتحادية(١٩٦٤-١٩٦٥).

رابعا:- التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٢- ١٩٦٥:-

١-أزمة التعداد السكاني(١٩٦٢-١٩٦٣):-

تعد عملية إجراء التعداد السكاني ذات أهمية سياسية كبيرة في نيجيريا، إذ إن توزيع مقاعد البرلمان الاتحادي يتم وفقا لعدد سكان الإقليم، ووفقا لما جاء في دستور عام ١٩٦٠، فقد تم إجراء أول تعداد سكاني في نيجيريا بعد استقلالها، وذلك عام ١٩٦٢، وهنا اهتمت جميع الأقاليم النيجيرية بالتعداد حيث كان في كل إقليم مكتب للتعداد، فضلا عن وجود المكتب المركزي للتعداد على المستوى الاتحادي[٢].

تم إجراء التعداد للمدة ما بين الخامس، وحتى الحادي والعشرين من أيار عام ١٩٦٢، وفي تموز وصلت الاحصائيات السكانية إلى العاصمة النيجيرية لاغوس، وقد أظهرت نتائج هذا التعداد عن وجود زيادة كبيرة في نسب السكان عن تعداد عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، اذ أصبح عدد السكان بموجب تعداد عام ١٩٦٢ ٢٢,٥

(1)Max Siollun, Op.Cit, p.16.

(2) S .A .Aluko ,**How Many Niigerians? Analysis of Nigerias Census Problems 1901-1963**,The Journal of Modern Africian Studies, Vol 3,No 3, 1965,p.377.

مليون نسمة في الإقليم الشمالي، و ١٢,٤مليون نسمة في الإقليم الشرقي، و ٧,٨مليون نسمة في الإقليم الغربي، و ٢,٢ مليون نسمة في إقليم وسط الغرب، و ٠,٧ مليون نسمة في لاغوس، وبذلك يتضح لنا أن الثقل السكاني قد انتقل من الشمال إلى الجنوب وعلى إثره سيتم إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بما يتناسب، وهذا التعداد[١] .

رفض المشرف البريطاني وارين (Warren) نتائج التعداد، وأعد تقريرا عن التعداد أوصى من خلاله بإجراء تحقيق في أرقام التعداد، إلا أن رئيس وزراء الإقليم الشرقي قد رفض ذلك، وأعلن تمسكه بنتائج التعداد، مما أدى الى تأخر إعلان النتائج لمدة ستة أشهر تم خلالها تبادل الاتهامات بين الشماليين، والجنوبيين ، وفي كانون الأول عام ١٩٦٢، وأثناء انعقاد جلسة البرلمان الاتحادي لمناقشة تقرير وارين، انسحب من الجلسة أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وحزب جماعة العمل، ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد، ولعدم اعلان نتائج التعداد حتى شباط عام ١٩٦٣، قرر رئيس الوزراء الاتحادي إلغاء تعداد عام ١٩٦٢ وإجراء تعداد آخر خلال عام ١٩٦٣[٢].

وأثناء إجراء التعداد الجديد الذي استمر من الخامس حتى الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٦٣، اتخذت إجراءات شديدة، لضمان نجاح التعداد الجديد، إلا أن إعلان نتائج التعداد قد تأخر أيضا لمدة شهرين في محاولة للتأكد من صحة الأرقام، وفي شباط عام ١٩٦٤ أعلن مكتب التعداد المركزي الأرقام الرسمية لتعداد تشرين الثاني ١٩٦٣ ، إذ بلغ عدد سكان الشمال ٢٩,٨ مليون نسمة، وسكان الجنوب ٢٥,٢ مليون نسمة مقسمة على الأقاليم، إذ بلغ تعداد الإقليم الغربي ١٢,٨ مليون

(1) S .A .Aluko , p. 384;Larry Diamond, Op.Cit,p.133.
(2) Ibid, Op .Cit,p.484.

نسمة، والإقليم الشرقي١٢,٤ مليون نسمة، وفي العاصمة الاتحادية لاجوس ١٦,٧٥ مليون نسمة[١].

رفض رئيس حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين، ورئيس الإقليم الشرقي الدكتور اوكبارا Okpara (١٩٢٠- ١٩٨٤)[٢]، نتائج التعداد بحجة حدوث تجاوزات في الإقليم الشمالي ، كما أعلنت حكومة إقليم وسط الغرب رفضها هذا التعداد، في حين أعلن احمد بيللو رئيس وزراء الاقليم الشمالي وصمويل اكينتولا رئيس وزراء الإقليم الغربي قبولهم نتائج التعداد[٣] .

أدى إعلان نتائج التعداد إلى تطورات، وأزمات سياسية جديدة في البلاد لا سيما في الإقليم الغربي، فعلى الرغم من قبول رئيس وزراء الإقليم نتائج التعداد إلا أن بعض أعضاء حكومته لا سيما أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين اعلنوا رفضهم للتعداد، وهنا عمل حزب مؤتمر شعب الشمال لإنهاء التحالف بين حكومة الإقليم الغربي بزعامة اكينتولا، وبين حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، ، إذ قام بتشجيع اكينتولا بتحويل حزبه الحزب الشعبي المتحد إلى الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، وتوجيه دعوة كانت أشبه بالإنذار، الى أعضاء حكومته من حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين بالانضمام الى ألحزب

(1) John p .Mackintosh, Op .Cit, p. 552.

(٢) اوكبارا: ولد في كانون الاول عام ١٩٢٠، درس في لاغوس وحصل على شهادة الطب وعمل في هذه المهنة خلال المدة (١٩٤٨-١٩٥٢)، ركز على السياسة الوطنية منذ منتصف عام ١٩٥٠،وأصبح رئيس وزراء الاقليم الشرقي خلال المدة(١٩٦٠-١٩٦٦) وزعيم حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون بعد نامدي ازيكوي. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit, p.284

(3) Larry Diamond, Op.Cit, p139 .

الجديد، أو فقدان مناصبهم الوزارية، فانضم معظم أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين إلى الحزب الجديد الذي تأسس في آذار عام ١٩٦٤[١] .

وبذلك انتهت أزمة التعداد السكاني بقبول الحكومة الاتحادية النتائج النهائية للتعداد، كما أعلن رئيس وزراء إقليم وسط الغرب اوساديباي (Awsadebaa) قبول نتائج التعداد لمصلحة وحدة نيجيريا بعد أن رفضه أول الأمر ، أما الدكتور اوكبارا رئيس وزراء الإقليم الشرقي، فقد بقي معارضا لنتائج التعداد على الرغم من الإعلان بالاستناد إلى نتائج تعداد تشرين الثاني عام ١٩٦٣ خلال الانتخابات الاتحادية (١٩٦٤- ١٩٦٥) التي أخذت الأحزاب السياسية النيجيرية بالاستعداد لها[٢].

٢- دستور نيجيريا الجمهوري عام ١٩٦٣:-

طالب نامدي ازيكوي حاكم نيجيريا العام في منتصف عام ١٩٦٣ بضرورة تطبيق النظام الجمهوري، وذلك لاستكمال استقلال نيجيريا، بحيث يصبح هناك رئيس للجمهورية له صلاحيات دستورية، وأثناء انعقاد المؤتمر العام لزعماء نيجيريا في لاجوس خلال المدة ٢٥-٢٧ تموز عام ١٩٦٣، تقرر إقامة النظام الجمهوري على أن يتم انتخاب رئيس للجمهورية من قبل السلطة التشريعية، وأن لا تتعدى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية الصلاحيات التي منحت سابقا للحاكم العام ، وخلال الاحتفال بالعيد الثالث لاستقلال نيجيريا اعلن عنها دولة جمهورية اتحادية، كما تم إصدار دستور جديد للبلاد عام ١٩٦٣[٣] .

---

(١) ب.س. لويد، المصدر السابق، ص ٣٤٥؛

Dudley Billy, Op. Cit , pp.66-67.

(2) Larry Diamond, Op.Cit,p.141 .

(3)Eyene Okpanachi&Ali Carba, Op.Cit,p.5.

وبموجب دستور عام ١٩٦٣، أصبح رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، وقائد القوات المسلحة لاتحاد نيجيريا الفيدرالي ، كما حدد الدستور طريقة اختيار رئيس الجمهورية، وذلك عن طريق اقتراع سري في اجتماع مشترك لمجلسي البرلمان الاتحادي (النواب، والشيوخ)، وأن يتم ترشيحه بناءً على طلب موقع من قبله، أو ثلاثة، أو أكثر من أعضاء البرلمان، وفي حالة عدم وجود منافس له يعلن انتخابه على أن يحصل على ٥٠% من أصوات جميع أعضاء البرلمان، اما في حالة وجود منافس له، فإن الذي يحصل على اكثر من ثلثي أعضاء البرلمان هو الذي يكون فائزا في الانتخابات، كما حددت مدة رئاسته بخمس سنوات تبدأ من يوم انتخابه رئيسا للبلاد بشرط أن لا يشغل أي وظيفة أخرى كعضوية البرلمان الاتحادي، أو السلطة التشريعية، أو الاقليمية، أو أي وظيفة أخرى[١].

حدد الدستور اجراءات عزل رئيس الجمهورية من منصبه، وذلك من خلال طلب مُوقع من قبل عدد من الأعضاء على أن لا يقل عن ربع عدد أعضاء مجلس الشيوخ، أو مجلس النواب، ويقدم الطلب الى رئيس مجلس الشيوخ، ثم يتم عرضه على البرلمان الاتحادي، وفي حالة الموافقة عليه من قبل ثلثي أعضاء البرلمان فإن رئيس الجمهورية يتوقف عن ممارسة صلاحياته الممنوحة له، أما في حالة بقاء منصب رئيس الجمهورية شاغراً، بسبب سفره، أو مرضه، فإن رئيس مجلس الشيوخ يتولى مهامه، ومن حق مجلس الوزراء إسناد هذا المنصب إلى رئيس مجلس النواب في حالة عدم اقتناعه أن رئيس مجلس الشيوخ يستطيع أن يتولى هذا المنصب ، كما من حق مجلس الوزراء تعيين أي شخص يقوم بمهام رئيس الجمهورية إلى حين

(1) Bowstock Umaroho ,Op. Cit. p.64; Awa . O .Eme , Op .Cit. p.131.

انتخاب رئيس جديد، أو الى أن يتمكن رئيس الجمهورية من أداء مهامه في حال عدم قدرة رئيس مجلس النواب القيام بهذه المهام[١].

أما بالنسبة إلى السلطة التشريعية الاتحادية، فقد نص دستور عام ١٩٦٣ أنها تتكون من البرلمان الاتحادي (مجلس الشيوخ، ومجلس النواب) وبتصديق من رئيس الجمهورية، وأن أي قانون يتم إصداره بعد عرضه على البرلمان تتم المصادقة عليه من رئيس الجمهورية ، أما بالنسبة الى دعوة حل البرلمان الاتحادي، وتعطيله، فقد نص الدستور على عقد الفصل التشريعي للبرلمان في أي مكان في داخل نيجيريا على أن لا يتأخر على اثني عشر شهراً من انتهاء الفصل التشريعي السابق، إذا كان البرلمان مؤجلا، أو ثلاثة أشهر، اذا كان قد تم حل البرلمان، ووفقا لما يحدده رئيس الجمهورية الذي بإمكانه حل، أو تأجيل البرلمان الذي حددت مدته بخمس سنوات[٢]، كما منح الدستور السلطة التشريعية حق إصدار القوانين من أجل إقرار السلام، والنظام من أجل نيجيريا، وتضمن الدستور الحالات التي يمكن فيها إعلان حالة الطوارئ، وهي في حالة الحرب، وفي حالة قرار مجلسي البرلمان بأن الحالة العامة في نيجيريا تتطلب إعلان حالة الطوارئ، وكذلك في حالة إصدار قرار من البرلمان الاتحادي حاصل على تأييد ثلثي عدد أعضاء البرلمان على الأقل بأن المؤسسات الديمقراطية في نيجيريا غير قادرة على العمل[٣] .

أما السلطة التنفيذية الاتحادية، فقد كانت بيد رئيس الجمهورية مباشرة، أو من خلال موظفين تابعين له على أن يمارس صلاحياته وفقا لنصيحة مجلس الوزراء، فضلا عن ممارسة صلاحيات لرفض حل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء، ومجلس

---

(1) Abdul- Rahoof Adeba yo Bello, Op. Cit ,p.53.

(٢) عبد الملك عودة، سنوات الحسم ، ص١٧٥؛ Ibid,p. 54.

(3) Bowstock Umaroho ,Op.Cit.p.64; Awa. O .Eme , Op .Cit. p.138 .

الوزراء، وتعيين أعضاء هيئة رئاسة الجمهورية على أن يكون مجلس الوزراء مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام البرلمان الاتحادي[١].

أما السلطة القضائية، فبموجب دستور عام ١٩٦٣ أصبحت المحكمة الاتحادية العليا تتكون من رئيس القضاء الاتحادي، وخمسة من القضاة يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بناءً على نصيحة رئيس الوزراء ، ومن حق هذه المحكمة النظر في أي نزاع يحدث بين الاتحاد، أو أي إقليم، أو بين الأقاليم نفسها[٢] .

تضمن دستور عام ١٩٦٣مواد تخص الدساتير الإقليمية، فقد نص على أن دستور أي إقليم يتم التعديل عليه يكون بإصدار قانون من المجلس التشريعي للإقليم بشرط حصوله على موافقة ما لا يقل عن ثلثي الأعضاء، وبعد الموافقة عليه من قبل المجلس، يقدم إلى حاكم الإقليم للمصادقة عليه، كما أصبح حاكم الإقليم بموجب دستور عام ١٩٦٣ هو رئيس السلطة التنفيذية، ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات ، أما السلطة التنفيذية للأقاليم، فقد شملت صلاحياتها تطبيق مواد دستور الإقليم، وجميع القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية للأقاليم على أن لا يتعارض ذلك مع عمل السلطات التنفيذية الاتحادية لتنفيذ صلاحياتها[٣].

أما بالنسبة إلى السلطات التشريعية الإقليمية، فقد منع دستور عام ١٩٦٣ الجمع بين عضوية البرلمان، وعضوية المجلس التشريعي الإقليمي، وعدم الجمع بين عضوية اللجنة الانتخابية الاتحادية، وعضوية أي مجلس تشريعي إقليمي[٤]، اما السلطة القضائية، فقد سمح بموجب الدستور إنشاء محاكم أخرى يرأسها قضاة بدرجة

(1) Abdul- Rahoof Adeba yo Bello, Op. Cit ,p. 55.
(2)Awa.O.Eme, Op .Cit , p.180.
(3) Ibid, Op .Cit , p.260.

(٤) عبد الملك عودة، سنوات الحسم ، ص١٧٥.

رئيس محكمة على أن تكون هذه المحاكم أدنى درجة من المحكمة العليا للإقليم، فضلا عن ذلك، فقد تم إنشاء محكمة استئناف شرعية في الإقليم الشمالي، وتحكم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية[١] . يلاحظ من ذلك أن دستور عام ١٩٦٣ الجمهوري لم يختلف كثيراً عن دستور الاستقلال عام ١٩٦٠ إلا في بعض الجوانب المحددة.

٣- الانتخابات الاتحادية (١٩٦٤-١٩٦٥):-

على الرغم من خروج البلاد من أزمة التعداد السكاني لعام (١٩٦٢-١٩٦٣) إلا أنه سرعان ما تعرضت إلى أزمات سياسية أخرى تمثلت بأزمة الانتخابات الاتحادية عام (١٩٦٤-١٩٦٥)، وكان ذلك واضحا منذ بداية الحملة الانتخابية في كانون الأول عام ١٩٦٤ لاسيما بعد نهاية التحالف الاتحادي بين حزب مؤتمر شعب الشمال، وحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين ، ففي حزيران عام ١٩٦٤، أعلن اوكبارا رئيس حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين خلال زيارته للإقليم الغربي نهاية تحالف حزبه مع حزب مؤتمر شعب الشمال، وفي المقابل أعلن رئيس حزب مؤتمر شعب الشمال أحمد بيللو في تموز عام ١٩٦٤ أن حزبه لن يدخل في اي تحالف، أو اتفاق مع حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين حتى أن لم يحصل على الاغلبية في الانتخابات[٢].

وفي آب عام ١٩٦٤ أعلن عن تشكيل التحالف الوطني النيجيري ذي التوجهات المحافظة بزعامة حزب مؤتمر شعب الشمال، وضم الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري(بزعامة اكينتولا حاكم الاقليم الغربي)، والجبهة الديمقراطية لوسط الغرب المعارضة لحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وبعض الأحزاب الصغيرة

(1) Abdul- Rahoof Adeba yo Bello, Op. Cit ,p53-55.
(2) John p. Mackintosh, Op.Cit,p.p.15-17.

في الإقليم الشرقي، وفي أيلول من العام نفسه أعلن عن تشكيل تحالف مضاد عرف باسم (التحالف الكبير التقدمي المتحد) ذي التوجهات الاشتراكية بزعامة حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وضم حزب جماعة العمل المعارضة لحكومة الإقليم الغربي، وحزب الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية، ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد، وبذلك أخذت الأزمة السياسية النيجيرية بالتطور على إثر تشكيل هذين التحالفين، وسرعان ما ظهرت الخلافات بينهما حول إنشاء ولايات جديدة [١]، إذ طالب التحالف الكبير التقدمي المتحد إنشاء ولايات جديدة في المناطق الجنوبية من الإقليم الشمالي، الأمر الذي رفضه التحالف الوطني الديمقراطي، لأنه سيؤدي الى تقليص مركزهم في الاتحاد النيجيري من حيث التمثيل السياسي، والهيئات العامة، والقوات المسلحة، وغيرها[٢] .

شهدت الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات انتهاكا لقواعد الممارسة الديمقراطية حيث وضعت العراقيل الإدارية أمام المعارضة السياسية، لمنعها من الدعاية الانتخابية ، كما تعرض بعض الأعضاء إلى الاعتقال، والسجن، وفرض الغرامات، فضلا عن تصفية المعارضين السياسيين، وتركزت هذه الأعمال بشكل خاص في الإقليمين الشمالي، والغربي وذلك لوجود حملات انتخابية لتحالف المعارضة المتمثل بالتحالف الكبير التقدمي المتحد [٣] ، وعلى إثر ذلك اجتمع زعماء الأحزاب السياسية في تشرين الأول عام ١٩٦٤ للتخفيف من سوء أوضاع الحملة الانتخابية ، وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على توفير فرص متساوية في

(1) Post .K .W& Vickers .Michael, Op .Cit. p.
(2) Richard L.Sklar,Op.Cit.p.152 .
(3) Oyediran Oyeleye , **Nigerian Government and Politics under Military** ,Rule1966- 1974, London , 1979, p18.

الدعاية الانتخابية، وحرية الانتقال، والتجمع، وإلغاء العنف السياسي بجميع أنواعه[١].

وبعد حل البرلمان الاتحادي في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٦٤ حذر رئيس الجمهورية نامدي ازيكوي من استمرار العنف، والممارسات غير الدستورية، والمخاطر التي قد تنشأ عن ذلك[٢]، إلا أن ذلك التحذير لم يغير من الأوضاع شيئا، إذ تم في الإقليم الشمالي حرق سيارات، ومنازل المعارضة، وانتشار العنف، فضلا عن حدوث تلاعب في إدارة الانتخابات من قبل الأحزاب المسيطرة على كل اقليم[٣]، فبعد أن كان من المقرر أن يكون يوم الثامن عشر من كانون الأول هو أخر موعد لتسليم أسماء مرشحي الانتخابات التي ستجري في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤ ، فقد أعلن التحالف الكبير التقدمي المتحد، ونتيجة لتعرض بعض أعضائه للاختطاف، واعتقال البعض الآخر بأن هؤلاء المرشحين فائزون، في حال لم تتحرك اللجنة الانتخابية لتمكينهم من الترشيح، إلا أن اللجنة الانتخابية اكتفت بتمديد الموعد النهائي للترشيح يوما واحدا فقط، أي إلى التاسع عشر من كانون الأول، في حين طالبهم التحالف بتمديده لمدة اسبوع، وعلى إثر ذلك، طالب هذا التحالف بتأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر وأن تكون بإشراف الأمم المتحدة وتشكيل حكومة مؤقتة، إلا أن رئيس الوزراء الاتحادي ابو بكر تفاوا باليوا رفض تلك المطالب التي قدمت له من قبل رئيس الجمهورية نامدي ازيكوي[٤] ، فدعا

(1) John p.Mackintosh, Op.Cit. pp. 578-581.
(2) Richard L.Sklar,Op.Cit.p.153.
(3) Ajayi Adegboyega Isaac, **Leadership, Followership and Socio-political Development in Post-Independence Nigeria**, The Journal of History,Political Science and International Relations, Vol.1,No.9,2012,pp.192-193 .
(4) Larry Diamond,Op.Cit.p.209 ; Post .K .W& Vickers .Michael ,Op .Cit . pp.129-131 .

رئيس الجمهورية حكام الأقاليم الأربعة للاجتماع في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٤ على أن يجتمع برؤساء وزراء الأقاليم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، أي قبل موعد إجراء الانتخابات بيوم واحد، إلا أن رؤساء وزراء الإقليمين الشمالي، والغربي لم يحضرا هذا الاجتماع، وبذلك أعلن زعماء التحالف الكبير التقدمي المتحد مقاطعتهم للانتخابات(١).

وعند إجراء الانتخابات في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤، قاطع الإقليم الشرقي مركز التحالف الكبير التقدمي المتحد الانتخابات مقاطعة تامة ، إلا أن هذه المقاطعة لم تنجح في الاقليم الشمالي مركز التحالف الوطني النيجيري، وكذلك في الإقليم الغربي ، حيث تم إجراء الانتخابات في ٥٤ دائرة انتخابية من أصل ٥٧ دائرة، أما في لاغوس، فقد قاطعت ثلاث دوائر من بين أربع دوائر الانتخابات هناك، وفي إقليم الغرب بدأ بمقاطعة الانتخابات في الصباح، ثم توجه الناخبون للتصويت في الانتخابات في منتصف النهار(٢).

جاءت مقاطعة الانتخابات في الإقليم الشرقي بنتائج إيجابية للتحالف الوطني النيجيري الذي حقق فوزا كبيرا في هذه الانتخابات، فقد بلغ عدد المقاعد التي فاز بها ١٩٨ مقعدا منها ١٦٢ مقعدا لحزب مؤتمر شعب الشمال، و٣٦ مقعدا حصل عليه حليفه الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري في الإقليم الغربي، أما التحالف الكبير التقدمي المتحد رغم دعوته الى مقاطعة الانتخابات، فقد حصل على ٣٧ مقعداً فقط، منها ٢٠ مقعداً في الإقليم الغربي ١٥ مقعد لحزب جماعة العمل، و٥ مقاعد لحزب

(1) John p. Mackintosh, Op. Cit, p.p 586-587. .

(2) Fredrick C. Dummar , **The History of The Nigerian Army And The Implications for The Future of Nigeria** ,Master of Military Art and Science General Studies, University of Nevada, Reno, U SA, 1989,pp.20-21; Richard L. Sklar ,Op .Cit ,pp.153-154.

المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، و١٣ مقعداً في إقليم وسط الغرب، و٤ مقاعد في الإقليم الشمالي[١] .

وبإعلان نتائج الانتخابات الاتحادية، كان على رئيس الجمهورية أن يقوم بدعوة زعيم الأغلبية البرلمانية، لتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن ذلك لم يحدث فقد أعلن رئيس الجمهورية نامدي ازيكوي أنه يفضل استقالته من منصبه على أن يقوم بدعوة زعيم التحالف الوطني النيجيري أبو بكر تفاوا باليوا لرئاسة الحكومة الجديدة ، وفي المقابل أعلن أبو بكر تفاوا باليوا أن منصب رئيس الوزراء لم يكن خالياً في أي وقت سواء قبل، أو أثناء إجراء الانتخابات، وأن أي تجاوزات حدثت أثناء الانتخابات، فيكون الحكم عليها من قبل القضاء، وبذلك يكون على رئيس الجمهورية إعادة تعيينه رئيساً لوزراء الاتحاد النيجيري[٢] .

وصلت الأزمة السياسية بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء الاتحادي إلى طريق مسدود إلى أن عرض رئيس قضاة الاتحاد، ورئيس قضاة الإقليم الشرقي على رئيس الجمهورية خطة تضمنت ست نقاط لحل الأزمة بين الطرفين، وهي الآتية:-

١- تشكيل حكومة موسعة على أساس الانتخابات الأخيرة.

٢- أن يقوم القضاء بالفصل في الشكاوى حول الانتخابات.

٣- اعتماد النتائج المعلنة، ما عدا الدوائر التي كان عدد الأصوات فيها قليلا، فتعاد فيها الانتخابات.

٤- تشكيل لجنة لمراجعة الدستور، والنظام الانتخابي خلال ستة أشهر، وأن تنتهي من عملها خلال عام .

(1) Oyediran, Oyeleye, Op.Cit.p.18.

(2) John p. Mackintosh , Op.Cit, p.590 ; Post .K .W& Vickers .Michael, Op.Cit. p.192.

٥- أن تكون هناك جمعية دستورية تأسيسية مهمتها النظر، فيما توصلت إليه اللجنة.

٦- حل حكومة الإقليم الغربي، وإجراء انتخابات جديدة في الاقليم[١].

اعترض رئيس الوزراء الاتحادي على النقطة السادسة على أساس أنه لا داعي لحل حكومة الإقليم الغربي ما ادامت ستجري فيها الانتخابات أواخر عام ١٩٦٥، وبعد مفاوضات عديدة، وافق رئيس الجمهورية نامدي ازيكوي، ورئيس الوزراء ابو بكر تفاوا باليوا على هذه الخطة دون وجود النقطة السادسة ، وبذلك كلف رئيس الجمهورية في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٦٥ ابو بكر تفاوا باليوا بتشكيل الحكومة الجديدة[٢] .

بعد الاتفاق السابق بين ازيكوي وباليوا، بدأت الحملة الانتخابية تمهيدا لإجراء الانتخابات التكميلية في الدوائر التي قاطعت انتخابات الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤، وخلال الانتخابات التي أجريت في الثامن عشر من آذار عام ١٩٦٥، حقق التحالف الكبير التقدمي المتحد فوزا كبيرا، اذ حصل على ٥٣ مقعدا في الإقليم الشرقي، فضلا عن ١٥ مقعدا فاز بها مرشحوه، لعدم وجود منافس لهم وثلاثة مقاعد في لاغوس، ومقعد واحد في إقليم وسط الغرب، وبذلك أصبح للتحالف الكبير التقدمي المتحد ١٠٩ مقعدا في مجلس النواب، مقابل ١٩٨مقعدا للتحالف الوطني النيجيري، وحصل المستقلون على خمسة مقاعد فقط[٣] .

(1) Oye Ogunbedejo, **Conflict Images :Colonial Legacy, Ethnicity, And Corruption in Nigerian Politics 1960-1966**,The Journal of modern African studies, Vol4,No1, July 1979,pp.85-89.
(2) Ibid,p.89; Larry Diamond,Op.Cit.p.223.
(3) Ibid , pp. 227-228.

وفي الأول من نيسان عام ١٩٦٥ أعلن أبو بكر تفاوا باليوا تشكيل حكومة اتحادية وفقا للاتفاق الذي حدث بينه، وبين ازيكوي، وتضمنت هذه الحكومة زيادة في عدد الوزراء، حيث بلغ عددهم ٥٤ وزيرا، و٢٦ سكرتيرا برلمانيا، إذ حصل التحالف الوطني النيجيري على ٣٦ منصبا وزاريا، منها ٢٢ لحزب مؤتمر شعب الشمال، و١٤ للحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، ومن الوزارات التي شغلوها الدفاع، والخارجية، والداخلية، والتنمية، والاقتصادية، أما المناصب الوزارية التي حصل عليها التحالف الكبير التقدمي المتحد، فقد بلغ عددها ١٥ منصبا وزاريا شغلها حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وشغلوا مناصب وزارات المالية، والعدل وغيرها، أما حزب جماعة العمل، فلم يحصل على منصب وزاري، وبذلك أسدل الستار على أزمة الانتخابات الاتحادية، وبقيت نيجيريا دولة واحدة، رغم الممارسات غير الديمقراطية، والانتهاكات التي حدثت أثناءها، ورغم ذلك سرعان ما تعرضت البلاد إلى أزمة سياسية أخرى تمثلت بأزمة انتخابات الإقليم الغربي[١].

خامساً:- أزمة انتخابات الإقليم الغربي عام ١٩٦٥:-

لم تختلف هذه الانتخابات عن انتخابات الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٦٤ من حيث عدم الالتزام بقواعد الممارسات الديمقراطية، والحملات الانتخابية التي حدثت أثناءها ، فقد حاولت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات تحقيق الفوز بأي شكل من الأشكال لا سيما أن فوز التحالف الكبير التقدمي في هذه الانتخابات سيكون خطيرا بالنسبة للتحالف الوطني النيجيري، لأن ذلك سيشجع أقليات مناطق الحزام الأوسط في الإقليم الشمالي على المطالبة بإنشاء أقاليم جديدة لها، وهذا ما لا يقبل به حزب مؤتمر شعب الشمال، لأنه سيؤثر على وضعهم السياسي في الاتحاد النيجيري. أما التحالف الكبير التقدمي النيجيري، فقد حاول هو الآخر الفوز في

(1) Larry Diamond, Op.Cit. p .233; Oyediran, Oyeleye, Op.Cit.p.19 .

انتخابات عام ١٩٦٥، لإنهاء سيطرة الإقليم الشمالي على الحكومة الاتحادية لا سيما بعد هزيمتهم في التعداد السكاني(١٩٦٢-١٩٦٣)، وفي الانتخابات الاتحادية(١٩٦٤-١٩٦٥)[١].

وقبل إجراء الانتخابات في تشرين الأول عام ١٩٦٥، قام كلا التحالفين ببعض الأعمال للحصول على التأييد أثناء الانتخابات، فنجد أن الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري (عضو التحالف الوطني النيجيري)، والمسيطر على حكومة الإقليم الغربي قام برفع أسعار الكاكاو المحصول الرئيس في الإقليم الغربي حيث كان المزارعون يحصلون من حكومة الاقليم على سعر يزيد على ٦٠% من السعر الفعلي، كما تم حل مجالس الحكم المحلي المنتخبة، وعين محلها لجاناً مؤيدة للحزب الحاكم [٢].

أما التحالف الكبير التقدمي المتحد، فقد واجه مشاكل عدة لا سيما أن حزب جماعة العمل لم يكن مشاركاً في السلطة، من ثم فإن انتخابات الإقليم ستكون بيد منافسيها، فضلا عن الصراع الداخلي بين حزب جماعة العمل، وحزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، إذ كان هناك مرشحون منافسون من الحزبين على المقاعد نفسها ، فضلا عن التغيرات التي طرأت على عملية الانتخابات قبل حل مجلس الجمعية للإقليم الغربي في الثامن عشر من أيلول عام ١٩٦٥، ومنها إغلاق لجان الانتخابات في الساعة الرابعة بدلا من الساعة السادسة مساءً، وهذا سيؤدي إلى عدم مشاركة العمال المؤيدين للتحالف الكبير التقدمي المتحد في هذه الانتخابات، كما تم منح المسؤولين عن الانتخابات الخاضعين للحزب الحاكم حق

(1)Tamuno ,N .Tekena , **Seperatist Agitations in Nigeria Since 1914**,The Journal of Modern African Studies, Vol8, No4, London.1974, p.573.

(2) Oyediran , Oyeleye, Op.Cit.pp.20-21.

تأجيل الانتخابات في أي دائرة انتخابية تحدث فيها اضطرابات خلال الحملة الانتخابية[١].

أما بالنسبة الى عملية تسجيل المرشحين، فعلى الرغم من قيام التحالف الكبير التقدمي المتحد بإعلان أسماء مرشحيه في الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٩٤ دائرة بعد إعلان حل مجلس الجمعية الغربي، إلا أن المسؤولين عن تسجيل المرشحين قد اختفوا دون تفسير بعد تسجيل مرشحي الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، وهذا يظهر مدى سيطرة، وتدخل الحزب الحاكم في انتخابات الإقليم الغربي منذ بداية حملته الانتخابية[٢].

ولخشية التحالف الكبير التقدمي من تزوير الانتخابات، فقد طالب بالإشراف عليها من قبل الجيش، والشرطة، إلا أن ذلك لم يحدث، ففي يوم إجراء الانتخابات في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٦٥ حدثت أعمال عنف عديدة، فقد قتل خمس من الموظفين المسؤولين عن الانتخابات، واثنان من المندوبين الحزبيين ، كما قام مؤيدي التحالف الكبير التقدمي المتحد بإحراق بعض سيارات، ومنازل أعضاء الحزب الحاكم لاعتقادهم بالتلاعب بعملية التصويت، وبطرق مختلفة كمنعهم لمندوبي التحالف الكبير التقدمي المتحد من الحضور أثناء فرز الأصوات في كثير من الدوائر الانتخابية، كما منع أعلان نتائج الانتخابات في الدوائر ذاتها، وإنما تم إرسالها إلى مكتب رئيس وزراء الإقليم وإعلانها من خلال الاذاعة[٣].

وفي الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٩٦٥ أعلنت إذاعة الإقليم الغربي فوز الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري الحاكم بأغلبية المقاعد، ولم يحصل

(1) Post .K .W& Vickers .Michael, Op .Cit, pp.225-226.
(2) Larry Diamond, Op. Cit, pp.261-262.
(3) Ibid, pp.263-265.

التحالف الكبير التقدمي المتحد إلا على ١٧ مقعدا، في حين أعلنت إذاعة الإقليم الشرقي بفوز التحالف الكبير التقدمي المتحد ممثلا بحزب جماعة العمل بحصوله على ٦٨ مقعدا من بين ٩٤ مقعدا ، ونتيجة لهذه التناقضات في نتائج الانتخابات أعلن زعيم حزب جماعة العمل الحاج اديجبينرو أنه سيقوم بتشكيل حكومة مؤقتة في حال تكليف اكينتولا زعيم الحزب الحاكم بتشكيل الحكومة الجديدة في الإقليم الغربي، وبعد تكليف الأخير بتشكيل الحكومة، أعلن اديجبينرو تشكيل حكومة مؤقتة إلا أنها لم يكتب لها النجاح، إذ تم اعتقال اديجبينرو، وعدد من وزرائه، مما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في الإقليم الغربي احتجاجا على الحكومة التي وصلت إلى الحكم عن طريق التزوير في الانتخابات[١].

أدى تزوير انتخابات الاقليم الغربي حسب ادعاء المعارضة، واستمرار الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري بزعامة اكينتولا في الحكم الى انتشار الفوضى والاضطرابات في الإقليم، ففي الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩٦٥، حدثت الاضطرابات في مدينة ابيوكوتا مسقط رأس اديجبينرو احتجاجا على اعتقاله، وتم الهجوم على المنازل في مدينة ايليشا مسقط رأس رئيس الوزراء اكينتولا، كما تظاهر طلاب جامعة ابادان عاصمة الإقليم الغربي، واستخدمت الشرطة قنابل الغاز لتفريق المتظاهرين ، وبعد إعلان الحكومة في أوائل تشرين الثاني إجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الكاكاو عمت المظاهرات في عدد من المناطق، منها موشين، وابيوكوتا، وايليشا، واوندو، وايكيتي، وغيرها من المناطق، وقتل خلالها العشرات من المتظاهرين، والشرطة، ونتيجة لهذه الاضطرابات، فرضت حكومة الإقليم الغربي

(1)Emmanuel Oladipo Ojeo, **Leader Ship Crisis and Political Instability in Nigeria 1964-1966, The Personalities**, The Pertier and the Policies, The Journal of History, Political Science and International Relator ,Vol1,No1, February, 2012, p.11; Larry Diamond, Op. Cit.pp.265-266 .

حظرا للتجوال في عدد من المناطق، وحظرا على صحف التحالف الكبير التقدمي المتحد[١].

ونتيجة لاغتيال اثنين من أعضاء حزب جماعة العمل في أواسط شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٥، اتسعت الاضطرابات، والعنف في الإقليم الغربي، حيث تم تدمير ممتلكات الحكومة، فضلا عن حرق أحد الحكام في مدينة ايجيبو ، كما قام الفلاحون بحرق مزارع الكاكاو، والمحاصيل، والمنازل التي تعود لأعضاء الحزب الحاكم، والذين هربوا إلى لاجوس وابادان، كما تم الهجوم على مراكز الشرطة[٢]، وعلى الرغم من محاولات الوساطة التي قام بها زعماء اليوروبا لإيجاد حل لهذا الوضع، إلا أن حكومة اكينتولا لم تستجب للدعوة إلى تشكيل حكومة إقليمية تضم الأحزاب لحين إجراء انتخابات جديدة، وفي أواخر عام ١٩٦٥، عجزت قوات الشرطة من السيطرة على الاوضاع في الإقليم الغربي، مما أدى إلى ظهور عصابات مسلحة قامت بنصب الحواجز على الطرق الرئيسة بين لاغوس وابادان، وعلى الرغم من سوء الأوضاع السياسية إلا أن الحكومة الاتحادية لم تعلن حالة الطوارئ، كما فعلت أثناء حدوث أزمة حزب جماعة العمل عام ١٩٦٢، مما أثار الشكوك حول حياد الحكومة الاتحادية مع الحزب الحاكم في الإقليم الغربي[٣].

حاول اكينتولا خلال اجتماعه في الرابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦ مع أحمد بيللو زعيم حزب مؤتمر شعب الشمال بإقناعه باستخدام الجيش للسيطرة على الأوضاع، وذلك في السابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه[٤]، إلا أن حدوث

(1) Bowstock Umaroho ,Op.Cit,p.66 ; Larry Diamond, Op .Cit, pp.265-266.
(2) Post .K .W& Vickers .Michael, Op.Cit. pp. 229-230.
(3)Max Siollun, Op.Cit. p.19.
(4) Ibid.,p.19.

الانقلاب العسكري الأول في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦ قد حال دون ذلك، وهذا ما سنوضحه في المحور القادم.

سادساً:- تدخل الجيش في السياسة :-

شهدت البلاد أزمات سياسية عديدة تمثلت بتدخل الجيش في السياسة، مما أدى إلى حدوث انقلابات عسكرية عديدة، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في البلاد، ومنها الانقلابات العسكرية التي حدثت، وهي الآتية:

١-الانقلاب العسكري الاول في كانون الثاني عام ١٩٦٦:-

حدث أول انقلاب عسكري في تاريخ نيجيريا في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦، قام به مجموعة من ضباط الجيش من قبائل الايبو (الإقليم الشرقي) بقيادة الرائد شكوما اتريدوجو (Hkoma Atridugo)، وكان من أسباب قيام الانقلاب المعلنة هو انتشار الفساد على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاداري، وانتشار البطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن الأزمات السياسية التي تعرضت لها نيجيريا كأزمة التعداد السكاني لعام ١٩٦٢، وأزمة الانتخابات الاتحادية١٩٦٤- ١٩٦٥[١]، إلا أن السبب الرئيس للانقلاب هو الصراع القبلي بين الإقليم الشمالي(الهوسا- فولاني)، والإقليم الشرقي (الايبو) الذين حاولوا القضاء على قادة الإقليم الشمالي، وقادة الحكم المدني على المستوى الاتحادي الذين ينتمي غالبيتهم إلى الإقليم الشمالي[٢].

(1) Festus C .Nze &Paul King ,**Federal Republic of Nigeria**, The Second Edition , 2005, p.230; Alka Jauhari , **Colonial and Post-Colonial Human Rights Voilations in Nigeria**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1, No. 5, May 2011, p. 53.

(2) Onwnka Oyibo Goddey, **Military in Politics in Nigeria**, The Journal of Arts and Contemporary Society, Vol. 3, March 2011,p.30-31.

قام الانقلابيون في صباح ذلك اليوم، وبقيادة الرائد عمانوئيل ايفيجونا(Emmanuel Avijona) باختطاف أبو بكر تفاوا باليو رئيس الوزراء الاتحادي واوكوتي ايبوهOkotie Eboh(١٩١٢-١٩٦٦)[١]وزير المالية الاتحادي[٢]، وسرعان ما وصلت تأثيرات الانقلاب إلى المدن النيجيرية الأخرى كلاغوس، واينوجو، وكانو، وابادان، وكادونا، وتمكن الانقلابيون من فرض سيطرتهم على مدن كادونا، وابادان ، ثم وجه قائد الانقلاب بيانا الى الشعب النيجيري دعا فيه إلى التعاون مع النظام الجديد من اجل بناء دولة خالية من الفساد، والصراع القبلي[٣]، إلا أن أعضاء الحكومة الاتحادية اجتمعوا في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦ في لاغوس، وقرروا تسليم سلطة البلاد إلى قائد القوات المسلحة النيجيرية[٤] الجنرال ايجوي ايرونسي Aguiyi Ironsi (١٩٢٤-١٩٦٦)[٥].

---

(١) اوكوتي ايبوه: ولد في تموز عام ١٩١٢، حصل على شهادة في ادارة الاعمال ثم عمل محاسبا ثم مديرا لأحدى الشركات النيجيرية، اصبح عضوا في مجلس الجمعية للإقليم الغربي ووزير المالية الاتحادي، قتل خلال الانقلاب العسكري الاول في كانون الثاني عام ١٩٦٦. ينظر: Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit,p.284.

(٢) عفراء عطا عبد الكريم، **التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٦**، مجلة كلية التربية الاساسية (الجامعة المستنصرية)،المجلد التاسع عشر، ع ٨٠، ١ ايلول ٢٠١٣، ص ٥٤٧.

(3) Fredrick C. Dummar,Op. Cit, p.22-23.

(4) Bowstock Umaroho ,Op.Cit,p.63.

(٥) ايجوى ايرونسي: ولد في اذار عام١٩٢٤، انضم الى الجيش عام ١٩٤٢، درس في المدارس العسكرية في نيجيريا وبريطانيا، اصبح ملازم ثان ثم تدرج في الرتب العسكرية حتى حصل على رتبة عقيد عام ١٩٦٠، اصبح رئيسا للحكومة العسكرية ولمدة سبعة اشهر منذ==

عمل ايرونسي بعد تسلمه السلطة في البلاد على اجراء تغييرات في نظام الحكم، ومن هذه التغييرات:

أ- إصدار المرسوم العسكري رقم(١) لعام ١٩٦٦:

نص هذا المرسوم على حل البرلمان الاتحادي، وحل المجالس التشريعية الإقليمية وإيقاف سلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء الاتحادي، ومجالس الوزراء الإقليمية[١]، وأصبحت نيجيريا بموجب هذا المرسوم تتألف من مجلسين هما:-

الاول: المجلس العسكري الأعلى الذي حل محل البرلمان الاتحادي، وتألف من رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية رئيسا، وعضوية كل من الحكام العسكريين للأقاليم الأربعة، والقائد العسكري للعاصمة الاتحادية، ورؤساء الأركان لقوات الجيش والبحرية، والطيران، وبموجب هذا المرسوم، أصبح تعيين الحكام العسكريين للأقاليم، وعزلهم يتم من قبل رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية ، كما تم الفصل بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية التي أصبحت من ضمن اختصاص الحكومة العسكرية الاتحادية، وبذلك أصبحت السلطات التنفيذية، والتشريعية هي تحت سيطرة المجلس العسكري الأعلى[٢].

==الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦ وحتى اغتياله خلال الانقلاب العسكري الثاني في التاسع والعشرون من تموز عام ١٩٦٦. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit .p. 23.

(1) Welch Claude E, **Praetorianism in Commonwealth West Africa**, The Journal of Modern African Studies, Vol. 10, No.2, July1972,p.217.

(2) Siri Aas Rustad, **Power- Sharing and Conflict in Nigeria**, The Report by the Center for Studies of civil war in Oslo, 2008,p.10, International information network (Internet): file .prio .no.

الثاني: المجلس التنفيذي الاتحادي الذي حل محل مجلس الوزراء الاتحادي الذي تألف من رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية رئيسا، وعضوية كل من الحكام العسكريين للأقاليم الأربعة، والقائد العسكري للعاصمة الاتحادية، ورؤساء الأركان لقوات الجيش، والبحرية، والطيران فضلا عن سكرتيرين اتحاديين دائمين، ومفتش عام الشرطة، ونائبه، والنائب العام الاتحادي، وحدد هذا المرسوم صلاحية المجلس التنفيذي الاتحادي بممارسة الصلاحيات ذاتها التي نص عليها دستور عام ١٩٦٣ السابق الذكر، كما منح المرسوم الحكام العسكريين في الأقاليم صلاحية تعيين الموظفين الإداريين الكبار في المراكز القيادية التنفيذية(١).

وبعد إصدار هذا المرسوم، استسلم قائد الانقلاب شكوما اتريدوجو، وأعلن ولاءه للجنرال ايرونسي، وللمجلس العسكري الأعلى، أما بالنسبة إلى موقف الإقليم الشمالي من التغييرات التي أجراها ايرونسي، فقد سعى الإقليم إلى الانفصال عن الحكومة الاتحادية لا سيما بعد تعرض الشماليين الى المذابح أثناء الانقلاب إذ ذهب ضحيتها ابو بكر تفاوا باليو رئيس الوزراء الاتحادي، وأحمد بللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وصمويل اكينتولا رئيس وزراء الاقليم الغربي، والمتحالف مع حزب مؤتمر شعب الشمال، فضلا عن تعرض عدد من ضباط الجيش الشمالي إلى القتل(٢).

ب-الغاء النظام الاتحادي:

حاول ايرونسي بعد تسلمه السلطة إلى إلغاء النظام الاتحادي، ومن أجل تحقيق ذلك، قام بتشكيل لجنتين، الأولى برئاسة راتيمي ويليامز Rotimi

(1) Dudley Billy, Op . Cit, p.89.

(2) Yima Sen, **Challenges and Prospects of Nigerias Development at 50**, Colden Jubilee Symposium Paper at Carleton University, Ottawa,Canada,30 September, 2010, p.4, International information network (Internet): www2.Carleton.ca.

Williams(١٩٢٠– ٢٠٠٥)[١]، مهمتها مراجعة الدستور ، واللجنة الثانية برئاسة نروكيدي Nrokida السكرتير الاتحادي الدائم، ومهمتها مراجعة الأمور الإدارية، وتوجيه الخدمات العامة الاتحادية، والاقليمية في خدمة مدنية موحدة[٢]، وعلى الرغم من أن عمل اللجنة الثانية كان متوقفاً على عمل اللجنة الاولى إلا أن نروكيدي أعلن تقريره قبل انتهاء لجنة ويليامز من عملها، وقد نص تقرير نروكيدي على الأمور الآتية:

١–توحيد الطبقة الإدارية للخدمة العامة.

٢–أن تحل الأحياء محل الأقاليم الموجودة.

٣–أن يتولى المسؤوليات الرئيسة في البلاد الحكام العسكريون بدل السياسيين، ورجال الخدمة المدنية[٣].

أعلن ايرونسي المرسوم رقم(٣٣) الذي تضمن حظر عمل الاحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات العرقية لمدة ثلاث سنوات، وفي الرابع والعشرين من أيار عام ١٩٦٦ أعلن المرسوم رقم (٣٤)[٤] الذي نص على الآتي:–

---

(١) راتيمي ويليامز: ولد في تشرين الاول عام ١٩٢٠ في لاغوس، حصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام ١٩٤٢ من كلية سلوين في بريطانيا، عاد الى نيجيريا عام ١٩٥٨ وشغل منصب اول رئيس مجلس مدينة لاغوس كما انه كان عضوا في حزب جماعة العمل، ثم اصبح وزير العدل في الاقليم الغربي وكذلك رئيس نقابة المحامين النيجيريين، توفي في لاغوس عام ٢٠٠٥. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit ,p. 366.

(2) Festus C .Nze &Paul King, Op. Cit, p.23.

(3) Dudley Billy, Op. Cit, p. 8.

(٤) اياد عبد الكريم مجيد، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية**، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٥، ع ١، ٢٠١٤، ص٢٠؛ عفراء عطا عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٥٤٩.

١-الغاء النظام الاتحادي، وجعل نيجيريا دولة موحدة .

٢-إلغاء الأقاليم الأربعة، وأن يحل محلها مديريات، وتبقى لاغوس هي العاصمة.

٣-أن تكون السلطات التشريعية هي من اختصاص الحكومة العسكرية.

٤-إجراء تعداد جديد للسكان.

٥-التحقيق في نشاط السياسيين السابقين.

٦-إنشاء لجنة مهمتها النظر في سياسة الأجهزة الاعلامية.

٧-اعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي.

٨-حل جميع الأحزاب، والجمعيات، والاتحادات القبلية، وحظر نشاطها حتى السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٩، وأن تقوم الحكومة بمصادرة أموالها، وممتلكاتها[١].

بعد ذلك قام ايرونسي بتعيين عدد من قبائل الايبو ليتولوا أمور الإدارة في المدن الكبرى بمديريات نيجيريا استجابة لطلب أبناء قبيلته الايبو[٢].

أدى إعلان هذا المرسوم الى اندلعت المظاهرات بعد خمسة ايام من اعلان المرسوم، والاضطرابات في الإقليم الشمالي الذي طالب بالانفصال الفوري عن الحكومة الاتحادية، كما تعرض سكان الايبو الذين يسكنون في الإقليم الشمالي إلى اعتداءات فبعضهم تعرض إلى القتل، والبعض الآخر هرب من الإقليم الشمالي، كما

(1) Samuel C.Ugoh &Wilfred I. Ukpere and Ashiwhobel B.U, **Public Bolicy and Fiscal Federalism: its Impact on Political Stability in Nigeria**, The African Journal of Business Management, Vol.6,No.24,20 June2012,p.7077.

(2) Dakar Brussels, **Nigeria: Want in the Midst of Plenty**, Crisis Croup Africa Report ,No. 113, 19 July 2006, p.7-8, International information network (Internet):mercury. Ethz.ch.

حدثت اضطرابات في مدن ايبوكوتا وابادان، وايكيجا في الإقليم الغربي، فضلا عن قيام الجنود الشماليين بأعمال العنف التي سرعان ما انتشرت بين صفوف القوات المسلحة بعد انتشار الأخبار بأن الايبو يحاولون القضاء على الضباط الشماليين[١]، ولم تقتصر الاضطرابات على الجنود الشماليين فقط، وإنما تعدى ذلك إلى خروج طلاب جامعة أحمد بللو، ومعهد الإدارة في زاريا في مظاهرة ضد هذا المرسوم، والتغييرات التي أجراها ايرونسي[٢]، وإزاء ذلك لم تتخذ الشرطة النيجيرية أي دور لوقف هذه الاضطرابات التي استمرت لمدة ثلاثة أيام قتل خلالها عدد غير قليل من سكان الإقليم الشرقي(الايبو)، كما فشلت السلطة من عقد مؤتمر دستوري في منتصف أيلول عام ١٩٦٦ يضم ممثلي الأقاليم الأربعة ، في محاولة للتوصل الى إنهاء هذه الاضطرابات وبذلك فقد فشلت الحكومة بإنهاء هذه الاضطرابات واستمرت في الإقليم الشمالي ضد قبائل الايبو[٣].

وبالنسبة إلى النقطة الثامنة التي وردت في المرسوم فقد نصت على حل الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات القبلية، وقد اتخذ ايرونسي هذا الإجراء في محاولة منه، لعدم السماح بوجود أي معارضة لنظام الحكم العسكري، والدليل على ذلك هو قيامه بتنحية جميع الزعماء، والسياسيين، لمنعهم من المشاركة في السياسة، والحكم[٤].

نجد من ذلك ان ايرونسي حاول الانفراد بالسلطة كرئيس للحكومة العسكرية من خلال تحجيم دور المجلس العسكري الأعلى، إذ لم يكن له دور حقيقي في التصديق

(1) Bowstock Umaroho ,Op.Cit. p.69.

(٢) عفراء عطا عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٥٤٩؛

Andrew Eke Ojie& Christian Ewhrudjakpor , **Public Policies in Nigeria**, The Journal Anthropologist, Vol.11,No.1,2009,p.11.

(3) Oyediran , Oyeleye,Op. Cit. p.268.

(4) Dudley Billy,Op. Cit. p. 87.

على قرارات المجلس التنفيذي الاتحادي، فكان ايرونسي هو رئيس المجلسين، وصاحب السلطة الوحيدة في إصدار القرار، مما أدى إلى قيام الانقلاب العسكري الثاني.

٢- الانقلاب العسكري الثاني في تموز عام ١٩٦٦:-

جاء هذا الانقلاب كرد فعل من جانب ضباط، وجنود الإقليم الشمالي ضد الجنرال ايرونسي نتيجة لانفراده بالسلطة، والاجراءات، والتغييرات التي اتخذها، بدأ الانقلاب أثناء قيام ايرونسي بزيارة الى الأقاليم النيجيرية، ومطالبته رؤساء، وزعماء القبائل بالتعاون مع الحكومة ، إذ تم اختطافه في مدينة ابادان، وتم قتله ،ومعه حاكم الإقليم الغربي فاجويى Fajuyi (١٩٢٢-١٩٦٦)[١]، وذلك في التاسع والعشرين من تموز عام١٩٦٦[٢] .

نجح العسكريون الشماليون من السيطرة على لاغوس، وعلى الحكومة الاتحادية، إلا أن الفوضى استمرت داخل المؤسسة العسكرية إلى أن تم الاتفاق في الأول من آب عام ١٩٦٦باختيار الجنرال يعقوب غاوون Yakubu Gowon (١٩٣٤-

(١) فاجويى : ولد في حزيران عام ١٩٢٢، التحق في الجيش عام ١٩٤٣ وهو اول افريقي يصبح ضابطا في الجيش البريطاني ، حصل على ميدالية الشرف من قبل الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان احد اعضاء قوة حفظ السلام في افريقيا الوسطى منذ عام ١٩٦٠، ثم اصبح حاكما عسكريا للاقليم الغربي خلال المدة كانون الثاني عام ١٩٦٦ وحتى تموز من العام نفسه. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit .p.p. 126-127.

(٢) عفراء عطا عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٥٤٩؛

Onwnka Oyibo Goddey ,Op .Cit.p32-33.

)[1]، رئيسا للحكومة العسكرية الاتحادية[1]، وكان سبب اختياره، لعدم علمه بالانقلاب، ولأنه أعلى رتبة بين الضباط الشماليين، فضلا عن انتمائه إلى مناطق الأقليات التابعة للإقليم الشمالي، وليس للجماعات القبلية الكبرى[2].

أعلن الحاكم العسكري للإقليم الشرقي الكولونيل اوجووكو Ojukwu (١٩٣٣-)[3]، إن هذا الانقلاب غير شرعي ضد الجنرال ايرونسي، وبذلك لا يمكن الاعتراف بالجنرال يعقوب غاوون رئيسا للحكومة العسكرية الاتحادية، كما أوضح أنه لا يمكن الجمع بين جنود الإقليم الشمالي، وجنود الإقليم الشرقي في جيش واحد بعد المذابح التي تعرض لها الايبو(الاقليم الشرقي)، فضلا عن ذلك، فقد أعلن ضباط الجيش الايبو أن الجنرال يعقوب غاوون لم يكن أعلى رتبة داخل الجيش، لذلك كانوا يرون

---

(١) يعقوب غاوون (١٩٣٤-): ولد في تشرين الاول عام ١٩٣٤، درس في مدرسة سانت هيرس خلال المدة(١٩٣٩- ١٩٤٩)، انضم الى الجيش عام ١٩٥٤ورقي الى رتبة رائد عام ١٩٦٣، ثم اصبح رئيس الحكومة العسكرية منذ تموز عام ١٩٦٦ وحتى تموز عام ١٩٧٥. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op .Cit.142.

(2) Olusoji George, **Military Interventions in the Nigerian Politics : ' A Timed Bomb Waitig to Explode? The Avowal of Anew Management Elites**, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol .2, No.5, August 2012, p.194.

(2) Rotimi Ajayi & Olu Alana and Yemi Nkinwumi , **Multi-Disciplinary Perspe Ctives in Nigerian Studies** ,May, 1998,p.144.

(٣) اوجووكو: ولد في تشرين الثاني عام ١٩٣٣، درس في نيجيريا ثم في جامعة اكسفورد، شارك في قوة حفظ السلام للأمم المتحدة في افريقيا الوسطى، اصبح عقيد في الجيش عام ١٩٦٣، ثم الحاكم العسكري للإقليم الشرقي عام ١٩٦٦.ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit. p.279.

أن احتفاظه بالسلطة هو إجراء مؤقت إلى أن يتم الاتفاق داخل المؤسسة العسكرية بشأن رسم المستقبل السياسي للبلاد[١].

رأى غاوون أن الوحدة المركزية لا يمكن فرضها على الكيان الرسمي للبلاد، لا سيما بعد الأوضاع التي مرت بها نيجيريا، كما أنه لم يحبذ الاتجاه الانفصالي الذي سبق أن دعا اليه الإقليم الشمالي ، ومن أجل السيطرة على الأوضاع دعا غاوون ممثلي الكتل العسكرية في الأقاليم إلى عقد اجتماع عام في التاسع من آب عام ١٩٦٦، وأهم ما جاء في قرارات هذا الاجتماع هو إعادة جميع القوات الإقليمية كل حسب مناطقه الأصلية، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر دستوري حضره وفود عن الأقاليم النيجيرية[٢].

قام غاوون من جانبه بإلغاء مرسوم رقم(٣٤) الذي سبق أن أصدره الجنرال ايرونسي، وأصدر بدلا عنه مرسوما جديداً في الأول من أيلول عام ١٩٦٦ الذي نص على عودة النظام الاتحادي إلى نيجيريا، والتمهيد لإقامة جمعية تأسيسية، وإجراء استفتاء شعبي وانتخابات عامة من أجل قيام حكومة مدنية جديدة في نيجيريا، كما أصدرت الحكومة العسكرية الجديدة قرارا ببقاء الحكام العسكريين في الأقاليم، وهم حسن كاتسينا Hassan Katsina(١٩٣٣-١٩٩٥)[٣] حاكما على الإقليم

(1)Martin Ikechukwn Ifeanacho, **Democratization and National Integration in Nigeria**, The Journal of International Studies, No9, January,2009, p.16 .

(2) Onwnka Oyibo Goddey ,Op .Cit,p.34; Dudley Billy, Op. Cit, p. 91.

(٣) حسن كاتسينا: ولد في اذار عام ١٩٣٣ في كاتسينا، انضم الى الجيش عام ١٩٥٦ وشارك في البرامج التدريبية التي اقيمت في غانا وبريطانيا، وكان عضوا في قوة حفظ السلام للأمم المتحدة في افريقيا الوسطى عام ١٩٦١، ثم اصبح حاكما عسكريا للاقليم الشمالي خلال المدة من كانون الثاني عام ١٩٦٦ وحتى كانون الثاني عام ١٩٦٧. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit. p.193.

الشمالي، واوجووكو على الإقليم الشرقي، واديبايو Adebayo (١٩٢٨-)[١] حاكم الإقليم الغربي، أما حاكم إقليم وسط الغرب، فهو ايجور Ejoor (١٩٣٢-) [٢].

عقد المؤتمر الدستوري الذي تم الاتفاق عليه في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٦٦ في لاغوس بحضور الوفود الاقليمية ، وخلال انعقاد المؤتمر وضح وفد الإقليم الشرقي وجهة نظره بأن الأحداث السابقة التي مرت بها البلاد تتطلب إقامة نظام جديد يختلف عن القيود الاتحادية التي حددت علاقات الإقليم بالأجهزة الحاكمة في لاجوس منذ تشرين الأول عام ١٩٦٣، أما وفد الإقليم الغربي فقد اقترح اقامة كومنولث نيجيري على أن تكون لاغوس جزءاً من الإقليم الغربي، بينما رأى الإقليم الشمالي ضرورة إقامة نظام اتحادي جديد على أن تتمتع الأقاليم بالحكم الذاتي مع وجود جهاز مركزي يتولى إدارة الشؤون الخارجية، والمالية، والدفاع، وعلى الرغم من وجهات النظر المتعددة التي قدمتها وفود الأقاليم إلا أن المؤتمر لم يخرج بأي نتيجة إيجابية[٣].

---

(١) اديبايو: ولد في ولاية اويو، درس في لاجوس وانضم الى الجيش عام ١٩٤٨، واصبح رئيس اركان الجيش خلال المدة(١٩٦٤-١٩٦٥) ثم حاكما للإقليم الغربي منذ الاول من اب عام ١٩٦٦ وحتى تموز عام ١٩٦٧. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit, p.12-13.

(٢) ايجور: ولد في كانون الثاني عام ١٩٣٢في ولاية الدلتا، حضر البرامج التدريبية في غانا وبريطانيا، بدأ مسيرته كضابط في فرقة الحدود غرب افريقيا وتولى العديد من المناصب القيادية كقائد سرية للأمم المتحدة في الكونغو ١٩٦٠-١٩٦٣، ثم حاكما لإقليم وسط الغرب خلال المدة كانون القاني ١٩٦٦ وحتى اب ١٩٦٧، ثم اصبح جنرال عام ١٩٧١ ورئيسا للجيش ١٩٧٢-١٩٧٥ ثم تقاعد عام ١٩٨٠. ينظر:

Toyin Faiola &Ann Genova ,Op . Cit, p.113.

(3) Dudley Billy, Op. Cit. p. 91; Onwnka Oyibo Goddey ,Op .Cit.p.34.

بدأت سلسلة المذابح تظهر من جديد في البلاد في الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٦٦ إذ قامت قبائل الايبو(الإقليم الشرقي) بمذابح دموية ضد الشماليين الذين يقطنون مدن اينوجو، وهاركورت، واونيتشاوا، وغيرها من المدن التي يسيطر عليها الإقليم الشرقي، وفي التاسع والعشرون من أيلول من العام نفسه، تعرض أبناء الايبو المقيمون في مدن الإقليم الشمالي إلى حملة عنف، واضطهاد، ذهب ضحيتها عدد كبير منهم مما أدى إلى هجرة الايبو الإقليم الشمالي تاركين أعمالهم وأموالهم[١].

وأموالهم[١].

في نهاية عام ١٩٦٦، ظهر اتجاهان رئيسان في نيجيريا اختلفا حول المستقبل الدستوري للبلاد، مثل الاتجاه الأول الحاكم العسكري للإقليم الشرقي الكولونيل اوجووكو الذي أعلن أن الحل الوحيد للأزمة النيجيرية هو إنشاء اتحاد كونفيدرالي يتألف من اربع دول مستقلة ذات سيادة، وتتمتع كل دولة بجيش، وقوات أمن مستقلة مع فرض سيطرتها على الأمور الإدارية، والمالية سيطرة كاملة على مواردها الاقتصادية، وأن تجمع بين هذه الدول خدمات، وسوق اقتصادية مشتركة يكون مقرها في لاجوس التي ستكون منطقة محايدة، أما الاتجاه الثاني، فقد تزعمه الجنرال يعقوب غاوون رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية الذي رفض قيام حكومة كونفدرالية سواء أكان ذلك حلا مؤقتا أم دائما، واقترح غاوون بدلا عن ذلك إقامة نظام فيدرالي جديد معتمدا على ما جاء به دستور عام ١٩٦٣ مع إجراء بعض التعديلات عليه كتقسيم السلطات بين الحكومة الاتحادية، وحكومة الأقاليم، والتوزيع العادل لإيرادات الدولة[٢].

---

(١) ب. س.لويد، المصدر السابق، ص ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٢)عبد الملك عودة، سنوات الحسم، ص ١٦٤.

اقترح غاوون فضلا عن ذلك إعادة تقسيم نيجيريا إلى أقاليم شبه متساوية من حيث عدد السكان على أن يتراوح عدد الأقاليم بين ثمانية وأربعة عشر إقليما، إلا أن اوجووكو حاكم الإقليم الشرقي رفض إعادة تقسيم البلاد على أن يشمل ذلك التقسيم الإقليم الشمالي فقط، أما الأقاليم الثلاثة تبقى على أوضاعها[١].

أدى استمرار الخلاف بين رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية غاوون، وبين حاكم الإقليم الشرقي اوجووكو إلى تدخل بعض الأطراف لحل الخلاف، ومنهم المجلس العسكري الحاكم في غانا، حيث تم عقد اجتماع بين الطرفين في الرابع والخامس من كانون الثاني عام ١٩٦٧[٢] وهذا ما سيتم عرضه في سياق الفصل الثالث من الأطروحة.

(١) عبد الملك عودة، سنوات الحسم، ص ١٦٤.

(2) Forsyth Frederick ,**The Biafra Story** , , London,1969,pp.27-28.

اولاً : مقدمات الحرب والظروف الممهدة لقيامها:-

ذكرنا في نهاية الفصل السابق الخلاف الذي حدث بين يعقوب غاوون رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، وبين اوجووكو حاكم الإقليم الشرقي، ولإنهاء هذا الخلاف عرض المجلس العسكري بغانا وساطته بين الطرفين ، وبعد مراسلات، ووصول وفود رسمية إلى لاغوس، تم الاتفاق على أن يجتمع المجلس العسكري الأعلى واوجووكو في أبورى بغانا في الرابع من كانون الثاني عام ١٩٦٧،وخلال الاجتماع الذي استمر ليومي الرابع والخامس من كانون الثاني ، تمسك اوجووكو برفضه الاعتراف بيعقوب غاوون رئيساً للحكومة العسكرية، بسبب وجود ستة ضباط تقريبا في الجيش الاتحادي أعلى رتبة منه، كما أن الإقليم الشرقي لم يشارك في تعيينه رئيساً للحكومة العسكرية[١]. وبعد انتهاء الاجتماع، تم إعلان بيان رسمي تضمن النقاط الآتية:

١-إعادة تنظيم الجيش، وتشكيل الحكومة العسكرية الاتحادية، وأن تتم التعيينات بالوظائف العليا للحكومة الاتحادية، والجيش، والشرطة، والمرافق العامة، والسلك الدبلوماسي عن طريق الاتفاق العام في المجلس العسكري الأعلى.

٢- تشكيل جهاز اتحادي لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للمواطنين الذين تعرضوا إلى المذابح خلال عام ١٩٦٦ لا سيما أبناء قبائل الايبو (الإقليم الشرقي)، وأن يتم دفع رواتب كاملة حتى أواخر شهر آذار عام ١٩٦٧ لجميع موظفي الحكومة الاتحادية، والمرافق العامة الذين تركوا وظائفهم، وأعمالهم نتيجة للمذابح السابقة الذكر.

---

(١)عبد الملك عودة، سنوات الحسم، ص ص ١٦٥-١٦٦؛

Forsyth Frederick ,Op.Cit,,pp.27-28.

٣- تنشيط عمل اللجنة القانونية الخاصة بدراسة النظام الدستوري المناسب لأوضاع، وظروف نيجيريا، والتعهد ببذل الجهود لعدم اراقة الدماء وتسوية أية نزاعات، أو خلافات إقليمية، أو قبلية بطرق سلمية.

٤-الشكر، والتقدير لحكومة غانا لدورها في عقد الاجتماع[١] .

على الرغم من عقد هذا الاجتماع، ومحاولة تسوية الخلاف بين الطرفين، إلا أنه لم يتطرق إلى المشاكل التي تعاني منها نيجيريا، والتي يمكن توضيحها بـ :-

١-تحديد السلطات الممنوحة لرئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، وسلطة المجلس العسكري الأعلى، وكذلك وظيفة القائد الأعلى للقوات المسلحة لا سيما أن المرسوم رقم (١) لعام ١٩٦٦ قد منح المجلس العسكري الأعلى سلطات تشريعية، وتنفيذية فضلا عن سلطات رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة في المجالين التشريعي، والتنفيذي.

٢- مشكلة إنشاء مجلس تنفيذي يتألف من العسكريين، والمدنيين يرأسه رئيس، وهذا الرئيس يشغل في الوقت نفسه وظيفة القائد العام للقوات المسلحة، لذلك يجب إلغاء وظيفة القائد العام للقوات المسلحة، أو عدم شغلها حاليا علما أن هذا الرئيس هو رئيس الدولة، أو رئيس الجمهورية.

٣- مدى سلطات الحكام العسكريين للأقاليم، وحقهم في استعمال حق النقض (الفيتو) على قرارات معينة لا سيما ما يتعلق بتطبيق النصوص الدستورية الخاصة بإعلان حالة الطوارئ، والسبب في ذلك أن المادتين ٧٠-٧١ من الدستور الجمهوري لعام ١٩٦٣ منحت الحكومة الاتحادية حق إعلان حالة الطوارئ في الاتحاد، أو في

(1) James M. Clevenger, **Famine in Nigeria 1967-1970**, Master Thesis of Social Sciences, June 1975, pp.43-46.

الأقاليم وبذلك يكون من حقها إصدار التشريعات الضرورية، فيما هو أصلاً خارج صلاحيات السلطة التشريعية الاتحادية، وكذلك المادة ٨٦ من هذا الدستور، منحت السلطة التشريعية الاتحادية حق التشريع الاستثنائي للأقاليم في حالة إذا أصبحت السلطات التنفيذية الإقليمية في وضع يضر، أو يعرقل، أو يجحف بنشاط، واختصاصات السلطة التنفيذية الاتحادية[١] .

أصبحت هذه المشاكل هي الأساس للأزمة التي حدثت بعد اجتماع أبورى، إذ أعلن اوجووكو في السادس من كانون الثاني عام ١٩٦٧ تفسيره، أو وجهة نظره للنقاط الواردة في اجتماع أبورى على أن النظام الدستوري الراهن يجب تغييره عن طريق تخويل السلطات التشريعية، والتنفيذية إلى المجلس العسكري الأعلى بصورة جماعية، وليست فردية تتم من قبل رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن تتوافر الموافقة الجماعية لحكام الأقاليم العسكريين على القرارات المؤثرة في الدولة قبل إصدارها من المجلس العسكري الأعلى، وضرورة تكوين قوات عسكرية إقليمية[٢].

لم يعلن يعقوب غاوون تفسيره، أو وجهة نظره حول بيان اجتماع أبورى إلا في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٧ بعد أن قدم إليه وكلاء الوزارات، والسكرتيران الدائمان للحكومة الاتحادية مذكرة في العشرين من كانون الثاني من العام نفسه انتقدوا من خلالها قرارات اجتماع أبورى، وطالبت بعدم تطبيق يعقوب

(١) عبد الملك عودة، سنوات الحسم، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

غاوون بالنقطة الخاصة بدفع رواتب كاملة حتى شهر آذار عام ١٩٦٧ لأبناء قبائل الايبو (الإقليم الشرقي) الذين هاجروا من الإقليم الشمالي إلى الإقليم الشرقي[١].

عقد في آذار عام ١٩٦٧مؤتمراً ضم المستشارين القانونيين للحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم، وكان من نتائج هذا المؤتمر إصدار المرسوم رقم(٨) لعام ١٩٦٧ لإيقاف وتعديل الدستور كما اكد هذا المرسوم على:

١-منح المجلس العسكري الأعلى جميع السلطات التي يمارسها بصورة منفردة رئيس الحكومة الاتحادية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة .

٢-بالنسبة للسلطات التي نص عليها في ملاحق دستور ١٩٦٣، وهي السلطات الخاصة بالحكومة الاتحادية، والتي تمارسها بصورة منفردة، وكذلك السلطات المشتركة التي تمارسها الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم فيجب على المجلس العسكري الأعلى الحصول على الموافقة الجماعية لكل من رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، والحكام العسكريين للأقاليم.

٣-أن يتمتع الحكام العسكريون للأقاليم بحق النقض (الفيتو) منفردين، أو مجتمعين في جميع الأمور المتعلقة بكيان الدولة كالميزانية، وتقديرات مشروعات العاصمة الاتحادية، والشرطة، والقوات المسلحة، والوحدة الإقليمية لكل إقليم.

٤-أن تكون تبعية المجلس التنفيذي للمجلس العسكري الأعلى تبعية كاملة، كما للمجلس العسكري الأعلى حق تفويض السلطة للمجلس التنفيذي.

(1) James D. Fearen & david D Laitin, **Nigeria**, Stanford University,2006, p.5 ; Lawrence Chinedu Nwobu, **How Yakub Gowon Gaused the Nigeria -Biafra War**, Atay in formation network (Internet) on the link: Nigeria- master web.com.

٥-حصول موافقة جميع الحكام، فيما يخص التعيينات في المناصب العليا في أجهزة الشرطة، والخدمة المدنية، والسلك الدبلوماسي على أن لا تلتزم اللجان الاتحادية المختصة بهذا الشيء.

٦-تعيين قضاة المحكمة العليا، ومحكمة لاغوس من قبل المجلس العسكري الأعلى وبالإجماع، ومن حق كل حاكم عسكري أن يقوم بتعيين القضاة في أقاليمهم بصورة منفردة، وكذلك تعيين قاضٍ يمثل كل إقليم في المحكمة العليا.

٧- إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأن يكون رئيس المجلس العسكري الأعلى هو القائد العام للقوات المسلحة، وإصدار تنظيم جديد للجيش لإنشاء قيادات إقليمية تتطابق مع حدود الأقاليم الأربعة.

٨-يتمتع الحكام العسكريون للأقاليم بالسيادة في أقاليمهم، ولهم حق ممارسة السلطات التشريعية، والتنفيذية في أقاليمهم.

٩- أكد المرسوم سريان المواد(٧٠-٧١-٨٦) الخاصة بحالة الطوارئ في دستور عام ١٩٦٣، وبموجب ذلك فإن إعلان حالة الطوارئ هي من اختصاص المجلس العسكري الأعلى الذي يقوم ايضا بإصدار التشريعات المناسبة بعد إعلان حالة الطوارئ، ومن حقه اتخاذ أي قرار يراه مناسبا تجاه أي إقليم يمارس سلطاته التنفيذية بشكل يضر، أو يعرقل عمل السلطات التنفيذية الاتحادية، ومن جانب آخر، فأن على المجلس العسكري الأعلى، ولتطبيق سلطاته، عليه الحصول على موافقة رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، وثلاثة على الأقل من الحكام العسكريين للأقاليم[١] .

حدث خلاف آخر بين الحاكم العسكري للإقليم الشرقي اوجووكو، وبين رئيس الحكومة الاتحادية يعقوب غاوون حول البند التاسع من المرسوم رقم(٨)، فقد عد

(1) Forsyth Frederick, Op.Cit.pp.92-93.

اوجووكو أن هذا البند موجها اساسا ضد الإقليم الشرقي، وذلك للظروف التي تمر بها نيجيريا، ولا سيما أن الحكام العسكريين الثلاثة الذي نص البند في الحصول على موافقتهم لإعلان حالة الطوارئ ينتمي أحدهم إلى الإقليم الشمالي، والآخران يحكمان إقليمين يسيطر عليهما الإقليم الشمالي أيضا، لذلك طالب بإلغاء هذا البند، أما يعقوب غاوون، فقد رأى أن إلغاء هذا البند هو إلغاء للنظام الاتحادي في البلاد[١].

ولتطبيق انفصال الإقليم الشرقي عن الحكومة العسكرية الاتحادية، أصدر اوجووكو في آذار عام ١٩٦٧ عدة مراسيم تقضي بإيداع جميع الإيرادات التي كانت تجبى للحكومة الاتحادية في خزانة الإقليم الشرقي مباشرة مع إلغاء الأجهزة المالية الاتحادية اعتبارا من الأول من نيسان عام ١٩٦٧ باستثناء رسوم النفط[٢]، فضلا عن مراسيم أخرى تدعو إلى الاستيلاء على مبانٍ ومؤسسات أجهزة الحكومة الاتحادية في الإقليم، وكان رد فعل الحكومة الاتحادية على ذلك بأن فرضت حصارا على الإقليم الشرقي بقطع وسائل المواصلات، وخدمات البريد عن الإقليم، إلا أن اوجووكو لم يخضع لذلك، بل أصدر مرسوما ينص على إلزام شركات النفط بدفع العوائد، والرسوم إلى حكومة الإقليم الشرقي[٣].

وفي محاولة لإنهاء الخلاف، وتسوية الأزمة التي تمر بها نيجيريا تم تشكيل لجنة أطلق عليها لجنة المصالحة الوطنية برئاسة السير اديمولا Sir Ademola(

(1)James M. Clevenger, Op.Cit.p.60 ; Forsgth Frederick, Op.Cit. p.92-93.

(٢) جريدة الاهرام، ع ٢٩٣٣٨، بتاريخ ١٩٦٧/٤/٨؛ جريدة الاخبار(مصر)، ع ٤٦٥٥، بتاريخ ٣١ / ٥/ ١٩٦٧.

(٣) جريدة الاخبار (مصر)، ع ٤٦٥٦، بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٦٧؛ ع ٤٦٥٩، بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٦٧.

١٩٠٦-١٩٩٣)[١] وزير العدل الاتحادي، وفي السابع من أيار عام ١٩٦٧، اجتمعت اللجنة مع اوجووكو في مدينة اينونجو، وفي اليوم التالي قدم اوجووكو شروطه لإنهاء الخلاف، وهذه الشروط هي:-

١- إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية.

٢-انسحاب القوات الشمالية الموجودة في الإقليمين الشرقي، والغربي، وعودة جميع القوات الإقليمية إلى مناطقها الأصلية تنفيذا للاتفاق الذي تم في التاسع من آب لعام ١٩٦٦ السابق الذكر.

٣-وضع صيغة تنظيمية دستورية جديدة لحل جميع النزاعات الإقليمية المتعارضة[٢].

رفض يعقوب غاوون شروط اوجووكو، فخرجت مظاهرات اجتاحت المدن الرئيسة للإقليم الشرقي تطالب بالانفصال عن الحكومة العسكرية الاتحادية، وقام يعقوب غاوون من جانبه بإلغاء المرسوم رقم (٨) لعام ١٩٦٧، وأصدر بدلا عنه المرسوم رقم(١٣) لعام ١٩٦٧الذي نص على عودة البلاد إلى ما كانت عليه في ظل المرسوم رقم (١) لعام ١٩٦٦، أي إن يكون للحكومة العسكرية الاتحادية حق

---

(١) السير اديمولا: ولد في ايبوكوتا عام ١٩٠٦، درس في مدرسة سانت ثم دخل جامعة كامبريدج خلال المدة ١٩٢٨- ١٩٣١ للحصول على شهادة البكالوريوس في القانون، عاد الى نيجيريا عام ١٩٣٤، عين عام ١٩٣٥ كقاضي ثم شغل منصب رئيس المحكمة العليا عام ١٩٥٣، فضلا عن مناصب اخرى كرئيس المجلس الاستشاري للخدمة العامة للامم المتحدة وكذلك لجنة الحقوقيين الدولية، توفي عام ١٩٩٣. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , pp.16-17.

(2) Arua Oko Omaka, **The Forgotten Victims Ethnic Minorities in the Nigeria-Biafra War 1967-1970**, The Journal of Retracing Africa, Vol.1, No.1,2014,p.29.

اصدار القوانين من أجل السلام في أي جزء من أجزاء نيجيريا[١] ، كما أعلن غاوون في السابع والعشرين من آيار عام ١٩٦٧ إعادة تقسيم نيجيريا إلى اثني عشر إقليما بدلا من الأقاليم الأربعة السابقة[٢] ويكون التقسيم على النحو الآتي:-

١-الإقليم الشمالي: يتألف من ستة أقاليم، وهي إقليم الشمال الغربي، وعاصمته سوكوتو، إقليم الشمال الأوسط، وعاصمته كادونا، إقليم الشمال الشرقي، وعاصمته بوش، إقليم كانو، وعاصمته كانو، إقليم سهل بينو، وعاصمته غوس، إقليم الغرب الأوسط، وعاصمته ايلورين.

٢-الإقليم الشرقي: ويتألف من ثلاثة أقاليم، وهي إقليم الشرق الأوسط، وعاصمته اينوجو، إقليم جنوب الشرق، وعاصمته كالابار، إقليم منطقة الأنهار، وعاصمته بور- هاركورت.

٣- الإبقاء على الإقليم الغربي كما هو، وعاصمته ابادان، وإقليم وسط الغرب، وعاصمته بنين، ثم منطقة العاصمة الاتحادية لاغوس[٣].

قام يعقوب غاوون بعد ذلك بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، وقرر إلغاء المجلس العسكري الأعلى وتوليه منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الحكومة العسكرية الاتحادية، وبذلك أصبحت جميع السلطات بيده، كما أنه أصدر

(1) James M. Clevenger, Op .Cit. p. 36.

(٢) جريدة الاخبار(مصر)، ع ٤٦٥٣، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٦٧.

(3) Schwartz Walter, **Nigeria**, London, 1978, p.227; James D. Fearen & david D Laitin, Op.Cit. p.6-7.

المرسوم رقم (١٧) لعام ١٩٦٧الذي حظر تداول الصحف في جميع أنحاء نيجيريا، وتشديد الرقابة عليها[١] .

أعلن اوجووكو من جانبه على إثر ذلك في الثلاثين من آيار عام ١٩٦٧ انفصال الإقليم الشرقي عن الحكومة العسكرية الاتحادية، وفي الأول من حزيران من العام نفسه، حاصرت القوات الاتحادية حدود الإقليم الشرقي، وفرضت حصارا بحريا على السواحل الجنوبية للبلاد، وفي السادس من تموز عام ١٩٦٧، بدأت الحرب الأهلية النيجيرية[٢] .

ثانياً: قيام الحرب الاهلية النيجيرية وتطور احداثها:-

على إثر إعلان اوجووكو انفصال الإقليم الشرقي، قامت القوات الاتحادية في الأول من حزيران عام ١٩٦٧بمحاصرة الاقليم الشرقي، ثم فرضت حصاراً بحرياً على السواحل الجنوبية لنيجيريا، وفي السادس من تموز من العام نفسه، بدأت الحرب الأهلية النيجيرية[٣]، ولتوضيح أحداث الحرب الأهلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل وهي:

---

(١) عبد الملك عودة، **الحرب الاهلية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية(مصر)، ع ١٠، تشرين الاول ١٩٦٧، ص ص ٢٠-٢١؛

Claude Cookman, **The Crisis in Biafra**, The Journal Visual Communication Quarterly, Vol. 15, October-December 2008, p.230.

(2) Temi Harriman, **Is There A future for Democracy in Nigeria**, Lecture Thrown in member for Warri Federal, Oxford University , on Monday 5th June, 2006, p. 7.

(3) Siri Aas Rustad , **Power-Sharing and Conflict in Nigeria Power-Sharing Agreement**, Negotiations and peace processes, A center for Study of Civil War, International peace Research Institute in Oslo, p. 4.

المرحلة الأولى: أحداث الحرب خلال عام ١٩٦٧:-

ما إن بدأت أحداث الحرب، حتى انقسمت قوات الحكومة الاتحادية إلى جبهتين الأولى في المناطق الشمالية، والشمالية الشرقية، والشمالية الغربية من الإقليم الشرقي، والجبهة الثانية في المناطق الجنوبية، والجنوبية الغربية للإقليم الشرقي، وكان هدف الحكومة الاتحادية هو ربط هاتين الجبهتين معا لمحاصرة قوات حكومة بيافرا من جميع الجهات، ومن ثم القضاء عليها اقتصادياً، وسياسياً، وحاولت قوات بيافرا من جانبها فرض سيطرتها على جميع أنحاء نيجيريا(١).

بدأت المعارك بين الطرفين في السادس من تموز عام ١٩٦٧، عندما قامت قوات الحكومة الاتحادية بالهجوم على مدينة اوجوجا الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية للإقليم الشرقي مع الإقليم الشمالي(٢)، كما تعرضت مدينة نزوى أكبر مركز تجاري في الإقليم الشرقي إلى هجوم بالمدفعية من الجهة الشمالية الشرقية لها، وبعد معركة حدثت بين القوات الاتحادية، وقوات بيافرا، استطاعت القوات الاتحادية من السيطرة على مدن نروكا، ونيونيا، وجاكلين في إقليم اوجوجا، وفي الثامن عشر من تموز حاصرت القوات الاتحادية مدينة اينوجو عاصمة الإقليم الشرقي(٣).

وفي المقابل، قامت قوات حكومة بيافرا في بداية شهر آب بغزو إقليم الوسط الغربي، وفرضوا سيطرتهم في التاسع من الشهر نفسه على أهم مدن الإقليم كوارى، وسابيلي، واوروومي، فضلا عن عاصمة إقليم الوسط الغربي، وهي مدينة بنين، ومما ساعد هذه القوات على سيطرتهم تلك هو أن أغلبية ضباط قوات إقليم الوسط الغربي

(1) Emmanuel Salliot, **Security events in the Sahel 1967-2007**, Paris, 2010,p.9.

(٢) جريدة الاهرام، ع ٢٩٤٣١، في ١٠ تموز ١٩٦٧.

(3) Forsyth Frederick Op.Cit.p.114-116.

ينتمون الى قبائل الايبو[١]، إلا أن قوات حكومة بيافرا فشلت في فرض سيطرتها على مدينة أور التي تربط بين لاغوس، وابادان، وذلك لسببين يتعلق الأول بتقدم قوات الحكومة الاتحادية بقيادة الكولونيل مرتضى محمد Murtala Mohammed(١٩٣٨ – ١٩٧٦) [٢] بحملة مضادة عن طريق نهر النيجر عند مدينة اسابا ، والسبب الثاني هو قيام فكتوريا بانجو Victoria Banjo قائد قوات بيافرا التي غزت إقليم الوسط الغربي بمؤامرة ، إذ حاول القضاء على اوجووكو، وقوات بيافرا في إقليم الوسط الغربي من خلال تحالفه مع اولاوو حاكم الإقليم الغربي (اليوروبا) ، وبدأ بانجوا يقدم الحجج الى اوجووكو بالصعوبات الإدارية، وعدم توفر الامدادات العسكرية، والغذائية التي تعيق تقدم القوات البيافرية غربا وجنوبا[٣] .

حاول بانجو إقامة دولة باسم جمهورية وسط الغرب، وأكد ضرورة استقلال إقليم الوسط الغربي من السيطرة البيافرية، والحكومة الاتحادية ، كما أوضح هدفه بتحرير الإقليم، ولاغوس من سيطرة الإقليم الشمالي، وإقامة دولة نيجيريا الموحدة، والاهتمام

---

(١) جريدة الاهرام، ع ٢٩٤٦٢، في ١٠ اب ١٩٦٧؛ ع ٢٩٤٦٣، في ١٩٦٧/٨/١١.

(٢) مرتضى محمد: ولد في مدينة كانو في تشرين الثاني عام ١٩٣٨، اكمل دراسته الجامعية في زاريا ثم دخل الى اكاديمية ساند هيرست العسكرية خلال المدة ١٩٦٠–١٩٦١، انضم الى الجيش النيجيري عام ١٩٦١، ادى دورا خلال الانقلاب العسكري الاول في كانون الثاني عام ١٩٦٦، اذ شغل منصب رئيس اركان الجيش، ثم قائد الفرقة الثانية خلال الحرب الاهلية النيجيرية، رقي الى رتبة عميد عام ١٩٧٢، ، اصبح رئيسا لنيجيريا عام ١٩٧٥ على اثر الانقلاب العسكري الثالث، تم اغتياله عام ١٩٧٦ خلال محاولة انقلاب فاشلة. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , p.233.

(3) S. E .Orobator, **The Biafran Crisis and Midwest**, The Journal African African Affairs, Vol. 86, No. 344, July 1982, pp. 367-369 ; Damola Awoyokun, **Biafra the Untold Story of Nigeria's Civil War**, Part2, Atay in formation network (Internet) on the link:pwc-review.com.

بشؤون المجتمع النيجيري بغض النظر عن الانتماءات القبلية[١] ، وكان رد الحكومة الاتحادية على ذلك القيام بعمليات جوية ضد قوات بيافرا في أراضي إقليم الوسط الغربي، وذلك في الخامس من أيلول عام ١٩٦٧، ثم قامت بالهجوم على مطار اينوجو، مما أدى إلى توقف حركة الطيران الدولي، فضلا عن قيام الحكومة الاتحادية بتشكيل جيش أطلق عليه الفرقة الثانية بقيادة مرتضى محمد الذي ضم في صفوفه مجموعة من الطلبة المتطوعين، والعمال ، وعلى إثر ذلك قرر بانجو، وبدون علم اوجووكو الانسحاب من مدينة بنين في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٦٧، وتمكن مرتضى محمد من الدخول إلى المدينة في الحادي والعشرين من أيلول، كما استطاعوا الوصول إلى مدينة اينوجو عاصمة بيافرا، أما اوجووكو فقد تمكن من إلقاء القبض على بانجو ونفذ به حكم الإعدام في الثاني والعشرون من أيلول عام ١٩٦٧ بتهمة الخيانة العظمى[٢] .

على الرغم من محاولة قوات حكومة بيافرا منع دخول القوات الاتحادية الى مدينة اينوجو عن طريق تدمير الجسور، إلا أنهم تمكنوا في الرابع من تشرين الأول من دخول عاصمة الإقليم الشرقي اينوجو، الأمر الذي دفع اوجووكو إلى تقديم استقالته إلى الجمعية الاستشارية لبيافرا التي رفضت هذه الاستقالة، مما اضطر اوجووكو إلى نقل عاصمته من اينوجو إلى اومياهيا، وفي منتصف شهر تشرين الأول توجهت قوات الحكومة الاتحادية إلى الشرق من إقليم اوجوجا إلى ايكوم ، وفي الثامن عشر من تشرين الأول، تمكنت فرقة الكوماندوز الاتحادية الثانية البحرية بقيادة بنيامين ادكونلي Benjamin Adekunle (١٩٣٦-) [٣] من التقدم نحو

(1) S. E .Orobator,Op.Cit. p 370-374.

(2) Ibid.p. 378 ; Damola Awoyokun, Op.Cit.

(٣) بنيامين ادكونلي: ولد في كادونا في السادس والعشرون من حزيران عام ١٩٣٦، دخل ضمن صفوف الجيش النيجيري عام ١٩٥٨، شارك في الحرب الاهلية النيجيرية ثم تمت==

كالابار جنوب شرق البلاد، ونجحت في فرض سيطرتها على الطريق الرئيس المؤدي الى أراضي الكاميرون[١] .

حاول مرتضى محمد خلال شهري تشرين الأول، وتشرين الثاني من السيطرة على مدينة اونيتشا، إلا أنه فشل في ذلك، لمقاومة القوات البيافرية ، ثم تمكن في أواخر كانون الأول عام ١٩٦٧ من دخول هذه المدينة[٢]. وبذلك انتهت المرحلة الأولى من أحداث الحرب الأهلية النيجيرية بسيطرة قوات الحكومة الاتحادية على مناطق عديدة من الإقليم الشرقي لا سيما العاصمة اينوجو .

لا بد أن نذكر هنا أنه خلال أحداث المرحلة الأولى من الحرب جرت محاولتان لفرض السلام، وإنهاء الحرب ، كانت المحاولة الأولى في الثلاثين من آب علم ١٩٦٧من قبل حكومة بيافرا لا سيما بعد القوة التي شعروا بها، فاقترحوا على الحكومة الاتحادية إقامة تجمع كونفدرالي مع بقية الأقاليم النيجيرية ، إلا أن الحكومة الاتحادية رفضت ذلك، وأكدت أنها لن تدخل في أي مفاوضات سلمية مع حكومة بيافرا إلا وفق الشروط الآتية:-

١- أن يكون الإقليم الشرقي جزءاً لا يتجزأ من نيجيريا الاتحادية.

==ترقيته الى عميد عام ١٩٧٢، استمر في منصبه هذا حتى تقاعده في العشرين من اب عام ١٩٧٤. ينظر:

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: en.wikipedia.org.

(١) جريدة الاهرام، ع ٢٩٤٣٢، بتاريخ ١١/٧/ ١٩٦٧؛ جريدة اخبار اليوم(مصر)، ع ٤٧٦٠و٤٧٦١، بتاريخ ١و٢/ ١٠/١٩٦٧.

(2)Damola Awoyokun, **The Untold Story of Biafra War**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.nigeriavillagesquare.com.

٢- موافقة قبائل الايبو على التقسيم الإداري الجديد للبلاد، والذي يتألف من اثنتي عشرة ولاية.

٣-إقالة اوجووكو، وتعيين زعيم آخر لإجراء المفاوضات مع الحكومة الاتحادية[١].

رفضت حكومة بيافرا هذه الشروط، وبذلك انتهت هذه المحاولة بالفشل، ثم كانت المحاولة الثانية من قبل رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية يعقوب غاوون، وذلك في كانون الأول عام١٩٦٧ الذي أكد الشروط السابقة لإجراء المفاوضات، وعلى أن يتمتع أبناء الايبو بعد انتهاء الحرب بالحقوق، والواجبات، والمساواة المطلقة في جميع الأقاليم النيجيرية، إلا أن هذه المحاولة فشلت أيضا لرفضها من قبل اوجووكو[٢]، وبذلك انتهت المحاولتان لفرض السلام بالفشل لتستمر الحرب الأهلية ولتبدأ المرحلة الثانية منها.

المرحلة الثانية :- أحداث الحرب عام ١٩٦٨:-

حاول يعقوب غاوون بداية عام ١٩٦٨ وقف المعارك ضد قبائل الايبو للمحافظة على الاتحاد النيجيري، وهنا قدم القادة الاتحاديون وعودهم إلى رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية بتحقيق النصر، وفي أسرع وقت، وفي مدة أقصاها الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٦٨، وعلى إثر ذلك، بدأت المعارك بين الطرفين من جديد في شباط عام ١٩٦٨ [٣] .

(1) Arua Oko Omaka, Op. Cit.pp.35-36.

(2) Joshua Willms, **The Role of the Biafran Identity in the Biafran Campaign for Support during the Nigerian Civil War of 1967-1970**, Master thesis, University of Ottawa, Canada, 2011,pp.86-87.

(3) Ibid, pp.90-93.

استطاع مرتضى محمد في منتصف شهر شباط عام ١٩٦٨ من الدخول إلى مدينة اوكا غرب مدينة اونيتشا، كما استطاع في الوقت نفسه، قائد قوات بيافرا اشوزي من فرض سيطرته على مدينة ادورو الواقعة على الحدود الجنوبية للإقليم الشمالي، ثم استطاعت هذه القوات من فرض سيطرتها على اينوجو العاصمة الأولى لبيافرا ، وفي بداية شهر آذار عام ١٩٦٨ وصل مرتضى محمد بقواته إلى مدن اباجانا، واوجيدى ثم تمكن من الدخول إلى مدينة اونيتشا وذلك في الثالث والعشرين من آذار من العام نفسه، وحاولت قوات بيافرا من إعادة سيطرتهم على اونيتشا إلا أنهم فشلوا في ذلك للسيطرة المحكمة، والقوية التي فرضتها قوات الحكومة العسكرية الاتحادية(١).

تمكنت القوات العسكرية الاتحادية المتواجدة في شرق مدينة اينوجو بداية شهر نيسان من فرض سيطرتهم على مدينتي ايزولو، واباكاليكي وهنا تم التقاء هذه القوات مع القوات الاتحادية المتواجدة في إقليم اوجوجا في الجبهة الشمالية، أما الجبهة الجنوبية للقوات العسكرية الاتحادية، فقد تمكن اديكونلي في أوائل نيسان من عبور نهر كروس، والسيطرة على مدن افيكب، وواورون، وايتو، وايكوت، ومدن أخرى، ثم توجه بعد ذلك لفرض السيطرة على ميناء بورهاركورت، ونجح في فرض سيطرته آواخر شهر نيسان، وتمكن من فرض سيطرته على المدن المحيطة ببورهاركورت كمدن افام، وبورى واوكريكا، وابا ،وذلك في الثامن عشر من آيار عام ١٩٦٨(٢).

(1) Claude Cookman, Op.Cit,p.232; Emmanuel Salliot, Op.Cit,p.10-11.
(2) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 30 May , 1968, p.10.

بعد سيطرة القوات العسكرية الاتحادية على بورهاركورت، قام كل من الميجور رولف شتاينر الالماني Rolf Steiner (١٩٣٣-) [١]، ووليامز Williams من جنوب أفريقيا بالتدخل العسكري إلى جانب بيافرا، إذ كونوا فرقة الكوماندوز الرابعة لبيافرا التي أدت دورا كبيرا ضد القوات الاتحادية خلال عام ١٩٦٨ ، وتمكنت هذه الفرقة في تموز من تحقيق بعض الانتصارات على الفرقة الاتحادية الثانية بين اينوجو، واونيتشا[٢] .

حاول اديكونلي في أواسط شهر تموز فرض سيطرة القوات العسكرية الاتحادية على المدن الرئيسة المتبقية، وهي اويرى، وابا، واومياهيا ، ومن أجل تحقيق ذلك، وضع خطة أطلق عليها(O . A . U) وهي أسماء هذه المدن على التعاقب، فتقدمت قواته من بورهاركورت إلى مدينة اوميكابو الواقعة جنوب مدينة اويرى ، وبعد عدد من المعارك التي حدثت بين القوات البيافرية، والقوات العسكرية الاتحادية، توقف زحف الأخيرة عند مدينة اوكبيالا، وفي الرابع عشر من آب عام ١٩٦٨ حاولت القوات العسكرية الاتحادية السيطرة على مدينة ابا، ونجحوا في الدخول،

---

(١) رولف شتاينر: احد المرتزقة الالمان، ولد في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٣٣، انضم وعمره سبعة عشر عاما الى الجيش الفرنسي ثم عمل في منظمة الجيش السري المؤلفة من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، قابل مسؤولي قبائل الايبو واشترك في الحرب الاهلية لمدة ستة اشهر، بعدها عمل مستشارا للمتمردين في جنوب السودان ، القي القبض عليه عام ١٩٧١ في اوغندا وحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم الى عشرون عاما الا انه اطلق سراحه بعد ثلاث سنوات قيل لأسباب طبية. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
ar.wikipedia.org.

(2)Anthony Mockler, **Mercenaries Mocdonald Cpmpany**,London,1969,p.262.

وفرض سيطرتهم الكاملة عليها في الرابع من أيلول عام ١٩٦٨، وبذلك لم يبق بيد قوات الحكومة البيافرية سوى مدينتين، وهما اويرى، واومياهيا[١].

قامت القوات العسكرية الاتحادية في الحادي عشر من أيلول وبعد إصدار يعقوب غاوون أوامره لقواته بضرورة القضاء على قوات بيافرا بالهجوم على نهر اوراش للسيطرة على مدينة اوجوتا، وتمكنوا من فرض سيطرتهم، ثم توجهوا في الثالث عشر من أيلول نحو مدينة اوينزى جنوب اويرى ، وفي الثامن عشر من أيلول تمكنت القوات العسكرية الاتحادية من فرض سيطرتهم على مدينة اويرى، وبذلك لم يبق أمامهم سوى مدينة اومياهيا[٢] .

ظهرت خلال عام ١٩٦٨ واجهات من الجانب الدعائي للطرفين حول الحرب، ، إذ أوضح يعقوب غاوون أنه لا توجد دولة موحدة لم تمر بتجارب الحرب، والأهوال أثناء عمليات بنائها القوي الوحدوي، أما اوجووكو فقد أوضح أن الحرب ما هي إلا عملية إبادة لجماعات الايبو في الإقليم الشرقي لتعرضهم إلى المجاعات، ومنع وصول الإمدادات، والمساعدات من المنظمات الانسانية إلى لاجئي الحرب الأهلية[٣] ، ومن أجل توضيح الحقائق حول الحرب الأهلية، دعت الحكومة العسكرية الاتحادية إلى ضرورة حضور بعثة دولية ، وبالفعل حضرت هذه البعثة إلى نيجيريا أواخر عام ١٩٦٨، وتألفت من ستة مراقبين دوليين، وهم من المملكة المتحدة، وكندا، والسويد، وبولندا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والامم المتحدة[٤] ، وبعد الزيارة

(1) Forsyth,Op.Cit.pp.133-135; Ishaq Modibbo Kaun, **Chinua Achebe Biafra and the travesties of war**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.vanguardngr.com.

(2) Joshua Willms, Op.Cit.pp.130-131.

(3)Ibid.pp.134-135.

(4)Phil Baum, **The Tragedy of Biafra, Memorandum from** ,Commission on International Affairs, American Jewish, New york, = =

التي قامت بها البعثة إلى بعض المدن النيجيرية مثل ابا، واويرى، وبورهاركورت، وانيتشا، وكالابار، وغيرها أعلنت تقريرها الذي أكد على:

١- العلاقة بين القوات العسكرية الاتحادية، والمدنيين في مناطق غرب نهر النيجر، فأما المناطق التي تحاول قوات بيافرا من الدخول اليها، فأن القوات العسكرية الاتحادية تقوم بإخلاء تلك المناطق من سكانها إلى المدن المجاورة.

٢- وجود عدد غير قليل من أبناء قبائل الايبو (الإقليم الشرقي) ممن يعملون في المجلس التنفيذي النيجيري، وفي مجال التعليم، ومجالات اخرى.

٣-المناطق التي تعرضت إلى خسائر كبيرة أثناء الحرب، والمعارك التي حدثت فيها تبدو شبه خالية من السكان لا سيما مدينة اونيتشا التي حدثت فيها عدد من المعارك.

٤- وجود عدد كاف من المواد الغذائية، والطبية لضحايا الحرب باستثناء مدينة اونيتشا.

٥-نسبة الأضرار في الممتلكات العامة، والخاصة قليلة في مدينة بنين، ومدن غرب نهر النيجر.

٦-فرض سيطرة القوات العسكرية الاتحادية على الأجهزة الإدارية، والمدنية في المدن التي سيطروا عليها لا سيما مدينة اسابا.

==December,15,1968,pp.22-23, Atay in formation network (Internet) on the link, www.biafraland.com.

٧-لم يؤكد سكان المدن التي قامت البعثة بزيارتها بوجود مذابح وإبادة جماعية لأبناء الايبو من قبل القوات العسكرية الاتحادية[١] .

ومن خلال ما أوضحته اللجنة في تقريرها نجد أن أعمال قوات الحكومة العسكرية الاتحادية كانت ملائمة سواء تجاه القوات البيافرية، أو تجاه المدنيين وهذا يؤكد أن ما جاء به البيافريون من حدوث مذابح وإبادة جماعية لا وجود لها. وبحلول شهر كانون الأول عام ١٩٦٨، بدأت بعض الدول التدخل في محاولة منها لإيقاف الحرب، وعقد هدنة بين الطرفين، ومنهم اثيوبيا، وبريطانيا، وبعد رفض يعقوب غاوون لذلك في بداية الأمر خوفا من استغلال القوات البيافرية مدة الهدنة، وزيادة قوتها، إلا أنه وافق بعد ذلك على عقد هدنة لمدة ثمان واربعين ساعة فقط، ثم عاد القتال مرة أخرى بين الطرفين ، وفي نهاية عام ١٩٦٨ وعلى الرغم من سيطرة القوات العسكرية الاتحادية على عدد من المدن إلا أنها لم تفرض سيطرتها الإدارية بصورة كاملة نتيجة للمقاومة التي أبداها الكوماندوز التابعة لقوات بيافرا [٢] ، وبذلك انتهت هذه المرحلة لتبدأ المرحلة الثالثة، والأخيرة من الحرب الأهلية.

المرحلة الثالثة:- أحداث الحرب خلال عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ ونتائجها:-

استمرت الحرب الاهلية النيجيرية خلال عام ١٩٦٩، اذ بدأت القوات العسكرية الاتحادية باستيراد عدد من الطائرات، وتزويدهم بطيارين من دول مختلفة كبريطانيا، والمانيا، وجنوب افريقيا، وقامت بإنشاء محطات للرادار، وبدأ القتال مرة أخرى بين الطرفين في شباط عام ١٩٦٩، عندما حاولت قوات حكومة بيافرا إعادة سيطرتها

(1) Phil Baum, Op. Cit,p.23; Joshua Willms ,Op. Cit.p.141.

(2) Ezeobi Okechukwu Stanly, **The Untold Story of Nigerian- Biafran War**, Atay in formation network (Internet) on thelink:community.vanguardngr.com.

على مدينة اويرى، إلا أنها فشلت في ذلك، وفي الثالث عشر من آذار، اقترح اوجووكو عقد هدنة بين الطرفين لمدة شهرين للاتفاق على إيقاف الحرب، إلا أن الحكومة العسكرية الاتحادية رفضت اقتراح اوجووكو لأن هدفه من عقد الهدنة اكتساب الوقت واستعادة قوة جيشه، نتيجة للهزائم التي تعرض لها أمام القوات العسكرية الاتحادية، بدأت قوات بيافرا بعد ذلك بالزحف نحو جنوب مدينة اويرى، ونجحت في السيطرة على بعض المدن المحيطة بها كمدينة اوجوتا[١] .

حاولت القوات العسكرية الاتحادية في الأول من نيسان من عام ١٩٦٩ السيطرة على مدينة اومياهيا عاصمة الحكومة البيافرية بعد اينوجو العاصمة الاولى لهم، واستطاعت القوات العسكرية الاتحادية من فرض سيطرتها على المدن المحيطة باومياهيا كمدينة اوفيم، ونجو، وبندى، ثم حدث قتال بين الطرفين حول مدينة اوزيا كولى، مما أدى إلى تراجع القوات العسكرية الاتحادية لمدة أسبوع فقط، ثم اضطرت القوات البيافرية من الانسحاب نحو نهر ايمو، واستطاع اوجووكو، وأعضاء حكومته من الوصول إلى الضفة الغربية من النهر ، وهنا تم الإعلان من قبل الصليب الأحمر الدولي في جنيف اتخاذ اوجووكو من مدينة اورلو مقرا له بعد أن سيطرت القوات العسكرية الاتحادية على العاصمة اومياهيا في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٦٩ [٢] .

وعلى الرغم من الخسائر التي تعرضت لها قوات الحكومة البيافرية إلا أنها تمكنت من إعادة سيطرتها في السادس والعشرين من نيسان على مدينة اويرى، ثم

---

(1)Tem Cooper, **Civil War in Nigeria (Biafra),** Atay in formation network (Internet) on the link: www.acig.org.

(٢) عبد الملك عودة، **هزيمة الانفصالية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية(مصر)، ع ٢٠، نيسان ١٩٧٠، ص ص ١٠٦- ١٠٩.

على مدن ابوه، وكوالى، وأوكبى في الثلاثين من نيسان ، وفي ايار عام ١٩٦٩ توجهت القوات البيافرية نحو اقليم الوسط الغربي في محاولة منها عرقلة المصالح الاجنبية في هذا الاقليم فضلا عن ان غالبية سكان الاقليم ينتمون الى قبائل الايبو، الا ان الهجمات التي قامت بها تلك القوات لم تكن ذات القوة الكبرى الا انها في الوقت نفسه قامت باعتقال عدد من الخبراء الاجانب العاملين في شركة النفط الايطالية بحجة ان هؤلاء كانوا يقفون ضد حكومة بيافرا[١] .

استمرت المعارك بين الطرفين حيث بدأ القوات العسكرية الاتحادية في كانون الاول عام ١٩٦٩ بهجوم شامل ومن جميع الجهات على القوات البيافرية ، وفي الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٠ بدأت اخر معركة في الحرب الأهلية اذ استطاعت القوات العسكرية الاتحادية من دخول المدن التي كانت القوات البيافرية تفرض سيطرتها عليها، وفي صباح الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠ اعلنت الحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية سيطرتها على مدينة اويرى وتدمير مطار اولى وذلك بعد هروب اوجووكو في العاشر من كانون الثاني من العام نفسه والذي اصدر بيانا أوضح فيه انه غادر البلاد مع عدد من مستشاريه لمناقشة بعض مقترحات السلام وانه كلف الجنرال فيليب افيونج Philip Avionj رئيس اركان قوات بيافرا ان يحل محله، وفي الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠ أمر الجنرال فيليب افيونج قوات حكومة بيافرا بألقاء السلاح وتسليم انفسهم الى القوات العسكرية الاتحادية وتم التوقيع على اتفاق الاستسلام في لاغوس في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠ وبدون شروط وتم الأعلان بأن الإقليم الشرقي جزء لا

(1) Macjive, **The Complete Nigerian – Biafran Civil War File**, Atay in formation network (Internet) on the link :www .hairaland. com

يتجزأ من نيجيريا[١] ، أما مصير اوجووكو، فقد تم منحه حق اللجوء السياسي من قبل حكومة ساحل العاج في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٠[٢] . وبذلك انتهت الحرب الأهلية النيجيرية بانتصار القوات العسكرية الاتحادية النيجيرية، وعودة الإقليم الشرقي إلى ما كان عليه قبل إعلان انفصاله.

ثالثاً:- موقف الدول الأفريقية من الحرب الأهلية النيجيرية:-

اتخذت معظم الدول الأفريقية موقفا مؤيدا للحكومة العسكرية الاتحادية، ومعارضة لانفصال الإقليم الشرقي، وحاولت كل دولة الوصول إلى تسوية بين الطرفين، ثم أعقبتها جهود منظمة الوحدة الأفريقية[٣] في ذلك.

---

(١) عبد الملك عودة ، هزيمة الانفصالية في نيجيريا، ص ١١٣-١١٤؛

Zelenek Cervenka , **The Unfinished Quest for Unity Africa and O A U**, London, 1977, p.106.

(2) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(70), on Thursday, 26 March , 1970, p.4.

(٣) منظمة الوحدة الافريقية: منظمة اقليمية تعمل في اطار القارة الافريقية على انهاء الخلافات والتكتلات ، اعلنت المنظمة عن ميثاقها في مؤتمر اديس ابابا الذي عقد في الثاني والعشرين من ايار عام ١٩٦٣، اكدت المنظمة من خلال ميثاقها على ان تكون عضوية المنظمة مفتوحة امام جميع الدول الافريقية المستقلة واعتماد سياسة عدم الانحياز والمساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة واحترام اراضيها واعتماد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات التي قد تحدث. ينظر: سارة مالك حميد، **منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣-١٩٧٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

كانت اول محاولة لتسوية الخلافات في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٦٧من قبل كينيث كاوندا Kenneth Kaunda (١٩٢٤-) [١] رئيس زامبيا الذي دعا الدول الأفريقية للتوصل الى حل سلمي، وإنهاء الحرب الأهلية النيجيرية، وعلى إثر ذلك، أرسلت الحكومة العسكرية الاتحادية مبعوثا رسميا إلى دول افريقيا ليوضح لمسؤولي تلك الدول عن تصميم الحكومة العسكرية الاتحادية أن يكون شرط التسوية السلمية من جانب الدول الأفريقية هو السيطرة التامة للحكومة العسكرية الاتحادية على أجزاء البلاد كافة على أن تكون التسوية بشكل غير مباشر مع الكولونيل اوجووكو[٢]، وبهذه الشروط التي وضعتها الحكومة العسكرية الاتحادية فشلت المحاولة الزامبية لإيجاد حل سلمي بين الطرفين، ثم جرت محاولة أخرى في الثامن من تموز عام ١٩٦٧ من قبل رؤساء خمس دول أفريقية وهم الامبراطور الاثيوبي هيلاسلاسي Haile Selassie (١٨٩٢- ١٩٧٥) [٣] ، ورئيس تنزانيا

---

(١) كينيث كاوندا: رئيس دولة زامبيا ، ولد بمقاطعة شنسالي الشمالية عام ١٩٢٤، بدا نشاطه السياسي بالانضمام الى حزب المؤتمر الوطني الافريقي عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥٣ اصبح سكرتيرا عاما للحزب، وهو مؤسس مؤتمر زامبيا الافريقي عام ١٩٥٨، واصبح رئيس حزب الاتحاد القومي المستقل عام ١٩٦٠، اختير وزيرا للحكم المحلي والشؤون الاجتماعية لروديسيا الشمالية خلال المدة ١٩٦٢-١٩٦٤، وهو اول رئيس لزامبيا بعد استقلالها منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٩١. ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق، ج ٥، ص ٨٧؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: infosnap.org

(2) G. Martin, **The Historical and Political Bases of Frances Africa Policy**, The Journal of Modern African Studies, Vol.23,No.2,1985, p.128.

(٣) هيلاسلاسي: الامبراطور الاثيوبي، ولد في الثالث والعشرون من تموز عام ١٨٩٢، اصبح ملكا على اثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم امبراطورا عام ١٩٣٠، عمل على تطوير الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبلاده ووضع اول دستور لأثيوبيا عام ١٩٣١، عاش هيلاسلاسي في المنفى وتحديدا في بريطانيا بعد الغزو الايطالي لأثيوبيا عام ١٩٣٥، وبعد انتصار بريطانيا في==

جوليوس نيريرى Nyerere (١٩٢٢– ١٩٩٩)[١]، ورئيس اوغندا اوبوتي، والرئيس الكيني جومو كنياتا Jomo Kenyata (١٨٩١–١٩٧٨)[٢]، ورئيس زامبيا

==الحرب العالمية الثانية وتحريرها اثيوبيا اعيد هيلاسلاسي على عرشه، حاول ضم الصومال وارتيريا الى مملكته كما انه ساهم في انشاء منظمة الوحدة الافريقية، انتهى حكمه عام ١٩٧٤اثر الثورة التي قادها منغستو هيلا ميريام، توفي هيلاسلاسي في السابع والعشرون من اب عام ١٩٧٥. ينظر: عمر محمد علي الاثيوبي، **اثيوبيا في عصرها الذهبي عصر هيلاسلاسي الاول**، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٤.

(١) جوليوس نيريري: احد قادة التحرر الوطني في تنزانيا في القرن العشرين، ولد في اذار عام ١٩٢٢في قرية بوتياما القريبة من بحيرة فكتوريا، تلقى تعليمه في بلدة موسوما ثم انتقل الى مدرسة تايورا الثانوية التابعة للكنيسة الكاثوليكية، دخل كلية ماكريري بأوغندا وحصل منها على شهادة الدبلوم في التربية، ثم اكمل دراسته العليا في كلية ادنبرة البريطانية، بعد عودته الى بلاده انخرط في العمل السياسي واسس عام ١٩٥٤ حزب تنزانيا الوطني الافريقي الذي حدد هدفه بالدعوة الى التحرر السلمي، اصبح نيريري رئيسا للوزراء عام ١٩٦١ بعد حصول تنجانيقا على استقلالها ، وبعد توحيد تنجانيقا مع جارتها زنجبار عام ١٩٦٣ في دولة واحدة اطلق عليه اسم تنزانيا واصبح نيريري رئيسا لها، توفي عام ١٩٦٣. ينظر: حسن البدوي، **جوليوس نيريري ١٩٢٢–١٩٩٩**، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

Hassanelbadawy.arabblogs.com .

(٢) جومو كينياتا: مؤسس دولة كينيا الحديثة، ولد في مدينة نيروبي في العشرين من تشرين الاول عام ١٨٩١، تلقى تعليمه في المدرسة الاسكتلندية التبشيرية ، عمل بعد انهاء دراسته كاتبا في بلدية نيروبي خلال المدة ١٩٢١– ١٩٢٦، دخل الحياة السياسية عام ١٩٢٤عندما انضم الى رابطة كيكويو المركزية التي كانت تدعوا الى تعديل سياسة البريطانيين تجاههم، سافر الى بريطانيا خلال عامي ١٩٢٩ و١٩٣١ كمبعوثا عن الرابطة للمطالبة بحقوق شعبه، اسس عام ١٩٣٠ اول مدرسة كينية، انتخب عام ١٩٤٧ رئيسا للاتحاد الكيني، ثم اصبح وزيرا للتخطيط الاقتصادي في الحكومة التي الفها البريطانيون ثم رئيسا للوزراء في ايار عام ١٩٦٣ ورئيسا==

كاوندا، إلا أن هذه المحاولة فشلت ايضا لنشوب الحرب الأهلية بين الطرفين قبل هذا التاريخ، فدعا الرؤساء الأفارقة إلى ايقاف القتال، وتسوية النزاع بينهما سلميا إلا أن أي من طرفي الحرب لم يستجب لهذه الدعوة[١].

بدأ تحرك الدول الأفريقية بصورة أكثر تنظيما لإيجاد حل، وإنهاء الحرب الأهلية النيجيرية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى الرغم من رفض الحكومة العسكرية الاتحادية التدخل، ورفض أي محاولة خارجية للوساطة بين الطرفين لأن ذلك يعد تدخلا في شؤونها الداخلية ، إلا أن مؤتمر القمة الأفريقي الرابع الذي عقد في كينشاسا عاصمة الكونغو خلال المدة بين الحادي عشر والرابع عشر من أيلول عام ١٩٦٧ قد أصدر قرارا أكد فيه على:

١-احترام سيادة دول أعضاء المنظمة.

٢-أن تسوية الحرب سلميا هي من مسؤولية، وحقوق النيجيريين أنفسهم.

٣- استنكار منظمة الوحدة الأفريقية لفكرة الانفصال الإقليمي بصورة عامة، وفي أي دولة أفريقية مستقلة.

٤- دعم، ومساندة الدول الأعضاء في المنظمة للحكومة العسكرية الاتحادية من أجل الحفاظ على سيادة نيجيريا، ووحدتها الوطنية.

٥-تشكيل لجنة استشارية برئاسة هيلاسلاسي، وعضوية رؤساء خمس دول أفريقية وهم جوزيف انكراه Joseph A. Ankrah (١٩١٥-١٩٩٢)[٢]

==للجمهورية في كانون الاول من عام ١٩٦٣، توفي عام ١٩٧٨. ينظر عبد الوهاب الكيالي،ج٥، المصدر السابق، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

(2) Zelenek Cervenka ,Op. Cit , p.98.

(٢) جوزيف انكراه: ولد في الثامن عشر من اب عام ١٩١٥، اكمل دراسته عام ١٩٣٧، اصبح عام ١٩٤٧ ملازما ، وفي عام ١٩٦٠ تمت ترقيته الى عقيد ، شارك في قوات حفظ السلام==

رئيس غانا، وأحمد اهديجو Ahmed Aohditjo (١٩٢٤- ١٩٨٩)[١] ، رئيس الكاميرون وهاماني ديوري Hamani Diori (١٩١٦-)[٢]، رئيس النيجر ووليام توبمان William Taubman (١٨٩٥-١٩٧١)[٣]، رئيس

==في الكونغو خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦١، ثم تمت ترقيته الى عميد عام ١٩٦١، اصبح رئيسا لدولة غانا في شباط عام ١٩٦٦ بعد الانقلاب العسكري فيها، قدم استقالته من منصب رئاسة الدولة عام ١٩٦٩، وتوفي في تشرين الثاني عام ١٩٩٢. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط: www.ghanaweb.com

(١) احمد اهديجو: اول رئيس لجمهورية الكاميرون خلال المدة ١٩٦٠- ١٩٨٢، ولد في الرابع والعشرون من اب عام ١٩٢٤ في مدينة غاروا في الكاميرون، من اهم اعماله توحيد الكاميرون البريطانية مع الكاميرون الفرنسية عام ١٩٨٢، قدم استقالته من رئاسة الكاميرون في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٢ لأسباب صحية، توفي في السنغال في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٨٩. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

www.namnewsnet work.org.

(٢) هاماني ديوري: رئيس دولة النيجر ، ولد في مدينة نيامي عام ١٩١٦، اكمل تعليمه الابتدائي في المدرسة الاقليمية في نيامي ثم في السنغال، شارك خلال المدة ١٩٥٨ – ١٩٥٩ في ادارة الاتحاد الفرنسي ثم انتخب نائبا للمجلس التشريعي في مدينة زندر ثم نائبا في الجمعية الوطنية عام ١٩٥٩، اصبح رئيس حزب النيجر التقدمي، انتخب رئيسا لجمهورية النيجر عام ١٩٦٠ واعيد انتخابه عام ١٩٦٥، انتهى حكمه عام ١٩٧٤ عند حدوث الانقلاب ضده، وتولى الحكم بعده سيني كوانتشي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ج٢، المصدر السابق، ص ص ٧٦١-٧٦٢.

(٣) ويليام توبمان: الرئيس التاسع عشر لليبيريا ، ولد في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٩٥ في هاربر مقاطعة ماريلاند في ليبيريا، دخل الحياة السياسية عام ١٩٢٣عندما انتخب عضوا لمجلس الشيوخ عن مقاطعة ميرلاند، في عام ١٩٤٣ تم ترشيحه من قبل الرئيس باركلي ليكون رئيسا للبلاد ، فانتخب عام ١٩٤٣ ثم اعيد انتخابه خلال الاعوام ==

ليبيريا، وجوزيف موبوتو Joseph Mobutu (١٩٣٠- ١٩٩٧)[١] رئيس زائير(الكونغو)، وحدد هدف اللجنة بالتأكيد إلى الحكومة العسكرية الاتحادية على رغبة الدول الأفريقية في الحفاظ على وحدة، وسلامة نيجيريا[٢].

وصلت اللجنة الاستشارية إلى لاغوس في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وهنا أوضح يعقوب غاوون للجنة أن أفضل عمل يمكن أن تقوم به لتحقيق السلام في نيجيريا هو دعوة زعماء الإقليم الشرقي لإنهاء حركتهم الانفصالية، والعودة إلى الاتحاد النيجيري، وأثناء اجتماع اللجنة الاستشارية مع مسؤولي الحكومة العسكرية الاتحادية، أصدرت بيانا دعت فيه سلطات حكومة بيافرا إلى إنهاء حركتهم سياسيا، وعسكريا ، كما كلفت اللجنة رئيس غانا جوزيف انكراه مسؤولية الاتصال بمسؤولي حكومة بيافرا، وإبلاغهم بنتائج مباحثات اللجنة في لاغوس ، إلا أن السلطات البيافرية عدت ذلك تحيزا للحكومة العسكرية الاتحادية، ووصفت اللجنة

==(١٩٥١ – ١٩٥٥-١٩٥٩- ١٩٦٣- ١٩٦٧- ١٩٧١)، توفي في لندن في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧١. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

biography. Your dictionary. Com.

(١) جوزيف موبوتو: رئيس دولة زائير، ولد في الكونغو عام ١٩٣٠، وتولى قيادة الجيش عام ١٩٦١، استولى على السلطة عام ١٩٦٦ بدعم ومساندة بلجيكا والولايات المتحدة الامريكية، حكم لمدة اثنان وثلاثون عاما، وضع دستورا للبلاد والذي تم انتخابه بموجبه رئيسا للجمهورية عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٢ غير اسم دولة الكونغو الى زائير واستمر اسمها هذا حتى الاطاحة بسلطته من خلال ثورة مسلحة قام بها لوران كابيلا ابرز المعارضين لموبوتو وبذلك اعيدت الى اسمها الاول. توفي موبوتو في المغرب عام ١٩٩٧. ينظر: جريدة الاهرام، ع ٤٦٣١٠، في ٢١ ايلول ٢٠١٣، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: www.ahram.org

(2) C. N. Ajaebili, **The Option of Economic Diplomacy in Nigeria's Foreign Policy**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol.1,No.17, November 2011,p.278; M .S .Audu and others ,Op. Cit .pp.115-116;

بأنها مجرد أداة بيد أبناء القبائل الشمالية الذين فرضوا سيطرتهم على نيجيريا، وبذلك فشلت اللجنة الاستشارية في مهمتها لتحقيق السلام، والوحدة الوطنية في نيجيريا[١] .

استأنفت اللجنة الاستشارية أعمالها في تموز عام ١٩٦٨ بعد توقف دام تسعة أشهر بسبب استمرار المعارك العسكرية بين الطرفين ، وقيام الحكومة البريطانية في تلك المدة بمباحثات كمبالا التي سيرد ذكرها فيما بعد، فضلا عن اعتراف أربع دول افريقية بجمهورية بيافرا، وهي تنزانيا في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٦٨، والغابون في الثامن من ايار ١٩٦٨، وساحل العاج في الرابع عشر من آيار ١٩٦٨، وزامبيا في العشرين من آيار عام ١٩٦٨[٢] ، وعلى اثر ذلك اجتمعت اللجنة الاستشارية في مدينة نيامي عاصمة النيجر خلال المدة من الخامس عشر، وحتى التاسع عشر من تموز عام ١٩٦٨، ونجحت اللجنة خلال هذا الاجتماع من دعوة اوجووكو لحضور جلسات الاجتماع، والحصول على موافقة الطرفين بإجراء مباحثات تمهيدية فيما بينهم في أديس أبابا بأشراف اللجنة نفسها وبرئاسة الامبراطور هيلاسلاسي ، فضلا عن ذلك، فقد تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على الامور التي ستناقش في مؤتمر أديس أبابا القادم وهذه الأمور هي الترتيبات الضرورية للوصول إلى تسوية نهائية للصراع القائم بين الطرفين، وإيقاف اطلاق النار لإنهاء الحرب الأهلية، وكيفية ايصال الإمدادات الغذائية، والطبية للمدنيين في ساحات المعارك في جميع أنحاء الإقليم الشرقي، وطالبت اللجنة الاستشارية في نهاية الاجتماع من

(1)Zelenek Cervenka ,Op. Cit , p.98.

(2) M .S .Audu and others, **Contextualizing the International of the Nigerian an Civil War 1967-1970**, American International Journal of Contemporary Research, Vol.3, No.8, August 2013,p.115-116.

الحكومة العسكرية الاتحادية بتسهيل، وتامين حركة الأفراد لتقديم المساعدة لسكان المدن التي عانت من ويلات الحرب[١] .

عقد مؤتمر أديس أبابا في الخامس من آب عام ١٩٦٨ برئاسة هيلاسلاسي وبحضور اوجووكو ، وخلال المؤتمر أكد ايناهارو ممثل الحكومة العسكرية الاتحادية في الاجتماع على مسألة واحدة، وهي ضم ولاية الوسط الشرقي التي كانت (لا تزال) تحت سيطرة البيافريين الى الحكومة العسكرية الاتحادية، وبذلت اللجنة جهودها خلال مدة انعقاد المؤتمر للتقريب بين وجهات نظر الطرفين لكن دون جدوى، ويبدو أن السبب في ذلك هو استمرار المعارك العسكرية حتى في مدة انعقاد المؤتمر، مما أدى إلى تمسك كل طرف بوجهة نظره، ومن ثم فشل هذا المؤتمر دون التوصل إلى تسوية منصفة بين الطرفين[٢].

ادرجت الحرب الأهلية النيجيرية في مؤتمر القمة الأفريقي الخامس الذي عقد في الجزائر في التاسع من أيلول عام ١٩٦٨، وكان سبب موافقة الحكومة العسكرية الاتحادية بعرض مسألة الحرب الأهلية بصورة رسمية في المؤتمر هو تأييد الرأي العام الأفريقي لها خلال الحرب، وخلال المؤتمر أكد رؤساء الدول الأفريقية على ضرورة إيقاف القتال لحقن الدماء في نيجيريا، ووجهوا دعوة إلى حكومة بيافرا على ضرورة التعاون مع الحكومة العسكرية الاتحادية لتحقيق السلام، والوحدة الوطنية لنيجيريا، كما طالبوا من الحكومة العسكرية الاتحادية إعلان العفو العام عن البيافريين، وطالبوا المجتمع الدولي بتقديم الإمدادات، والمعونات الإنسانية لضحايا الحرب[٣] . يلاحظ من خلال قرارات المؤتمر السابقة أنها قد خلت من بعض الأمور التفصيلية كتحديد موعد لتنفيذ قرارات المؤتمر، كما أنه لم يكلف أي جهة للإشراف

(1) Zelenek Cervenka ,Op. Cit . p.100.
(2) Ibid, p.100.
(3)Ibid,pp.101-102.

على وقف اطلاق النار بين الطرفين. وخلال اجتماع رؤساء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في شباط عام ١٩٦٩، وجهوا نداءً إلى طرفي الحرب بوقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات السلام[١].

على الرغم من فشل المؤتمرات السابقة في الوصول إلى تسوية بين طرفي الحرب ، إلا أن اللجنة الاستشارية عقدت اجتماعا آخر في مونروفيا عاصمة ليبيريا منذ السابع عشر وحتى العشرين من نيسان عام ١٩٦٩، إلا أن يعقوب غاوون رفض الحضور إلى الاجتماع، وكذلك اوجووكو الذي كان مشغولا بقيادة قوات الدفاع عن العاصمة اومياهيا ، وعلى إثر ذلك انقسمت اللجنة الاستشارية إلى قسمين، إذ قام الرئيسان توبمان، وديورى بالتباحث مع حكومة بيافرا، بينما تولى هيلاسلاسي، وموبوتو مهمة التباحث مع الحكومة العسكرية الاتحادية، وفي نهاية الاجتماع، دعت اللجنة الاستشارية طرفي الحرب بالعمل من أجل مصلحة أفريقيا من خلال إقامة نيجيريا الموحدة، وتحقيق المساواة لجميع المواطنين عن طريق استئناف المفاوضات، لتحقيق السلام، إلا أن حكومة بيافرا رفضت هذه الدعوة، واستمرت في قتالها، رغم الخسائر، والهزائم التي تعرضت لها خلال تلك المدة، واستمر القتال حتى انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي السادس في أديس أبابا في أيلول عام ١٩٦٩ الذي لم يختلف في قراراته عن قرارات المؤتمرات السابقة من خلال الدعوة لإنهاء الحرب، وايقاف القتال بين الطرفين[٢] . وهكذا انتهى دور منظمة الوحدة الأفريقية دون الوصول إلى نتائج إيجابية رغم الجهود التي بذلتها من خلال المؤتمرات التي تم عقدها في فترات مختلفة.

(1) M .S .Audu and others, Op.Cit.pp.116-117.
(2) Zelenek Cervenka ,Op. Cit . p.104.

رابعاً: الموقف الدولي من الحرب الأهلية النيجيرية:-

تباينت الآراء، والمواقف الدولية حول الحرب الأهلية النيجيرية بين دولة وأخرى، ومن أهم الدول التي أدت دورا مهما في الحرب هي بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا التي اختلفت وسائلها، أو مواقفها تجاه الحرب، وسيتم عرضها تباعا في سياق المحور الآتي:-

١-الموقف البريطاني من الحرب الأهلية النيجيرية:-

أعلنت الحكومة البريطانية موقف الحياد منذ بداية الأزمة بين الطرفين، وحتى كانون الثاني عام ١٩٦٨، ثم تحول الموقف إلى التأييد الكامل للحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية[١]، اذ لجأت الحكومة البريطانية بداية الأمر إلى الوسائل الدبلوماسية، وهذا ما أكدت عليه في اجتماع مجلس اللوردات البريطاني المنعقد في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، إذ أوضحت أنها ترغب بحل الأزمة بين الطرفين حلا سلميا عن طريق المفاوضات، وأن المشاكل التي تشهدها نيجيريا هي مشاكل داخلية لا يحق لأي دولة أجنبية التدخل فيها، حتى وأن كانت الحكومة البريطانية، كما تم التأكيد في الاجتماع على رغبة بريطانيا باحتفاظها بعلاقات قوية مع نيجيريا، واستمرار التعاون الاقتصادي، والتجاري بين الطرفين، كما أوضحت أنه ليس في نية الحكومة البريطانية الاعتراف بحكومة الإقليم الشرقي المنفصل[٢] .

استمر موقف الحياد من الجانب البريطاني غير المعلن حتى كانون الثاني عام ١٩٦٨، عندما تحولت تصريحات المسؤولين البريطانيين التي أوضحت تأييدهم

(1) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(67), on Thursday, 11th July , 1967, pp.4-5.
(2) M .S .Audu and others, Op. Cit,p.115.

للحكومة العسكرية الاتحادية بصورة رسمية، ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٨ أوضح اللورد شيبرد Lord Shepherd وزير الدولة في وزارة الكومنولث البريطاني طبيعة السياسة البريطانية تجاه الحرب الأهلية إذ قال:((**نحن محايدون تجاه طرفي الحرب، إلا أن هناك حكومة معترف بها بالفعل في نيجيريا، لكننا لا نساعد طرفاً على آخر**)) [١] ، ومما يلاحظ أن تصريحات اللورد شبرد قد تطورت، عندما أعلن أمام مجلس اللوردات البريطاني في الثالث عشر من شباط عام ١٩٦٨ ((**أن قطع الامدادات العسكرية البريطانية عن الحكومة الاتحادية ، سوف تعده لاجوس عملا غير محايد، ومضادا لها، بل سيكون هذا القطع بمثابة تناقض لسياستنا المعلنة، والمؤيدة لفكرة نيجيريا الموحدة**))[٢]، ومن جانب آخر فقد أعلن جورج طومسون George Thompson وزير الكومنولث البريطاني في الثامن والعشرين من آب عام ١٩٦٨ أثناء اجتماع مجلس العموم البريطاني أن الحياد لم يكن اختيارا، أو سياسة ممكنة بالنسبة للحكومة البريطانية في قضية نيجيريا ، وبذلك تم الإعلان بصورة رسمية عن موقف الحكومة البريطانية المؤيد للحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية بعد عام كامل من التأييد السري لها[٣] .

على الرغم من إعلان الحياد في بداية الأمر من الجانب البريطاني إلا أنها قد وافقت وبناءً على طلب الحكومة العسكرية الاتحادية أواخر تموز عام ١٩٦٧ بإرسالها كميات صغيرة من الأسلحة، ثم أرسلت كميات أكبر منها في التاسع من آب عام ١٩٦٧، وأصبحت بريطانيا هي المصدر الرئيس لتزويد الحكومة العسكرية

(1) Phil Baum, Op. Cit.p.23.
(2) Zelenek Cervenka , Op. Cit. p.96.
(3) Phil Baum, Op. Cit.p.24.

الاتحادية بالأسلحة[١]، وهذا ما اكده هارولد ويلسون Harold Wilson (١٩١٦-١٩٩٥)[٢] رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم البريطاني في السادس عشر من آيار عام ١٩٦٨ قائلا: **لقد استمرينا في إمداد نيجيريا بالأسلحة ، لا أقصد الحكومة ذاتها، بل أعني أننا سمحنا باستمرار الإمدادات عن طريق المصانع الخاصة في بلادنا**[٣] ، كما أوضح مايكل ستيوارت Michael Stewart وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم البريطاني في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٦٨ حجم الإمدادات العسكرية إلى الحكومة العسكرية الاتحادية قائلا : لقد كان من الخطأ أن نقطع إمداداتنا العسكرية إلى الحكومة الاتحادية عند حدوث الانفصال، ففي ذلك الوقت، بلغت الإمدادات البريطانية ٧٥% من مصادر التسليح الخارجي لنيجيريا[٤].

بررت الحكومة البريطانية إمداداتها العسكرية إلى الحكومة العسكرية الاتحادية بانها كانت المصدر الرئيس لتزويد الحكومة الاتحادية بالأسلحة، وأن عملية انقطاع

---

(1) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 12th November,1968,p.8.

(٢) هارولد ويلسون: سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال واحد اعضاء مجلس العموم البريطاني ، ولد في الحادي عشر من اذار عام ١٩١٦ ، بعد تخرجه من جامعة اكسفورد اصبح استاذ الاقتصاد عام ١٩٣٧ في الجامعة ذاتها اصبح رئيسا لمجلس التجارة خلال المدة ١٩٤٧-١٩٥١ ، ثم رئيسا لوزراء بريطانيا خلال المدة ١٩٦٤- ١٩٧٠ والمدة ١٩٧٤- ١٩٧٦، توفي في ايار عام ١٩٩٥. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٧، د. ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٦٥؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: www. Infoplease.com

(3)Herbert Ekwe, Britain and the Igbo genocide, Atay in formation network (Internet) on the link:www.pambazuka.org.

(4) M .S .Audu and others, Op.Cit.p.115.

إرسال هذه الإمدادات سيكون عملاً غير محايد، وفي صالح الانفصاليين للإقليم الشرقي، كما أن الحكومة البريطانية ملتزمة بمساعدة دولة صديقة، وعضو في الكومنولث البريطاني لمواجهة الحركة الانفصالية التي تهدد كيان الدولة، فضلا عن كل ذلك، فإن قطع الإمدادات عن نيجيريا سيؤدي إلى تدمير النفوذ البريطاني، ومصالحه بنيجيريا، وبهذا العمل الذي قامت به بريطانيا منعت نيجيريا من التعاون، أو طلب المساعدة من أي دولة اجنبية أخرى[١] .

حاولت الحكومة البريطانية، رغم الإمدادات العسكرية التي قدمتها إلى الحكومة العسكرية الاتحادية، حل الأزمة بين الطرفين حلا سلميا لا سيما بعد تطور المعارك، واعتراف بعض الدول الأفريقية بحكومة بيافرا كتنزانيا، وساحل العاج، وزامبيا، وغابون[٢]، وهذا يعني أن الحرب ستكون لصالح حكومة بيافرا، مما يؤثر على المصالح البريطانية في المنطقة ، لذلك بادر ارنولد سميث Arnold Smith السكرتير العام للكومنولث البريطاني بإجراء اتصالات مع المسؤولين في الحكومة العسكرية الاتحادية، وحكومة بيافرا[٣]، وبدأت المباحثات التمهيدية لعقد مؤتمر السلام بين الطرفين في لندن في الثاني من آيار عام ١٩٦٨ ، ومثل الحكومة البيافرية في المباحثات القاضي لويس مبانيفو Louis Mbanefo، أما الحكومة العسكرية الاتحادية، فقد مثلها انتوني ايناهارو[٤]، وخلال المباحثات التمهيدية تلك، رفض

(1) M .S .Audu and others, Op.Cit. p. 116.

(2) Birdman, **Open Letter from Biafran PR Rep in the US(1968)**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.nairaland.com.

(3) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 4th July , 1968, p.5.

(4) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(69), on Wednesday, 30th July , 1969, p.4 .

ممثل الحكومة البيافرية أن يكون انعقاد المؤتمر في لندن أو في أديس أبابا لأن الأولى تمد الحكومة العسكرية الاتحادية بالسلاح، والثانية فهي المقر الرئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية التي رفضت انفصال الإقليم الشرقي منذ البداية ، ومن جانب آخر رفض ممثل الحكومة العسكرية الاتحادية أن يكون مكان انعقاد المؤتمر في داكار عاصمة السنغال، أو اروشا عاصمة تنزانيا لأن أغلبية سكانها متعاطفين مع حكومة بيافرا، وبعد مناقشات طويلة اتفق الجانبان عقد مؤتمر السلام في كمبالا عاصمة اوغندا، وأن يكون المؤتمر برئاسة الرئيس الاوغندي اوبوتى Obote (١٩٦٦-١٩٧١)[١] ، كما تم الاتفاق في هذه المباحثات على مسألتين هما: إنهاء الأعمال العدائية بين الطرفين، وتدابير التسوية السلمية الدائمة للقضية ذاتها[٢].

افتتح مؤتمر السلام في كمبالا في الثالث والعشرين من ايار عام ١٩٦٨، واستمر حتى الثامن والعشرين من آيار من العام نفسه، بدأ المؤتمر بخطبة للرئيس الاوغندي الذي قال: إن التساؤل حول ما إذا كانت تلك الحرب الأهلية عادلة، أو غير عادلة ، لم يعد موضع اهتمام الآن ، إن ثمن إخفاق هذا المؤتمر سوف يكون باهضاً بالنسبة إلى طرفي الحرب، أو إلى دول أفريقيا جميعاً [٣] ، ثم قدم كل من الطرفين مقترحاتهم حول شروط إنهاء الأعمال العدائية ، إذ أكدت مقترحات الحكومة

---

(١) اوبوتي : رئيس جمهورية اوغندا خلال المدة ١٩٦٦-١٩٧١ ، ولد في مقاطعة لانغو في الاقليم الشمالي لأوغندا ، انضم عام ١٩٥٧ الى المؤتمر الوطني لأوغندا وتم انتخابه عام ١٩٥٨ عضوا في المجلس التشريعي لانغو، اصبح رئيسا لمؤتمر الشعب الاوغندي عام ١٩٦٠، ثم زعيما للمعارضة البرلمانية خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٢ ، اصبح رئيسا للوزراء خلال المدة ١٩٦٢-١٩٦٦ ثم قائدا للحركة الاوغندية عام ١٩٦٦ والتي اطاحت بالرئيس موتيسا ، ثم اصبح رئيسا لأوغندا. ينظر: عبد الوهاب الكيالي،ج١، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(2) Zelenek Cervenka , Op. Cit. p.99.

(3) Ibid , p.100.

البيافرية على الإيقاف الفوري للحرب برا، وبحرا، وجوا، وفي جميع جهات الحرب ، وإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على الإقليم الشرقي، وتراجع جميع قوات الطرفين إلى مواقعها الاصلية، وأن يكون تحديد خطوات وقف إطلاق النار عن طريق قوة دولية محايدة، وتشكيل هيأة مشتركة من المراقبين العسكريين في المدن التي تنسحب منها القوات العسكرية الاتحادية، والقوات البيافرية، وأن يكون هناك إشراف دولي، لضمان عدم وصول إمدادات عسكرية إلى أي من الطرفين حتى تتم التسوية النهائية[١] .

أكدت الحكومة العسكرية الاتحادية في مقترحاتها ضرورة اتفاق الطرفين على يوم وساعة إيقاف اطلاق النار، وأن تقوم حكومة بيافرا قبل اثنتي عشرة ساعة من وقف إطلاق النار تراجع علني عن مبدأ الانفصال، وإصدار أوامرها لقواتها المسلحة بإلقاء السلاح عند حلول الساعة المتفق عليها، وأن تبقى قوات الطرفين في مواقعها نفسها عند حلول تلك الساعة ، فضلا عن قيام قوة مشتركة دولية بنزع سلاح قوات حكومة بيافرا قبل أربع وعشرين ساعة من موعد وقف إطلاق النار، وأن تتولى الحكومة العسكرية الاتحادية إدارة الأقاليم البيافرية المستسلمة بعد سبعة أيام من وقف إطلاق النار على أن تكون ادارة تلك الاقاليم قبل السبعة أيام تلك من قبل لجنة مؤقتة برئاسة شخص متنفذ من قبائل الايبو يتم تعيينه من قبل الحكومة العسكرية الاتحادية، وأن يكون القانون والنظام من مسؤولية الحكومة العسكرية الاتحادية ، فضلا عن ذلك، إعادة تجنيد جيش الايبو في الجيش الاتحادي، وإطلاق سراح أسرى الحرب[٢] .

(1) Zelenek Cervenka , Op. Cit. p.99.
(2) Ibid. pp.99-100.

رفض ممثلو الحكومة العسكرية الاتحادية مقترحات حكومة بيافرا ، إلا أن الأخيرة وافقت على المقترحات الثلاثة الأولى، والمقترح الأخير من مقترحات الحكومة العسكرية الاتحادية التي رفضت ذلك، وبينت أن على حكومة بيافرا أما القبول بالمقترحات جميعها، أو رفضها بالكامل[١] ، وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي فيما يخص شروط إنهاء الأعمال العدائية.

أما بالنسبة إلى المسالة الثانية التي تم الاتفاق عليها في المباحثات التمهيدية، وهي التسوية السلمية الدائمة للقضية النيجيرية، فقد قدم ممثلو الحكومة العسكرية الاتحادية ثلاث مقترحات لتحقيق السلام، وهي: الحفاظ على وحدة نيجيريا، وسلامتها الاقليمية، القضاء على أي تفرقة قبلية، وتحقيق المساواة، وتوفير الفرص السياسية، والاقتصادية لجميع النيجيريين دون استثناء، ومنع السيطرة الإدارية، والحكومية لإقليم معين، أو لمجموعة معينة على سائر أنحاء البلاد. أما ممثلو حكومة بيافرا فقد أكدت مقترحاتهم على اعتراف الحكومة العسكرية الاتحادية بجمهورية بيافرا المستقلة، وأن يكون هناك تعاون اقتصادي، وخدمات مشتركة بين البلدين ، وإجراء استفتاء شعبي في المدن المتنازع عليها خارج وداخل أراضي جمهورية بيافرا، إلا أن أي من الجانبين لم يوافق على مقترحات الطرف الآخر[٢] ، وبذلك فشل مؤتمر السلام في كمبالا، وفشلت الحكومة البريطانية لتسوية الأزمة بطريقة سلمية.

نستنتج من ذلك أن أسباب فشل مؤتمر السلام في كمبالا هو الاختلاف في الرأي بين الطرفين، إذ إنه يلاحظ إصرار ممثلي الحكومة الاتحادية في الحفاظ على وحدة الاتحاد النيجيري القائم، والقضاء على الحركة الانفصالية للإقليم الشرقي نهائياً، ومن

---

(1) Ezeobi Okechukwu Stanly ,Op. Cit.

(٢) بطرس بطرس غالي، **افريقيا وازمة الحركة الوحدوية**، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: ahram online.org.

جانب آخر تمسك ممثلو حكومة بيافرا برأيهم حول سيادة الدولة البيافرية الجديدة، وأولوية وقف إطلاق النار ، وقد سبب كل ذلك جميعه إلى فشل المؤتمر.

حاولت الحكومة البريطانية مرة أخرى إيجاد تسوية سلمية بين طرفي الحرب، ففي أوائل عام ١٩٦٩ أرسل هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني مبعوثا إلى لاغوس، وأديس أبابا للقاء الامبراطور هيلاسلاسي ، ويعقوب غاوون، وإمكانية إجراء مفاوضات جديدة للتوصل إلى حل سلمي بين الجانبين، وإنهاء الحرب الأهلية، ثم قام هارولد ويلسون بزيارة إلى لاغوس منذ السابع والعشرين، وحتى الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٦٩، ثم قام بزيارة أديس أبابا[١] ، وفي الثاني من نيسان من العام نفسه، بين هارولد ويلسون أمام مجلس العموم البريطاني أسباب زيارته لنيجيريا، إذ ذكر أن غرضه الرئيس من زيارته هو مناقشة المشاكل التي أثارت اهتمام مجلس العموم البريطاني مع مسؤولي الحكومة العسكرية الاتحادية، وأنه لم يقم بتلك الزيارة كوسيط بين الطرفين على اعتبار أن ذلك تدخل في شؤون النيجيريين، كما أكد أيضا استعداد الحكومة العسكرية الاتحادية بالاجتماع مع حكومة بيافرا، وإنهاء الحرب بشرط عدم المساس بوحدة نيجيريا، وسلامتها الاقليمية، وأوضح أيضا تأكيدها بضمان الأمن لقبائل الايبو، وتحقيق المساواة بين جميع القبائل النيجيرية، فضلا عن إمكانية وصول الإمدادات، والمعونات الإنسانية من الخارج إلى المدن التي تأثرت بالحرب ، ومن الجدير بالذكر أن هارولد ويلسون حاول الاجتماع مع اوجووكو إلا أن الأخير رفض ذلك بسبب المساندة، والدعم البريطاني للحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية أثناء الحرب الأهلية[٢]. ويلاحظ من ذلك أن زيارة ويلسون كانت فقط

(1) F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 35, 10 February, 1969;

(2) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(69), on Thursday, 3rd April , 1969, p.9.

لدراسة موقف الحكومة العسكرية الاتحادية، وحصوله على التسهيلات اللازمة لوصول الإمدادات، والمساعدات إلى تلك المدن.

لم تقتصر التسهيلات، والإمدادات التي قدمتها الحكومة البريطانية للحكومة العسكرية الاتحادية على المواد العسكرية، ومحاولة إيجاد حل سلمي بين الطرفين فقط، وإنما تعدى ذلك إلى وصول الإمدادات المالية، والغذائية، والطبية إلى المدنيين الذين عانوا من ويلات الحرب، ولكلا الجانبين الاتحادي، والبيافري، ففي عام ١٩٦٨ قدمت الحكومة البريطانية منحة مالية مقدارها مئة ألف جنيه استرليني إلى الحكومة العسكرية الاتحادية لإعادة إعمار المدن المنكوبة، فضلا عن قرض طويل الأجل قيمته مليون جنيه استرليني لإكمال عملية الإعمار[١] ، وفي آذار عام ١٩٦٩ أعلن سكرتير وزارة الخارجية البريطانية موريس فولي Maurice Foley (١٩٢٥-٢٠٠٢)[٢] أمام مجلس العموم البريطاني أن الحكومة البريطانية قدمت لكلا الطرفين منذ شباط عام ١٩٦٩ ما يقارب سبعة مئة ألف جنيه استرليني من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٩، قدمت الحكومة البريطانية قرضا آخر طويل الأجل مقداره سبعة مئة وخمسون ألف جنيه استرليني إلى الحكومة العسكرية الاتحادية[٣].

---

(1)Obi Iwuagwu , **Food Shortages Surviv Al Strategies and the Igbo of Southeastern Nigeria During the Nigeria Civil War**, The Journal of International Social Research, Vol. 5,No.22, 2012,pp.282-283.

(٢) موريس فولي: سياسي بريطاني، ولد في التاسع من تشرين الاول عام ١٩٢٥، انتخب كعضو في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٦٣ ، توفي فولي في الثامن من شباط عام ٢٠٠٢. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: en. wikipedia.org

(3) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(70), on Thursday, 13th January , 1970, p.3.

استمرت الحكومة البريطانية أثناء، وبعد انتهاء الحرب الأهلية بتقديم المساعدة إلى نيجيريا، ففي الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠، قررت الحكومة البريطانية تقديم مبلغ مقداره خمسة آلاف جنيه استرليني للإسعاف، وإعادة الإعمار في جميع مدن نيجيريا التي كانت مسرحا للحرب، كما أنها قامت بتزويد نيجيريا بعد انتهاء الحرب بعدد من العربات، والجرارات الزراعية، وكميات من الأدوية، ووسائل النقل، وعدد زراعية[١] . وبذلك فأن موقف الحكومة البريطانية لم يقتصر على الإمدادات، والمساعدات العسكرية التي قدمتها للحكومة العسكرية الاتحادية فقط، وإنما شمل المساعدات الإنسانية للذين عانوا من ويلات الحرب، وتأثروا بنتائجها.

أما بالنسبة لموقف الرأي العام البريطاني من الحرب الأهلية النيجيرية، فكان بحالة ترقب، ومتابعة من خلال الصحافة البريطانية، إذ قام عدد من الصحفيين البريطانيين بزيارة إلى نيجيريا، وأوضحوا في تقاريرهم غارات الحكومة العسكرية الاتحادية على الأراضي البيافرية، وما تعرض له أبناء قبائل الايبو من قتل، والتي أطلقوا عليها تسمية ظاهرة القتل الجماعي، مما أثار سخط الرأي العام البريطاني ضد الحكومة الاتحادية النيجيرية، وضد الحكومة البريطانية، وتدخلها في الحرب اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، فشهدت المدن البريطانية عدداً من الاحتجاجات، والمظاهرات الطلابية، وبدأ المتطوعون المدنيون وعدد من الأطباء يطالبون الحكومة البريطانية بالسماح لهم بمغادرة بلادهم لتقديم المساعدة إلى أبناء قبائل الايبو ، لكن

(1) Osita Ebiem, **Biafra and Britain the Only Accept able Apology**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.thenigerianvoice.com.

الحكومة البريطانية لم تغير من سياستها من أجل الحفاظ على مصالحها السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية[١] .

٢-موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب الأهلية النيجيرية:-

لا شك أن تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الشؤون النيجيرية بدأ قبل قيام الحرب الأهلية، فعند قيام الانقلاب العسكري الثاني في تموز عام ١٩٦٦، قام السفير الامريكي في نيجيريا البرت ماتيوز Albert Matthews مع المندوب السامي البريطاني في لاجوس فرانسيس كامبنج بروس Bruce Francis Kambenj بالتأثير على يعقوب غاوون لتغيير عبارات خطابه الذي يلقيه في الأول من آب عام ١٩٦٦، والذي كان ينوي اعلان انفصال الإقليم الشمالي في دولة مستقلة، وبعد اجتماع ابورى الذي عقد بغانا(سبق الحديث عنه)، وضح البرت ماتيوز لقادة الإقليم الشرقي معارضة الولايات المتحدة الامريكية لأي خطوة تتعارض مع توجهات الحكومة العسكرية الاتحادية[٢]، كما أظهرت معارضتها للحركة الانفصالية التي أعلنها الإقليم الشرقي في آيار عام ١٩٦٧، وحاول السفير الامريكي إقناع اوجووكو بعدم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ الانفصال[٣].

دعت الحكومة الامريكية منذ نشوب الحرب الأهلية النيجرية، وتطور المعارك بين الطرفين إلى إجراء المفاوضات، ووقف القتال ، ثم أصدرت الحكومة الامريكية قراراً بفرض حظر كامل على أنواع الأسلحة الامريكية كافة سواء للاتحاديين، أو

(1) James M. Clevenger, Op .Cit, pp.70-80;Auberon Waugh, **Britain and Biafra the Case for genocide examined**, Atay in formation network (Internet) on the link :archive.spectator.co.uk.

(2)Ibid ,pp.38-39.

(3) F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 23, 11 January 1969.

الانفصاليين وذلك لتجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى تعميق الصراع بين الطرفين المتحاربين، وحاولت إقناع حكومة بيافرا بأن إعلان انفصالهم قد فشل، ويجب التفاوض مع الحكومة الاتحادية، لإنهاء حالة المجاعة التي يمر بها البيافريين[١]، هذا هو الموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة الامريكية تجاه الحرب حتى أواخر عام ١٩٦٨، فعلى الرغم من إعلان الحظر على إرسال الأسلحة إلى طرفي الحرب، إلا أن الأسلحة الامريكية قد وجدت في صفوف القوات العسكرية الاتحادية، والقوات البيافرية عن طريق تجار أسلحة السوق السوداء الدولية.

غيرت الحكومة الامريكية من سياستها تجاه الحرب الأهلية النيجيرية عندما أصبح ريتشارد نيكسون Richard Nixon(١٩١٣- ١٩٩٤)[٢] رئيسا للولايات المتحدة الامريكية في تشرين الثاني عام ١٩٦٨، إذ أرسل بعثة في نهاية شهر تشرين الثاني برئاسة وكيل وزارة الخارجية نيكولاس دي كاتزنباخ Nicholas de Kazatnbach لزيارة الإقليم الشرقي لدراسة المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لإنهاء المجاعة التي كان يمر بها الاقليم، إلا أن كاتزنباخ أوضح أن حل أزمة نيجيريا يجب

(1) F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972,** Document 31, 4 February,1969 ; F.R.U.S, Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972, Document 35, 10 February,1969;Carl Singleton , **The Sixties in American Biafran War** , Atay in formation network (Internet) on the link: Salempress.com.

(٢) ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية واحد اعضاء الحزب الجمهوري، ولد في كاليفورنيا في التاسع من كانون الثاني عام ١٩١٣،مارس المحاماة بعد تخرجه من جامعة دوك عام ١٩٣٧، تدرج في عدد من المناصب المهمة حتى اصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية خلال المدة (١٩٦٩- ١٩٧٤)، توفي في الثاني والعشرون من نيسان عام ١٩٩٤. ينظر: اودو زاوتر ، **رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم**، ط١، لندن، ٢٠٠٦، ص٢٦١.

أن يظل أساسا في إطار محلي وإقليمي، ثم قام نيكسون بتعيين البروفسور كلارنس كلايد فيرجسون Clarence Clyde Ferguson نهاية شهر شباط مسؤولاً عن تنسيق إمدادات الإغاثة الدولية إلى ضحايا الحرب الأهلية النيجيرية، وعدم التدخل في الأمور العسكرية ، إلا أن فيرجسون قد فشل في مهمته لأنه لم يكن بإمكانه إيصال مواد الإغاثة للمدنيين المحاصرين دون توقف المعارك بين الطرفين[١].

حدثت في بداية عام ١٩٦٩ أزمة بين الولايات المتحدة الامريكية، وبين حكومة نيجيريا الاتحادية ، عندما وضعت حكومة نيكسون أربع طائرات نقل كبيرة تحت تصرف جماعات الإغاثة الإنسانية الكاثوليكية، والبروتستانتية، وأربع طائرات أخرى تحت تصرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل الإغاثة إلى ضحايا الحرب، إلا أن الحكومة العسكرية الاتحادية استنكرت هذا العمل لأنه سيؤدي إلى زيادة قدرة الانفصاليين في الحصول على الأسلحة من الخارج، ونقلها بواسطة تلك الطائرات الامريكية الثماني[٢]، كما قام يعقوب غاوون باستدعاء السفير الامريكي في لاغوس لبيان قرار حكومته، فأصدر السفير الامريكي بياناً أوضح فيه بأن الطائرات الثماني قد خصصت للإغاثة الإنسانية فقط، وأكد على اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية كسلطة شرعية وحيدة في البلاد، وأن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد أن المفاوضات بين الطرفين، وحل المسألة بصورة سلمية هو الحل المناسب لسلامة جميع النيجيريين[٣] .

(1) F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 44,21February,1969; James M. Clevenger, Op. Cit. p.139.

(2) F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 33, 7 February,1969; Jeffrey D. Blum, **Who Cares About Biafra Anyway**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.thecrimison.com.

(1)Marc Antoine Perouse de Montclos, **Humanitarian Aid and the Biafra War**, The Journal Africa Development,Vol.34,No.1, 2009, p.71.

أرسلت الولايات المتحدة الامريكية في الثامن من شباط عام ١٩٦٩ بعثة إلى نيجيريا برئاسة السناتور تشارلز ديجز Charles Diggs لدراسة الحقائق من قبل طرفي الحرب الأهلية، وخلال المباحثات التي أجرتها البعثة مع الحكومة العسكرية الاتحادية ركزت على دور الولايات المتحدة الامريكية في التدخل لفرض حظر دولي شامل على الأسلحة المقدمة من الدول الأخرى سواء إلى الحكومة العسكرية الاتحادية، أو إلى الحكومة البيافرية ، إلا أن الحكومة العسكرية الاتحادية رفضت ذلك لأنه سيؤدي فقط إلى عرقلة العمليات العسكرية لها بينما تستمر الإمدادات العسكرية لحكومة بيافرا ، وفي نيسان ١٩٦٩، وبعد الانتصارات التي حققتها الحكومة العسكرية الاتحادية في معاركها ضد حكومة بيافرا، أيدت الولايات المتحدة الامريكية وجهة نظر الحكومة العسكرية الاتحادية بمنع عمليات النقل الجوي الليلية للإمدادات التي تقدمها منظمات الإغاثة الدولية، ومن جانب آخر، فقد ألقت الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية تلك الإمدادات على فرنسا المؤيدة لحكومة بيافرا، إذ أعلن تشارلز أمام مجلس الشيوخ الامريكي في العاشر من نيسان عام ١٩٦٩ أنه شاهد طائرات فرنسية تهبط في مطار اولى البيافري، وعليها علامات الصليب الأحمر الدولي[١] .

ركزت السياسة الامريكية في الأيام الاخيرة من نهاية الحرب على الإمدادات، والمعونات الانسانية ، إذ أعلنت في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠ استعدادها لتجهيز ثماني طائرات لنقل المواد الغذائية، والأدوية إلى المدنيين في الإقليم الشرقي، كما تم الإعلان رسميا عن سفر دافيد نيوسن David Niusn مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الثاني عشر من كانون الثاني لإجراء مباحثات مع مسؤولي الحكومة الاتحادية حول عملية نقل المساعدات إلى البيافريين،

(2)Ibid,p.72.

كما تم تزويد وكالات الإغاثة الدولية بالمواد الغذائية، والأدوية لتوزيعها على الضحايا المدنيين من الجانبين بإشراف من الحكومة العسكرية الاتحادية[١] .

اظهر الرأي العام الامريكي تعاطفه مع أبناء قبائل الإقليم الشرقي في حربهم من أجل تكوين دولة مستقلة لهم، إذ قامت مظاهرات عدة اشترك فيها البيافريون، والامريكيون أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك لغرض تسهيل المساعدات الإنسانية إلى أبناء الإقليم الشرقي المحاصرين، كما تم تشكيل لجنة أطلق عليها اسم اللجنة الامريكية للحفاظ على حياة بيافرا مهمتها جمع التبرعات من الشعب الامريكي لتقديم المساعدة للضحايا البيافريين في الحرب الأهلية[٢] ، كما أنها ارسلت برقيات إلى الرئيس الامريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson (١٩٠٨- ١٩٧٣)[٣] تدعوه للتدخل لإنهاء الحرب ، وعلى إثر ذلك، استجابت الحكومة الامريكية نتيجة للضغط الشعبي ، واتضح دورها في الجانب الإنساني، إذ بلغ مجموع المساعدات الغذائية، والطبية الامريكية سواء كانت المقدمة من قبل الحكومة، أو من الجمعيات الخيرية الكاثوليكية، والبروتستانتية سبعين مليون دولار[٤] .

---

(1) Gillian Parker, **The Gentleman Rebel Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu (1933-2011)**, Atay in formation network (Internet) on the link:topics.time.com.

(2)Ibid.

(٣) ليندون جونسون: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية ومن قادة الحزب الديمقراطي، ولد في السابع والعشرون من اب عام ١٩٠٨ ، بعد عمله لمدة طويله في الكونغرس الامريكي اصبح نائب الرئيس رقم ٣٧، تولى الرئاسة بعد اغتيال جون كينيدي ، واستمرت مدة حكمه من ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٩، اصدر عدد من القوانين من اهمها قانون الحقوق المدنية وقانون الرعاية الصحية لكبار السن وللفقراء، توفي في الثاني والعشرون من كانون الثاني عام ١٩٧٣. ينظر: اودو زاوتر ، المصدر السابق، ص ٢٥١.

(1) Phil, Baum, Op. Cit.p.29.

نستنتج من ذلك كله، أن الولايات المتحدة الامريكية حاولت الاحتفاظ بسياسة الحياد خلال المعارك العسكرية بين الطرفين، لذلك فرضت حظرا على إرسال الأسلحة إلى طرفي الحرب ، كما كانت مؤيدة للحكومة العسكرية الاتحادية سياسيا، ودبلوماسيا، فضلا عن تركيزها على الجوانب الإنسانية، ومساهمتها مساهمة فعالة في الإمدادات الغذائية، والطبية إلى المدنيين، ومن كلا الجانبين خلال الحرب الأهلية.

٣-الموقف الفرنسي من الحرب الأهلية النيجيرية:-

لم تبدِ الحكومة الفرنسية منذ بداية الحرب الأهلية النيجيرية أي موقف رسمي، وإنما اكتفت بتقديم المساعدات الإنسانية التي تقدمها دولتا ساحل العاج، والغابون بوصفهما من الدول التي كانت تحت السيطرة الفرنسية' وما تحصل عليه حكومة بيافرا من أسلحة فرنسية، وبصورة غير رسمية من خلال تجار السوق السوداء الدولية للأسلحة، فضلا عن قيام بعض الشركات الفرنسية الرأسمالية بالحصول على امتيازات نفطية من حكومة بيافرا أثناء سيطرة الأخيرة على بعض المدن الغنية بالنفط في الإقليم الشرقي[١] ، ثم أعلنت الحكومة الفرنسية في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٦٨ قرارا بفرضها حظرا على إرسال أية أسلحة فرنسية إلى طرفي الحرب الأهلية كرد فعل على الإتهامات الموجهة لها من قبل الحكومة البريطانية بتزويد حكومة بيافرا بالأسلحة، وعلى الرغم من ذلك القرار إلا أن الحكومة الفرنسية قدمت المعونات، والمساعدات الانسانية للبيافريين حتى إن الأسلحة، والطائرات الفرنسية قد وصلت إلى البيافريين تحت واجهة المعونات الإنسانية[٢] .

---

(2) G. Martin, Op. Cit.p.122.

(1) The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 12th November , 1968, p.8.

أصدر مجلس الوزراء الفرنسي في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٦٨ بيانا جاء فيه: ((**أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن الدم المراق والآلام التي يتحملها الشعب البيافري منذ أكثر من عام لهو دليل على إرادتهم، وتصميمهم على تأكيد ذاتهم كشعب، وترى الحكومة الفرنسية أن الصراع الدائر حاليا في نيجيريا يجب أن يحل على أساس مبدأ حق تقرير المصير القومي للايبو، وضرورة اتخاذ إجراءاته التطبيقية**))[١]، وهذا البيان إن دل على شيء فإنما يدل على اعتراف الحكومة الفرنسية بحكومة بيافرا، ولكن ليس بشكل رسمي، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده شارل ديغول De Gaulle (١٩٥٨- ١٩٦٩) [٢] في التاسع من أيلول عام ١٩٦٨ اكد أن المشكلة البيافرية لا يمكن حلها حلا جذريا من خلال المعارك العسكرية، وإنما عن طريق تسوية سلمية مع الأخذ بنظر الاعتبار رغبات الشعب البيافري ، كما أكد أن أبناء قبائل الايبو يعيشون حياتهم، ولهم لغتهم الخاصة إلا إنهم يخضعون لحكم قبيلة أخرى في ظل الاتحاد الفيدرالي الواحد[٣] . يتضح لنا من ذلك أن ديغول أكد على ضرورة تحول الفيدرالية النيجيرية إلى الاتحاد الكونفدرالي لتحقيق استقلال بيافرا، والمحافظة في الوقت ذاته على العلاقات، والصلات بينهم، وبين الأقاليم النيجيرية الأخرى.

---

(2) M .S .Audu and others, Op. Cit ,p.116 ; Joseph E. Holloway, **The Biafran Civil War: The Politics of Hunger and Starvation** , Atay in formation network (Internet) on the link: Slaverebellion.org.

(٢) شارل ديغول: قائد عسكري فرنسي ورئيس جمهورية فرنسا، بدأ حياته السياسية عام ١٩٣٩ بعد استسلام فرنسا امام المانيا فواصل القتال بالتعاون مع بريطانيا اثناء الحرب العالمية الثانية، اصبح رئيسا للحكومة الفرنسية المؤقتة ثم تسلم الحكم عام ١٩٥٨ وحتى العام ١٩٦٩. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج٢،د. ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت، ص ٦٥٧.

(1) Tesi Moses, **Cameroon,France and Nigerian Civil War**, Atay in formation network (Internet) on the link: citation. Allacad.com.

عدت الحكومة العسكرية الاتحادية على إثر تلك التصريحات والبيانات أن فرنسا تقف وراء المساعدات التي تحصل عليها حكومة بيافرا في حربهم الاهلية، في حين أيدت السلطات البيافرية ما قدمته الحكومة الفرنسية تجاههم، وعبروا عن عرفانهم بجميلها من خلال الوسائل الإعلامية[١] .

استمرت فرنسا بتأييدها لحكومة بيافرا، وتزويدها بالأسلحة الفرنسية منذ منتصف تشرين الأول عام ١٩٦٨، وحتى نهاية الحرب الأهلية، وفي الثامن من كانون الثاني عام ١٩٦٩أرسلت فرنسا بعثة برلمانية فرنسية إلى لاغوس لمعرفة الحقائق في ساحات القتال، ولمناقشة الحكومة العسكرية الاتحادية حول تطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب البيافري إلا أن هذه البعثة فشلت في مهمتها [٢]، ثم قامت الحكومة الفرنسية خلال المدة بين السابع عشر والرابع والعشرين من آذار عام ١٩٦٩بتنظيم أسبوعا لإغاثة الأهالي المدنيين من ضحايا الحرب في المدن التي تسيطر عليها حكومة بيافرا[٣] ، وفي آذار عام ١٩٦٩، قام نامدي ازيكوي بزيارة رسمية إلى فرنسا لإجراء محادثات مع المسؤولين الفرنسيين حول موقف حكومتهم من الحرب، وأثناء اجتماع ازيكوي مع وزير خارجية فرنسا ميشيل دبريه Michelle Dbreh (١٩١٢-١٩٩٦)[٤] لم يستطع ازيكوي على تحديد واضح لفكرة حق تقرير المصير للبيافريين[١] .

(2) G. Martin, Op.Cit.p.126.

(3) Ibid,p.126-127; Emmanuel Salliot, Op.Cit,p.11.

(4) J.J . Stremlau , **The International Political of the Nigerian Civil War 1967-1970**, Princeton, 1977, pp. 230-231.

(٤) ميشيل دبريه: سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢ في باريس ، عضو مجلس الشيوخ خلال المدة ١٩٤٨ – ١٩٥٨، ثم وزيرا للعدل ١٩٥٨- ١٩٥٩، اصبح رئيسا للوزراء خلال المدة ١٩٥٩-١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٦ اصبح

أحدث استسلام قوات حكومة بيافرا للحكومة العسكرية الاتحادية في كانون الثاني عام ١٩٧٠ ردود فعل واسعة في فرنسا، إذ أعلنت الحكومة الفرنسية بأنها ستعمل بكل ما بوسعها لاستقبال اللاجئين البيافريين في الدول الأفريقية التي تفرض فرنسا سيطرتها عليها، كما أنها ستعمل على اقناع الامم المتحدة بزيادة عدد المراقبين الدوليين في مواقع الاستسلام لنيجيريا لمنع أي أعمال تعسفية ضد ابناء قبائل الايبو[٢]، ومن جانب آخر، أعلن اتحاد الشباب من أجل التقدم بيانا أكد فيه ((أن قضية بيافرا هي علامة على غفوة الضمير الأوربي الغربي))، كما طالبت حركة العمل الجامعية الحكومة الفرنسية بعقد مؤتمر يضم وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى لمنع عملية الإبادة التي يتعرض لها ابناء قبائل الايبو، في حين أعلنت منظمة الاتحاد الديمقراطي للعمل بأن فرنسا تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الأزمة منذ اعلان ديغول بتأييده لحق الشعب البيافري بتقرير مصيره، كما طالب بعض البرلمانيين الفرنسيين في بيان لهم الدول الأخرى للتدخل لمنع المذابح التي يتعرض لها أبناء الإقليم الشرقي، وعلى العكس من ذلك تماما، فقد اتخذت رابطة فرنسا نيجيريا موقفا مؤيدا للحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية[٣].

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الفرنسي المؤيد لحكومة بيافرا قد انعكس بشكل وبآخر على علاقاتها مع الدول الأخرى ، إذ حدثت أزمة بين فرنسا وبريطانيا نتيجة للمواقف المتناقضة للدولتين حول الحرب الأهلية، إذ نددت الحكومة البريطانية

وزيرا للمالية ثم وزيرا للخارجية عام ١٩٦٨ ووزيرا للدفاع خلال المدة ١٩٦٩-١٩٧٢. توفي في الثاني من اب عام ١٩٩٦. ينظرر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ٦٥٧؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: infosnap.org

(2) J.J . Stremlau, Op. Cit.p.232.

(3) Joseph E. Holloway, Op. Cit.

(1) G. Martin, Op. Cit.p.128; J.J . Stremlau, Op. Cit.p.245.

بالتأييد الفرنسي، والإمدادات العسكرية السرية التي قدمتها لحكومة بيافرا، وفي المقابل اتهمت الحكومة الفرنسية بريطانيا باشتراكها بالمذابح التي ارتكبتها الحكومة العسكرية الاتحادية النيجيرية ضد أبناء قبائل الايبو ، وتطورت الأزمة بين الجانبين الفرنسي، والبريطاني في شباط عام ١٩٦٩ أثناء المحادثات التي جرت في لندن بين وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية جان دي ليبوفسكي Jean de Abowski وبين وزير الدولة البريطاني للخارجية وشؤون الكومنولث لورد شالفونت Lord Chelfont ، إذ أكد وزير الخارجية الفرنسي باحتمال اعتراف الحكومة الفرنسية رسميا بجمهورية بيافرا بعد أن فشلت القوات العسكرية الاتحادية بفرض سيطرتها على الإقليم الشرقي بالقوة رغم الإمدادات العسكرية البريطانية إلى لاغوس. يتضح لنا من ذلك تأثير الحكومة الفرنسية على الحرب الأهلية من خلال امداداتها لحكومة بيافرا لا سيما الإمدادات العسكرية، وتطور الحرب بالنسبة للاتحاديين، والبيافريين[١].

اولا:- الجهود السياسية المبذولة في العودة الى الحكم المدني ١٩٧٠-١٩٧٥:-

أعلن يعقوب غاوون في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٠، وخلال الاحتفال بالذكرى العاشرة لاستقلال نيجيريا، انه بالإمكان تسليم السلطة إلى حكومة مدنية

(2) Ibid ,p.245 .

ضرورية لتحول البلاد من الحكم العسكري إلى الحكم المدني[١]، على وفق الأمور الآتية:

١-إعادة تنظيم القوات المسلحة.

٢-تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للأعوام (١٩٧٠-١٩٧٤)، وتعويض الخسائر التي سببتها الحرب الأهلية في البلاد.

٣-القضاء على الفوضى، والفساد في البلاد.

٤-إنهاء مشكلة المطالبة بإنشاء أكبر عدد من الولايات.

٥-إعداد دستور جديد للبلاد.

٦-توزيع الدخل الاتحادي على الولايات وفق نظام جديد.

٧-إجراء تعداد سكاني.

٨-تنظيم أحزاب سياسية على أساس وطني.

٩-تنظيم الانتخابات، وتشكيل حكومات جديدة على المستوى الاتحادي، والاقليمي[٢].

لقد أعطى يعقوب غاوون مسألة إعداد الدستور أولوية كبيرة، واقترح تعيين هيأة من المستشارين لإعداد مسودة الدستور الجديد، وحال انتهاء اللجنة من عملها يتم انتخاب جمعية دستورية لتقرير مستقبل البلاد، كما أوضح أن جميع النيجيريين يعبرون عن رغبتهم في العيش بوطن واحد بسلام وود بعضهم مع البعض، بغض النظر عن القبيلة أو الإقليم، أو العقيدة، وأنهم يطالبون بدستور يسمح باستمرار أمة واحدة قوية، وكبيرة قائمة على

(1)Abu Baker Siddigue Mohammed, **Obasanjo the Lust for Power and its Tragic Implications for Nigeria**, Center for Democratic Development Research and Training , Zaria ,Nigeria, March 2006,p.4.

(2)Ibid,pp.5-6 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.97.

أساس العدالة، والحقوق المتساوية لجميع النيجيريين[١]، ودعا أواخر عام ١٩٧١ إلى تبني نظام الحزب الواحد في نيجيريا، وأن يتم العمل لتأسيس الحزب الذي يكون برئاسته ، وفي اوائل عام ١٩٧٢ أرسلت وفود الى كل من مصر، وزائير، وغينيا لدراسة الأنظمة السياسية فيها لا سيما إنها تعمل وفق نظام الحزب الواحد، ومعرفة إمكانية تطبيقها في نيجيريا[٢].

تراجعت شعبية يعقوب غاوون منذ الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٣ عندما ثارت الشكوك حول جديته بإعادة البلاد إلى الحكم المدني، وتخلي العسكريين عن السلطة، وإعادة النظام الديمقراطي في البلاد، ففي الذكرى الثالثة عشرة لاستقلال نيجيريا في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٣ أوضح أنه يحذر من تهديد الاستقرار السياسي، والسلام الحالي، واللذان يؤديان بالبلاد إلى الدخول في مشاحنات سياسية عنيفة بدلا من التركيز على بلوغ أهدافها الرئيسة، وهي الوحدة القومية، والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي، وفي الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٤ أعلن أنه ليس من الواقعي، أن يتم تسليم السلطة إلى المدنيين عام ١٩٧٦، ولم يحدد موعدا آخر لذلك[٣] ، وبإعلان غاوون عن تراجعه بإعادة البلاد إلى الحكم المدني ازدادت حركة المطالبة بالتغيير، مما أدى إلى قيام الانقلاب العسكري الثالث في نيجيريا.

ثانيا:- عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية:-

١-الانقلاب العسكري الثالث في التاسع والعشرين من تموز ١٩٧٥:-

(1) Takehiko Ochiai, **Personal Rule in Nigerian Military Regimes**, Center for Peace and Development Studies, 2009, p.243.

(2) Ibid,p.243; Dudley Billy, Op.Cit.p.102.

(3) Nowa Omoigui, **The Murtala Mohammed Coup of 1975**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.waado.org.

على الرغم من أن يعقوب غاوون قد عاصر الحرب الأهلية النيجيرية خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠، ومحاولته بناء الدولة من جديد من خلال برنامجه المؤلف من تسع نقاط السابق الذكر، إلا أنه قد واجه انتقادات عديدة لفشله في مواجهة عدد من المشاكل، وسوء الإدارة لا سيما أن يعقوب غاوون قد اعتمد في إدارته على الحكام، وعدد من المستشارين، فضلا عن تراجعه لتسليم السلطة إلى الحكم المدني في البلاد، على إثر ذلك، واثناء تمثيله البلاد في اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في كمبالا، وقع الانقلاب العسكري الثالث في نيجيريا في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٧٥[١]، وكان المخططون لهذا الانقلاب هم الكولونيل يارا اردو(Yara Urdu)، والكولونيل دان سليمان (Dan Solomon)، والكولونيل أبراهيم بابا نجيدا Ibrahim Babanagida (١٩٤١ -)[٢]، والعميد دانجوما (Danjuma)[٣].

علم يعقوب غاوون بالانقلاب من خلال البيان الذي أذيع من راديو لاغوس، والذي أشارت فيه القوات المسلحة إلى حدوث تغيير في زعامة الحكومة العسكرية الاتحادية، فضلا عن أن الرئيس يعقوب غاوون لم يعد رئيسا للحكومة، أو قائدا عاما

---

(1) Ukana B.Ikpe, **Patrimonialism and Military Regimes in Nigeria**, The Journal African Association of Political Science, Vol.5,No.1,2000,p.146 ; Nowa Omoigui, The Murtala Mohammed Coup of 1975;Op. Cit.

(٢) ابراهيم بابا نجيدا: ولد عام ١٩٢٤ في ولاية النيجر، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي هناك، ثم درس في كلية التدريب في كادونا والاكاديمية العسكرية الهندية في الهند وفي المعهد الوطني للسياسات الاستراتيجية، تولى عدداً من المناصب في الجيش الى ان رقي الى رتبة لواء، وتولى عام ١٩٨٤ منصب رئيس أركان الجيش، اصبح رئيسا لنيجيريا في اب عام ١٩٨٥ من خلال انقلاب عسكري وأستمر رئيسا حتى اب عام ١٩٩٣. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op .Cit . p.48.

(3) Nowa Omoigui, **Military Rebellion of July 29,1975**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.dawodu.com.

للقوات المسلحة، وتم الإعلان عن مرتضى محمد رئيساً لنيجيريا، وقائدا عاما للقوات المسلحة[١]. وقد أعلن غاوون قبوله للتغيير الجديد في البلاد، وتعهد بالولاء للحكومة الجديدة، وفي الثلاثين من تموز عام ١٩٧٥، ألقى رئيس نيجيريا مرتضى محمد خطابا تضمن البرنامج السياسي للنظام الجديد الذي حدد نظام الحكم في البلاد بثلاث أجهزة وهي المجلس العسكري الاعلى، وهو المجلس التشريعي للبلاد وتكون برئاسة رئيس الدولة، والمجلس القومي للولايات الذي يضم جميع الحكام العسكريين للولايات، ويكون أيضا برئاسة رئيس الدولة، أما المجلس التنفيذي الاتحادي، فيضم المدنيين، والعسكريين ويتم تعيينهم كمفوضين اتحاديين للقيام بواجبات الوزراء، مع الاشارة إلى أن هذا المجلس برئاسة رئيس الدولة، أما السلطة القضائية، فقد أكدت الحكومة العسكرية الاتحادية احترامها لاستقلال القضاء وفقا لما جاء به دستور عام ١٩٦٣، إذ كانت المحكمة العليا الاتحادية هي أعلى سلطة قضائية في نيجيريا[٢].

أكد مرتضى محمد من خلال خطابه أيضا على إجراء بعض التغييرات في مجال الجيش، إذ أعلن عن استبعاد جميع أعضاء القوات المسلحة من درجة لواء فما فوق، إذ تم تعيين اولوسيجون اوباسانجو Olusegun Obasanjo (١٩٣٧-)[٣] رئيس اركان حرب القوات المسلحة، والعميد دانجوما لرئاسة أركان الجيش ،

(1) Takehiko Ochiai, Op.Cit. p.243.
(2) Dudley Billy, Op.Cit.pp.102-103.

(٣) اولو سيجون اوباسانجو: ولد في ايار في ايبوكوتا ، وهو من قبائل اليوروبا، تلقى تعليمه الثانوي في ايبوكوتا ، ثم درس في المدارس العسكرية النيجيرية وكذلك البريطانية، التحق بالقوات المسلحة عام ١٩٦١، واشترك في الحرب الاهلية النيجيرية خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠الى== ==جانب الحكومة العسكرية الاتحادية، تمت ترقيته الى عميد عام ١٩٧٢، تولى منصب رئيس الموظفين بعد انقلاب عام ١٩٧٥، ثم رئيسا لنيجيريا خلال المدة ١٩٧٦-١٩٧٩، وتم في عهده نقل السلطة من العسكريين الى المدنيين عام ١٩٧٩ ، تقاعد من الجيش في العام نفسه، عاد

والمقدم جون عيسى دوكو(John Issa Doku) لرئاسة أركان القوات الجوية، والعميد بحرى ادبلاناوا (Adblanawa) لرئاسة أركان القوات الجوية، وتولى م. د يوسف منصب المفتش العام للجيش[١]، فضلا عن ذلك، أصدر مرتضى محمد في اب عام ١٩٧٥ قرارا بالإفراج عن المعتقلين، والسجناء السياسيين الذين شاركوا بالانقلاب العسكري الأول في كانون الثاني عام ١٩٦٦، وأنهى مرتضى محمد خطابه بالتأكيد على الجوانب الآتية:-

١-معاقبة أي شخص يحاول العبث بالسلطة، والنظام.

٢-احترام الحكام السابقين، والاستماع لنصائحهم.

٣-أن حكومته هي حكومة عمل، وليست حكومة شعارات[٢] .

اتهم مرتضى محمد خلال أداء القسم الذي أداه الحكام العسكريون الجدد في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٧٥ العسكريين السابقين بأنهم أداروا ولاياتهم كما لو كانت اقطاعيات خاصة بهم، لذلك تم استبعادهم لسوء استخدامهم الاموال لولاياتهم، وكثرة الشكاوى، ومستوى المعيشة السيء، وسوء استخدام السلطة في الولايات[٣]، وعلى إثر ذلك أعلنت الحكومة العسكرية الاتحادية برنامجها المؤلف من ثلاث نقاط هي:-

---

الى مجال السياسة في منتصف عام ١٩٩٠، اصبح رئيسا لنيجيريا عام ١٩٩٩ ولمدتين لكل منهما اربعة اعوام، حاول اجراء بعض التعديلات على الدستور للسماح له بالترشيح للمرة الثالثة الا انه فشل في ذلك. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op. Cit . p.272-273.

(1) Nowa Omoigui, The Murtala Mohammed Coup of 1975;Op. Cit.

(2)Ukana B.Ikpe,Op.Cit.p.148.

(1) Rotimi T. Suberu, **Democracy in Divided Societies**, The Journal of Democracy ,Vol.4, No.4, 1993, p. 51.

١-إجراء عملية تطهير، وإحالة موظفي الخدمة المدنية الذين لم يكن لهم دور فعال خلال حكم يعقوب غاوون على التقاعد، فضلا عن حملة تطهير داخل الجيش من خلال تخفيض حجم الجيش الذي وصل عدده إلى ٢٧٠ ألف رجل بعد أن كان لا يزيد على عشرة ألاف رجل خلال عام ١٩٦٦.

٢-تشكيل عدد من اللجان لصياغة النظام السياسي في البلاد.

٣-اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسليم الحكم في نيجيريا إلى حكومة مدنية منتخبة، فضلا عن قيام مرتضى محمد في آب ١٩٧٥ بتعيين لجنة برئاسة ايو اريكفي (Iwo Arikva) أحد قضاة المحكمة العليا، لبحث مسألة إنشاء ولايات جديدة لتحقيق التوازن بين وحدات الاتحاد النيجيري ، وقد حددت واجبات هذه اللجنة بتحديد العدد المناسب لهذه الولايات، ووضع الأساس الاقتصادي للولايات المقترحة لتحقيق التوازن الاتحادي، وعلى إثر ذلك، حددت لجنة أريكفي بعض الأسس، والمقومات لتحديد الولايات الجديدة.

٤-أن تكون حكومة الولاية قريبة من الشعب شاعرة بمسؤولياتها.

٥-الاتفاق على التسمية لجميع الولايات.

٦-المحافظة على النظام الاتحادي للحكومة.

٧-تحقيق السلام في عموم مناطق البلاد.

٨-التناسق والتوافق داخل الاتحاد النيجيري.

٩-الحد من نشاط الأقليات داخل الولايات الجديدة[١].

كان أمام لجنة أريكفي أن تأخذ بالمطالب المقترحة لإنشاء الولايات ، إذ كان هناك مطلبان الاول: إنشاء ولايات جديدة وفقا لمعايير معينة كحدود المقاطعات، والحدود اللغوية، والعرقية لجماعات إلا أن اللجنة رفضت هذا المطلب، والثاني إنشاء ولايات معينة اقتطاعا من الولايات القائمة من أجل تحقيق التوازن، والتنمية المتساوية لجميع الولايات، فضلا عن تجنب الخضوع لسيطرة جماعة معينة، ومحاولة الاحتفاظ باستقلالها الذاتي في إدارة شؤونها، إلا أن اللجنة قد رفضت هذا المطلب أيضا لأنه يزيد من الانقسام بين النيجيريين[٢]، كما أعلنت لجنة اريكفي عن تقريرها الذي أكد على تقسيم الاثنتي عشرة ولاية إلى تسع عشرة ولاية، ولكل منها عاصمتها[٣]. والجدول رقم (٨) يوضح تلك الولايات وعواصمها الادارية.

جدول (٨) يوضح أسماء الولايات وعواصمها الإدارية [٤].

(1)Rotimi T. Suberu, Op. Cit. p. 357-356 ; John Simpkins, **The Role of Constitution-Building Processes in Democratization Case Study Nigeria**, International IDEA, Sweden,2004,p.3.

(2)Brian Smith, Op. Cit. p. 356.

(3)Rotimi T. Suberu, Op. Cit, p. 51.

(1) Elaigwu J. Isawa, **Gowon The Biography of a asoldier States man**, Ibadan, 1985, p.15.

ت	اسم الولاية	عاصمتها
١-	لاجوس	ايكاجو
٢-	كانو	كانو
٣-	كوارة	ايللورين
٤-	بندل	بنين
٥-	كادونا	كادونا
٦-	كروس ريفر	كالابار
٧-	ريفرز	بورت هاركورت
٨-	اوجن	ابيدكوتا
٩-	اوندو	اكورى
١٠-	اويو	ابياندا
١١-	ايمو	اوبرى
١٢-	انامبرا	اينوجو
١٣-	نيجر	جينستا
١٤-	سوكوتو	سلوكوتو
١٥-	بنوى	ماكودى
١٦-	بلاتو	جوس

١٧-	ماردتش	بادنتش
١٨-	برنو	مايدجورى
١٩-	جونجولا	بولا

اعلن مرتضى محمد بعد إعلان التقسيم الجديد للبلاد أن ثلاث مدن هي لاغوس، وكادونا، وبورهاركورت قد حددت كمدن خاصة للحكومة العسكرية الاتحادية[١] ، وأشار مرتضى محمد خلال خطابه في كانون الأول عام ١٩٧٥ إلى ضرورة تشكيل لجنة لصياغة الدستور من أجل توفير السلام، والاستقرار السياسي، والاقتصادي للبلاد، كما تم تحديد الأول من تشرين الاول عام ١٩٧٩ موعدا لتسليم السلطة في البلاد الى حكومة مدنية منتخبة، وهنا أعلنت الحكومة العسكرية الاتحادية بعض الخطوات، والإجراءات للعودة إلى الحكم المدني، ومنها إعداد دستور جديد للبلاد، ووضع الضوابط للأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات على المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات[٢]، وسيتم توضيح ذلك في المحور الثاني.

(1) Elaigwu J. Isawa, Op. Cit.p.158; Rotimi T. Suberu, Op. Cit,p.52.
(2) Ukana B .Ikpe ,Op .Cit. pp.149-150.

٢-الانقلاب العسكري الرابع في الثالث عشر من شباط عام ١٩٧٦.

شهدت نيجيريا انقلاباً عسكرياً آخر فاشلاً في الثالث عشر من شباط عام ١٩٧٦، قاده عدد من ضباط سلاح المشاة النيجيري أطلقوا على أنفسهم اسم الشبان الثوريين، ضد الحكومة العسكرية الثالثة، ولقي الرئيس مرتضى محمد مصرعه خلال الانقلاب، وتم الكشف عن الانقلاب عندما أذاع الكولونيل ديمكا (Dimka) مسؤول التربية الرياضية في الجيش النيجيري بيانا عسكريا أعلن فيه الإطاحة بنظام مرتضى محمد، واقصاء حكام الولايات عن مناصبهم، وطرد جميع الوزراء المدنيين(١)، كما أوضح قائد الفرقة الأولى في الجيش النيجيري الجنرال يوليوس الينى (Julius Alene) أن الانقلاب قد اقتصر على العاصمة لاغوس فقط، وأن الاضطرابات التي حدثت قامت بها مجموعة من الضباط الذين تم اعتقالهم، وكان من أسباب الانقلاب انتشار الفساد الحكومي، وسوء توزيع الثروة النفطية الذي أدى إلى التباين الكبير بين فئات المجتمع، فضلا عن الافتقار إلى الديمقراطية والحكم المدني(٢).

تطورت الاحداث السياسية في نيجيريا بعد أن تم القاء القبض في الخامس من آذار عام ١٩٧٦على منفذي الانقلاب وهم الكولونيل ديمكا وستة وثلاثون ضابطاً، على الرغم من محاولات ديمكا، ولمدة اثني وعشرين يوما من وقوع الانقلاب بعدم الظهور في الأماكن العامة، والابتعاد عما يجري في البلاد، وكأن لا علم له بأحداث الانقلاب ، إلا أنه أثناء إجراء التحقيق من قبل السلطات النيجيرية، اعترف ديمكا

(1)F.R.U.S, **Documents on Africa 1973-1976**, Document 35, 210 February, 1976 ; Nowa Omoigui, **Col Dimka 's Failed Coup Attempt**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.waado.org; Takehiko Ochiai,Op. Cit. p. 248.

(2)Ukana B. Ikpe , Op. Cit. p. 154.

بأنه كان على اتصال مع رئيس نيجيريا السابق يعقوب غاوون، وأجرى معه عدداً من المقابلات في لندن، وأن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على مدى علاقة يعقوب غاوون بالانقلاب، وهذا ما أكده رئيس الأركان العميد شيهو ياردو (Shehu Lardo) للصحافة في لاغوس من أن يعقوب غاوون كان على اتصال مع شخصية أخرى من منفذي الانقلاب، وهو الجنرال بيسالا (Pisala) وكيل وزارة الدفاع في الحكومة العسكرية الاتحادية[١].

أعلنت الحكومة العسكرية الاتحادية في بيان صحة اشتراك الجنرال بيسالا في الانقلاب، إذ قام ديمكا بمقابلة الجنرال بيسالا في منزله بلاغوس، وتمت مناقشة تفاصيل الانقلاب ، كما حاول الجنرال بيسالا إقناع ديمكا بأن هذا الانقلاب لا بد منه لتطوير الجيش، وتشكيل حكومة شيوعية، كما أنه اقترح له أسماء بعض الضباط المقيمين في مدن لاغوس، وكادونا، واونيتشا، وبنين، وغيرها من المدن ليناقش معهم أمور الانقلاب، أما اللقاء الآخر الذي حدث بين الطرفين، فقد تم في كادونا في منزل الجنرال بيسالا الذي أعلن قرار المجلس العسكري الأعلى بإنشاء الولايات الجديدة، وتغيير الحكام العسكريين السابقين، وطردهم في حالة إدانتهم بالفساد، واقترح بيسالا الانتظار لحين إعلان رئيس الدولة لهذين القرارين لتوفير الظروف المناسبة للانقلاب، وخلال اللقاء الثالث بين الجانبين الذي كان في لاغوس في الأول من شباط عام ١٩٧٦، تم تحديد موعد الانقلاب في الثالث عشر من الشهر نفسه[٢]، وأكد الجنرال بيسالا ضرورة التخلص، والقضاء على الجنرال مرتضى محمد

(1) Takehiko Ochiai,Op. Cit. p. 249 ; James Francis, **The History of Coup D'Etat in Nigeria**, Atay in formation network (Internet) on the link:info-nageria.blogspot.com ; Nowa Omoigui, The Murtala Mohammed Coup of 1975;Op. Cit.

(2)ABUBAker Siddigue Mohammed,Op.Cit,p.10;Ukana B. Ikpe ,Op.Cit.p.155.

، والجنرال أوباسانجو، والجنرال دانجوما، والعميد شيهو ياردو، فضلا عن تلقي ديمكا خلال اللقاء تعليمات قادة الانقلاب مؤكدة الأمور الآتية:-

١-أن يتولى مسؤولية العمليات العسكرية في كادونا كل من الكولونيل عمر (Umar)، والكولونيل ادامو (Adamu).

٢-أن يتولى مسؤولية العمليات العسكرية في ابادان، وايلورين الرائد جاجارا (Gagara) ، والرائد افولابى (Afolabi).

٣-يتولى كل من ديمكا، ودابانج (Dabang) مسؤولية العمليات العسكرية في العاصمة لاغوس[١].

ومن الجدير بالذكر أن احداث الانقلاب الفاشل لم تؤثر في الحكومة العسكرية الاتحادية، على الرغم من اغتيال مرتضى محمد ، فبعد إحدى وعشرين ساعة تم الإعلان عن القضاء على الانقلاب، وتعيين الجنرال اوباسانجو رئيسا جديدا لنيجيريا الذي تعهد بقيادة البلاد على الطريق الذي وضعه الجنرال مرتضى محمد ، فضلا عن إجرائه بعض التغييرات في المجلس العسكري الأعلى، إذ تولى هو منصب القائد العام للقوات المسلحة ومنصب رئيس الدولة، وتولى العميد شيهو ياردو منصب رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة[٢] ، وفي الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٦، أعلن المجلس العسكري الأعلى برئاسة اوباسانجو إجراء بعض التعديلات في الحكام العسكريين للولايات التسع عشرة، إذ تم تعيين الكولونيل أمين حاكما لولاية البورنو، والنقيب عبدالله حاكما لولاية البندل، والكولونيل جورج اينيه(George Aanyh) حاكما لولاية كاوارا، فضلا عن ذلك، فقد أجري تعديل في مجلس الوزراء

(1) Abu Baker Siddigue Mohammed,Op.Cit.p.10; Takehiko Ochiai, Op. Cit.p. 234.

(2) F.R.U.S, **Documents on Africa 1973-1976**,Document 210,17 February,1976;Ibid,p.11;Ibid,p.235.

في الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٧، إذ تم تعيين خمسة وزراء اتحاديين لملء الأماكن الشاغرة في المجلس التنفيذي الاتحادي، وكذلك تم تولي بعض الوزراء من المجلس التنفيذي الاتحادي مناصب مهمة في الجيش، ومن الجدير بالذكر أن هذا التغيير قد تميز بالاعتماد على عدد غير قليل من الشخصيات المدنية، وعدم الاعتماد على الشخصيات العسكرية، ويبدو أنها خطوة للانسحاب التدريجي للعسكريين من الشؤون السياسية تمهيدا لتسليم السلطة إلى المدنيين[١]، وهكذا انتهى الانقلاب العسكري الرابع بالفشل، واستمر العسكريون يحكمون البلاد، ومهدوا لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة.

ثالثاً:- التطورات السياسية الداخلية ١٩٧٨-١٩٧٩:-

١-قانون رفع الحظر عن النشاط السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية:-

أعلنت الحكومة العسكرية الاتحادية في الثلاثين من ايلول عام ١٩٧٨ قرارا برفع الحظر عن النشاط السياسي، فظهرت الى الوجود ما يقارب مئة وخمسين تنظيما سياسيا، إلا أن تسعة عشر تنظيما فقط تقدموا للتسجيل كأحزاب سياسية ، وتمت الموافقة على خمسة منها كأحزاب سياسية[٢]، وهذه الأحزاب هي:-

أ-الحزب الوطني النيجيري

The National Party of Nigeria

كان هذا الحزب هو تجمع مصلحي لرجال الأعمال النيجيريين ذوي التوجهات المحافظة، وكان هدفه إنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية، ضم الحزب في عضويته عدداً من الشخصيات البارزة في نيجيريا، ومنهم اليكس ايكويمي (Alex

(1)Doniel Adetoritse Tonwe, **Traditional Rulers and Local Government in Nigeria a Pathway to Resolving the Challenge** ,The Journal of Local Government , No.13,2013, p.133.

(2) John Simpkins, Op. Cit.p.3.

Aikhuema) و ك.و. مباديوي (K.W. Mbadioa)'وشوبا اوكاديجو(Shuba (Ocaditjo من قبائل الايبو، وأ. م اكينلوى (A. M. Akinloy)، وريتشارد اكينجيدي Richard Akingide (١٩٣١-)[١] من قبائل اليوروبا، وجوزيف توركا(Joeseph Torka) من قبائل التيف[٢].

عقد الحزب مؤتمره الأول في لاغوس في تشرين الثاني عام ١٩٧٨، وتم خلال المؤتمر اختيار الشيخ شاجاري Shagari (١٩٢٤-)[٣] وهو مزارع ثري من قبائل الشمال كمرشح للحزب في انتخابات الرئاسة النيجيرية، واليكس ايكويمي كمرشح لمنصب نائب رئيس الاتحاد النيجيري، وأ.م اكينلوى رئيسا للحزب، وأكد الحزب في منهاجه على تحقيق العدالة، والتعليم من خلال الإصلاحات التدريجية، وليست

---

(١) ريتشارد اكينجيدي: ولد في تشرين الثاني عام ١٩٣١ في ابادان ، دخل كلية ايل ايفي خلال المدة ١٩٤٣-١٩٤٩ ثم جامعة لندن ١٩٥٢-١٩٥٦، مارس المحاماة عام ١٩٥٦، اصبح عضوا للوفد النيجيري لدى الامم المتحدة عام ١٩٦٠، تولى عدد من المناصب منها الوزير الاتحادي للتعليم خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٦ ورئيسا لنقابة المحامين النيجيريين ١٩٧٠-١٩٧٣، وعضوا في مجلس الادارة في جامعة اوبافيمي اولوو ١٩٧٥-١٩٧٦، ثم وزيرا للعدل خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٣، سافر عام ١٩٨٤ الى خارج نيجيريا ثم عاد اليها عام ١٩٩٢ ومارس المحاماة من جديد، رشح عام ١٩٩٩الرئاسة نيجيريا كمرشح عن حزب الشعب الديمقراطي. ينظر: Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . pp.27-28.

(2)Larry Diamond, **Cleavage Conflict and Anxiety in the Second Nigerian Republic** ,The Journal of Modern African Studies, Vol.20,No.4,December 1982,pp.189-190.

(٣) شاجاري: ولد عام ١٩٢٤ في بلدة شاجاري في ولاية سوكوتو، اكمل تعليمه في كلية كادونا، أصبح عضوا لحزب المؤتمر الشمالي، ثم احد اعضاء مجلس النواب عام ١٩٥٤، اصبح خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٥، ثم رئيسا لنيجيريا في تشرين الاول عام ١٩٧٩ حتى كانون الاول عام ١٩٨٣. ينظر: Toyin Falola& Ann Genova, Op .Cit . p.325.

الجذرية ، وتأكيدا على أهمية الوحدة الوطنية رفع الحزب شعار أمة واحدة ، مصير واحد، رب واحد، فضلا عن اتباعه سياسة عرفت بـ (Zoning) أي توزيع المناصب القيادية في الحزب، والدولة وفقا لتقسيم نيجيريا لعدد من المناطق الرئيسة التي صنفها الحزب على أربع مناطق هي الشمال(المنطقة أ)، والغرب (المنطقة ب)، والشرق (المنطقة ج)، والأقليات (المنطقة د)[١].

ب – حزب الوحدة النيجيري The Unity Party of Nigeria

يعد هذا الحزب امتداداً لحزب جماعة العمل في الاقليم الغربي، أعلن تأسيسه بعد ساعات من إعلان رفع الحظر عن النشاط السياسي، كان بزعامة اوبافيمي اولوو ، وأكد الحزب في منهاجه على اعادة تنظيم، وتحديث الاقتصاد عن طريق التدرج، والتأكيد على التعليم المجاني، وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة من أجل توفير الغذاء، والخدمات الصحية، وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة[٢].

ج –حزب الشعب النيجيري The Nigerian Peoples Party

عرف هذا الحزب في بداية الأمر باسم النادي ١٩، والذي ضم في عضويته المعارضين لإنشاء محكمة استئناف شرعية اتحادية (هدف الحزب الوطني النيجيري)، وكانت فكرة النادي قائمة على أساس أن وجود ائتلاف من الأقليات في نيجيريا كفيل لمواجهة السيطرة التقليدية على الحياة السياسية من جانب القبائل الثلاث الكبرى، أي قبائل الهوسا فولاني، واليوروبا، والايبو، ونتيجة لحاجة النادي

(1) Larry Diamond, Cleavage Conflict and Anxiety…, Op.Cit, p.190 ; William D. Graf, **The Nigerian State Political Economy State Class and Political System in the Postcolonial Era**, London,1988,p.80.

(2) William D. Graf, Op.Cit.p.82 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.189.

١٩ للدعم المالي فقد اندمج مع النادي ٤٠٠، والذي كان بزعامة وزيري ابراهيم Waziri Ibrahim(١٩٢٦-١٩٩٢)[١].

وسرعان ما حدث الخلاف في صفوف الحزب، وذلك لإصرار وزيري ابراهيم على الاحتفاظ بمنصب رئيس الحزب، والمرشح في الوقت نفسه لانتخابات رئاسة الاتحاد النيجيري، فضلا عن انضمام نامدي ازيكوي إلى الحزب، فانقسم الحزب إلى قسمين الأول مؤيد لوزيري ابراهيم الذي قام بتشكيل حزب جديد عرف بحزب الشعب النيجيري العظيم ، والثاني أيد نامدي ازيكوي الذي احتفظ باسم الحزب الأول، وهو حزب الشعب النيجيري، ولم يختلف منهاج حزب الشعب النيجيري بزعامة ازيكوي عن منهاج الأحزاب الاخرى ، إذ أعلن أنه سيعمل على تحديث نيجيريا من خلال محاربة الفقر، والمرض، والجهل، وتوفير فرص العمل للجميع، وتحقيق الديمقراطية، والحرية، والمساواة، واحترام كرامة الإنسان، وحقوقه[٢].

د-حزب الشعب النيجيري العظيم

The Great Nigerian Peoples Party

كان هذا الحزب بزعامة وزيري ابراهيم الذي نشأ نتيجة انشقاق حزب الشعب النيجيري، رفع الحزب شعار(Politics without bitterness) أي سياسة بلا

---

(١) وزيري ابراهيم: ولد في شباط عام ١٩٢٦ في ولاية بورنو، اكمل دراسته في كادونا ، عمل خلال المدة ٩٥٣- ١٩٥٤ في الشركة الافريقية المتحدة في منطقة نهر بينوى، اصبح عضوا في مجلس النواب عام ١٩٥٩، تولى منصب وزير الصحة الاتحادية ثم وزير التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٠، انشا عام ١٩٧٨ حزب الشعب النيجيري، رشح في انتخابات الرئاسة للاتحاد عام ١٩٧٩ الا انه فشل فيها، توفي في تموز عام ١٩٩٢. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p.160.

(2)William D. Graf, Op.Cit.p.83 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.193.

مرارة، واكد في منهاجه تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء اقتصاد قوي، وضمان مستويات معيشة أفضل لكافة فئات الشعب النيجيري، بغض النظر عن الدين، أو العمر، أو القبيلة، إلا أن الحزب سرعان ما تعرض إلى الانشقاق بين أعضائه وانضمامهم إلى الأحزاب الأخرى نتيجة لزعامة وزيري ابراهيم التي وصفت بالدكتاتورية، وعدم قبوله لأي معارضة داخل الحزب[١].

هـ-حزب خلاص الشعب The Peoples Redemption Party

كان هذا الحزب بزعامة امينو كانو من الاقليم الشمالي، أطلق البعض على هذا الحزب اسم حزب البقايا، أي حزب الذين تبقوا بعد قيام الأحزاب الأربعة السابقة، واجه الحزب انشقاقاً كبيرا في صفوفه تمثل بالجناح المعتدل ذي التوجهات التوفيقية بزعامة امينو كانو ، و ص. ايكوكو(P. Ikuko) ، وجناح آخر متشدد ذي توجهات راديكالية بزعامة ميخائيل ايمود(Mikhail Aimod) ، وابو بكر ريمي Abo Baker Rimi (١٩٤٠-)[٢]، وبالعربي موسى Balarabe

(1) Falola Toyin & Julius Ihonvbaire, **The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic 1979-1984**, London,1985, pp.55-56.

(٢) ابو بكر ريمي: ولد عام ١٩٤٠ في ولاية كانو، درس في جامعة احمد بللو في زاريا عام ١٩٦١ ثم في جامعة لندن خلال المدة ١٩٧٢-١٩٧٤، تولى عدد من الوظائف او المناصب المهمة اذ عمل في الحكومة المحلية في كانو خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٦، وفي الوزارة الاتحادية للمعلومات خلال المدة ١٩٦٦-١٩٧٠، اصبح عضوا في الجمعية الدستورية ١٩٧٧-١٩٧٨ وهو احد الاعضاء المؤسسين لحزب خلاص الشعب عام ١٩٧٨، اصبح حاكما لولاية كانو خلال المدة ١٩٧٩-١٩٨٣، ثم اصبح وزير الاتصالات خلال المدة ١٩٩٤-١٩٩٥. ينظر: Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p316.

Musa(١٩٣٦-)[١] ، إذ حاول الجناح الراديكالي الحصول على اعتراف رسمي كحزب منفصل[٢].

أدى هذا الانشقاق في صفوف الحزب إلى الاخفاق في تنفيذ منهاجه الذي أكد على الديمقراطية الشعبية، والملكية العامة للقطاعات الرئيسة للاقتصاد، والموارد الطبيعية، وتوفير فرص عمل مناسبة للعمال مع إقرار حقهم في الأحزاب، ومشاركتهم في إدارة المشاريع العامة[٣].

٢-دستور عام ١٩٧٩:-

يعود إعداد دستور عام ١٩٧٩ إلى الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٥، عندما صدر مرسوم من الحكومة العسكرية الاتحادية بتشكيل لجنة إعداد مشروع الدستور، وتم تحديد موعد أقصاه سنة لإنهاء اللجنة من ذلك تمهيدا لعرض مشروع الدستور على الجمعية الدستورية التي يتم انتخابها لهذا الغرض، وضمت اللجنة في عضويتها خمسين عضوا من الخبراء في القانون، والسياسة، والاقتصاد، وعدداً من

---

(١) بالعربي موسى: ولد في اب عام ١٩٣٦ في ولاية كادونا، اكمل دراسته الاولية والثانوية في كادونا وزاريا، عمل في نيجيريا ككاتب ومدرس خلال المدة ١٩٥٥-١٩٦٠، وكمحاسب خلال المدة ١٩٦٩-١٩٧٠، اصبح حاكما لولاية كادونا لمدة سنة واحدة فقط عام ١٩٨١، وجه الانتقادات الى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية التي شهدتها نيجيريا في نيسان عام ٢٠٠٧. ينظر : Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p.237.

(2)William D. Graf, Op.Cit.pp.92-93 ; Dudley Billy, Op.Cit.p.195.

(3) Falola Toyin & Julius Ihonvbaire ,Op .Cit .p.63.

اساتذة الجامعات، وعدداً من رجال الأعمال والأطباء[١]، وكانت اللجنة برئاسة روتيمي ويليامز Rotimi Williams(١٩٢٠-٢٠٠٥)[٢].

انقسمت آراء أعضاء لجنة إعداد مشروع الدستور خلال اجتماعهم الأول إلى ثلاثة اتجاهات حول المبادئ العامة التي يجب الالتزام بها أثناء صياغة الدستور، إذ رأى الاتجاه الأول أنه ليس من الضروري النص على مشاركة كل الجماعات في الحكم على أساس أن هذا غير عملي، وإنما الاكتفاء بالنص على المعاملة المتساوية إشارة إلى الجماعات، أو الولايات بالتساوي، وعدم سيطرة قبيلة معينة على الحكم، أما الاتجاه الثاني، فقد كان معارضا للاتجاه الأول، إذ طالب بضرورة النص لمنع سيطرة بعض الأفراد سواء في الولايات، أو الاقاليم، وعلى المستويين الاتحادي، والاقليمي، بينما طالب الاتجاه الثالث بإلغاء الإقليمية العرقية من الحياة النيجيرية، وللتوفيق بين هذه الآراء، والاتجاهات، أوصت اللجنة باعتماد الطابع الاتحادي للدولة، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتشجيع الولاء الوطني، بغض النظر عن الاختلاط

(1) Daniel C .Back , **Managing a Plural Society The Boomerang Effects of Nigerian Federalism**, The Journal of Commonwealth and Comparative Politics, No.27, July,1989,p.11.

(٢) روتيمي ويليامز: ولد في كانون الاول عام ١٩٢٠ في لاغوس درس في كلية سلوين في بريطانيا، حصل على شهادة البكالوريوس في القانون عام ١٩٤٢، بعد عودته الى نيجيريا عين كمستشار للملكة، ثم تولى منصب اول رئيس لمجلس لاغوس وكذلك وزير حركة الشباب النيجيري، تولى خلال المدة ١٩٥٩-١٩٦٨ رئاسة نقابة المحامين النيجيرية، اصبح رئيس لجنة اعداد مشروع دستور عام ١٩٧٩ من قبل الحكومة العسكرية الاتحادية ، توفي في لاغوس في اذار عام ٢٠٠٥. ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit . p366.

العرقي، أو الثقافي، أو الديني في الاستحقاقات السياسية داخل نيجيريا، أو خارجها[١].

شكلت لجنة إعداد مشروع الدستور لجاناً فرعية لتسهيل عملها، ولكل لجنة مهامها، وواجباتها، ومن هذه اللجان:-

١-لجنة الأهداف الوطنية:

اقترح بعض أعضاء هذه اللجنة خلال اجتماعاتها بضرورة اعتماد ايديولوجية اشتراكية تقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والتوزيع، إلا أن لجنة إعداد مشروع الدستور رفضت هذا الاقتراح، وأكدت أنه كان هناك إصرار على اعتماد أيديولوجية معينة ورأوا أن الايديولوجية النيجيرية هي المعتمدة[٢].

٢- لجنة السلطة التنفيذية والتشريعية:-

حدثت مناقشات واسعة داخل هذه اللجنة حول منح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية لا سيما فيما يتعلق بالتعيين في المواقع المهمة على المستوى الاتحادي، كتعيين الوزراء الاتحاديين، وقيادات السلطة القضائية، وقيادة القوات المسلحة، وكانت هذه المناقشات قد دارت في محاولة للتخلي عن النظام البرلماني، والتوجه الى النظام الرئاسي، وتم الاتفاق بالأخذ بالنظام الرئاسي من أجل تعزيز الوحدة، والاندماج الوطني، ولأن النظام البرلماني يؤدي إلى تقسيم البلاد على أسس قبلية، وعرقية، وحزبية، كما اكدت اللجنة على مسألة مهمة، وهي أن الرئيس يعد محور جذب جميع القوى السياسية، والاجتماعية في نيجيريا، وتلتف حوله جميع القوى المشتركة في البلاد، فضلا عن ذلك، رأت اللجنة أن جميع فئات الشعب النيجيري يجب أن يكون

(1) Claude Phillips, **Nigerias New Political Institution 1975-1979**, The Journal .f Modern African Studies , Vol.18, No.1, London, 1980, p.8.

(2)Keith Panter Brick, , **Soldiers Oil the Poltical Transformation in Nigeria** , Frank Cass and Company Limited, 1978,p. 294.

لها رأي في اختيار من سيتولى السلطة التنفيذية، اي أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا مما يحقق الوحدة الوطنية[١].

٣-لجنة الأحزاب:

جرت مناقشات عديدة داخل هذه اللجنة حول الأحزاب ركزت على مسألتين: الأولى هو تحديد النظام المناسب لنيجيريا، هل هو نظام الحزب الواحد أو نظام التعددية الحزبية؟ والثانية أكدت الأحكام التي يجب إضافتها الى نصوص الدستور لضمان نشأة الأحزاب السياسية في نيجيريا وفقا لمبادئ، وأسس جديدة لتجنب مساوئ، وسلبيات الأحزاب السياسية في المدة السابقة، فضلا عن وضع الضمانات لنشأة الأحزاب السياسية على أسس وطنية، والابتعاد عن الصبغة الإقليمية، والعرقية[٢].

فيما يخص المسألة الأولى، فأن مبررات مؤيدي نظام الحزب الواحد هو أن نيجيريا كدولة تعددية عرقية، وثقافية، ودينية يجب أن تنتهج نظام الحزب الواحد، إلا أن أغلبية الآراء اتجهت إلى نظام التعددية الحزبية في نيجيريا لضمان إيجاد الحلول لمشاكل الأقليات في البلاد، ووفقا لذلك أخذت لجنة الأحزاب بنظام التعدد الحزبي في البلاد مع وضع ضوابط دستورية لضمان وطنية الأحزاب، فوضعت اللجنة شروطا يجب توافرها لقبول تسجيل أي حزب ،ومنها الآتي:-

١-تأكيد الحزب في أهدافه، ومنهاجه على الأهداف الوطنية الأساسية، وأن تكون شعاراته ذات أبعاد، وتوجهات قومية.

(1) Keith Panter Brick, Op. Cit. pp.294-295.

(2)Claude Phillips, Op. Cit. p. 5; Olusegun Obasanjo, **Constitution for National Integration and Development**, Printed by Odumosu, Lagos, Nigeria, 1989,p.104.

٢-أن ينتمي اعضاء اللجنة التنفيذية لأي حزب من ثلثي الولايات على الاقل[١] .

كما وضعت اللجنة شروطا لضمان وجود عدد محدد من الأحزاب السياسية، وهذه الشروط هي:-

١-أن يقوم مسؤول كل حزب بتسجيل أسمائهم، وعناوينهم لدى لجنة الانتخابات الاتحادية.

٢-إعلان كل حزب عن مصادر تمويله ،وعدم القبول بأي مصادر مالية أجنبية.

٣-أن تكون عضوية الأحزاب مفتوحة أمام جميع النيجيريين.

٤-عدم السماح لأي حزب بتشكيل قوات عسكرية.

٥-أن يكون انتخاب رئيس أي حزب علنيا.

٦-أن يكون مقر الحزب الرئيس في العاصمة الاتحادية.

٧-أن يكون أسم أي حزب قوميا، ولا يدل على أي مدلول عرقي، أو ديني.

٨-عدم السماح للتنظيمات غير الحزبية القائمة بالتحول إلى أحزاب سياسية[٢].

أما ما يخص المسألة الثانية حول نشأة الاحزاب على أسس وطنية، والابتعاد عن العرقية، فقد قررت اللجنة أن يتضمن الدستور نصوصا تتضمن شروط تكوين الأحزاب السياسية، ومن أهمها فرض الحظر على الجماعات العرقية من المساهمة، أو تمويل الأحزاب السياسية أو تمويل الحملات الانتخابية لأي مرشح في

(1) Claude Phillips, Op. Cit. pp.5-6; Lambert Uyi Edigin, **Federal Character and National Stability in Nigeria 1979-2000**, The Journal of Research in National Development, Vol.8,No.2, December,2010,p.10.

(2) Dudly Billy ,Op. Cit. p. 180;Olusegun Obasanjo , Op. Cit. p.104.

الانتخابات، فضلا عن عدم الاعتراف بشعارات، أو رموز تشير إلى مطالب عرقية، أو دينية، او تهتم بمساحة جغرافية معينة من نيجيريا[١]، وبذلك أخذت لجنة إعداد مشروع الدستور بنظام التعدد الحزبي، وتمت الموافقة على خمسة أحزاب سياسية فيما بعد .

٤-لجنة القضاء:

أثار الأعضاء المسلمون في هذه اللجنة مسألة التعايش معا في دولة لا تلتزم بدين معين، فعدوا ذلك أمرا بغيضا لأنهم يمثلون أغلبية السكان في الإقليم الشمالي، فطالبوا أن يتضمن الدستور الجديد قانونا اتحاديا للشريعة الإسلامية، كما طالبوا أن تضم المحكمة العليا الاتحادية اعضاءً أكفاء من المسلمين في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وأن يكون القضاة الذين يترأسون المحاكم في القضايا التي تخص الشريعة الإسلامية هم من المسلمين، إلا أن المعارضين رأوا أن الاعتراف بأن الإسلام دين الدولة الرسمي قد يؤدي إلى تأجيل النظر في مشروع الدستور الجديد، وتأجيل عودة البلاد إلى الحكم المدني، إلا أنه تم الاتفاق في نهاية الأمر على إنشاء محكمة الشريعة الاتحادية للاستئناف، وبذلك انتهت لجنة إعداد مشروع الدستور من مهمتها وقدمت تقريرها إلى الحكومة العسكرية الاتحادية في أيلول عام ١٩٧٦[٢].

شهدت نيجيريا إجراء أول انتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الدستورية في حزيران عام ١٩٧٧، أي بعد حوالي عام من انتهاء لجنة إعداد مشروع الدستور من

(1) Oyediran Oyeleye, Op. Cit. p.270; Olusegun Obasanjo ,Op. Cit.p.105.
(2) Laitin David, **The Sharia Debate, and the Origins of Nigeria Second Republic**, The Journal of Modern African Studies, Vol.13, No.2, London, 1982, p. 414; Dudley Billy, Op. Cit. p.164.

عملها، إذ تم توزيع مقاعد الجمعية الدستورية البالغ عددها ٢٠٣ مقعدا انتخابيا على تسع عشرة ولاية من ولايات نيجيريا[١] .

اتخذت الحكومة العسكرية الاتحادية بعض الإجراءات لاستبعاد المرشحين الذين تمت إدانتهم بالتهرب من دفع الضرائب، وجرائم الفساد، وسوء استخدام السلطة، كما لم يتم السماح لرجال القوات المسلحة بالترشيح، كما لم يسمح لموظفي حكومات الولايات، أو الحكومة العسكرية الاتحادية بالترشيح إلا في حالة تقديم استقالتهم من وظائفهم الرسمية[٢]، وعلى الرغم من تلك الإجراءات، إلا أن الجمعية الدستورية قد ضمت في عضويتها بعض الشخصيات السياسية التي تولت الحكم خلال المدة السابقة، ومنهم الشيخ شاجاري، والشيف اكنفوسيل(Akinfosile) ،والدكتور كنجسلي (Kingsley)، فضلا عن ذلك، فقد ضمت الجمعية في عضويتها امرأة واحدة وهي اكينرودى (Akenrudi)[٣].

أصدر رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية مرسوما لضم عشرين عضوا الى الجمعية الدستورية لتمثيل بعض القوى التي لم يتم انتخابها كممثلين عن العمال، ورجال التجارة، والصناعة، والصحافة، والتعليم، كما أصدر مرسوماً بتعيين اودو اودوما (Udoudom) رئيسا للجمعية الدستورية[٤].

عقدت الجمعية الدستورية جلستها الافتتاحية في السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٧، جرت خلالها مناقشة مشروع الدستور الذي قدمته لجنة إعداد المشروع،

(1) Abu Baker Siddigue Mohammed, Op.Cit.pp.12-13.
(2) Ibid,p.13; Laitin David,Op. Cit.p.165.
(3)Lodipo Adamclekan ,**Feralism in Nigeria Toward Federal Democracy**, The Journal of Federalism,No.21,Fall,1991,p.55; ABUBAker Siddigue Mohammed, Op.Cit.p.14.
(4)Claude Phillips, Op. Cit. p.6.

وخلال اجتماعات الجمعية كان الاهتمام الأول حول المسائل المتعلقة بالسلطة الاتحادية، وصلاحياتها، وعلاقتها بالولايات[١]، وبعد اجتماعات عدة، انتهت مناقشات الجمعية في كانون الثاني عام ١٩٧٨ بتأييد ما ورد في مسودة الدستور من منح الرئيس سلطات تنفيذية، وأن تكون نيجيريا دائرة انتخابية واحدة من أجل انتخاب الرئيس، وفي حالة عدم فوز مرشح لعدم حصوله على الأغلبية، تتم الانتخابات بين اثنين من المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، وفي منتصف شباط عام ١٩٧٨، عقدت الجمعية اجتماعا آخر تمت الموافقة خلاله على المقترحات التي وردت في مسودة الدستور فيما يتعلق بالنظام الرئاسي، ووضع ضوابط للأحزاب السياسية، والإبقاء على نظام التسع عشرة ولاية، وأن تعكس القوات المسلحة الصفة الاتحادية للبلاد، كما تمت الموافقة أن يكون شعار جمهورية نيجيريا هو الوحدة، والأيمان، والتقدم، وبذلك أقرت الجمعية الدستورية مشروع الدستور، وقدمته إلى الحكومة العسكرية الاتحادية في حزيران عام ١٩٧٨على أن يبدأ العمل به في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٩ تمهيدا لإجراء الانتخابات، وقيام الحكم المدني في البلاد[٢].

ووفقا لدستور عام ١٩٧٩، حددت صلاحيات السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وعلى المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، وكما يأتي:-

(1) Orlando E. Pacheco, **General Olusegun Obasanjo President 1976-1979**, Atay in formation network (Internet) on the link: www. Mongabay.com. Claude Phillips, Op. Cit. p.7.

(2) Claude Phillips, Op. Cit. p.5-6 ; Ebere Osieke, **The Federal Republic of Nigeria**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.thomasfleiner.ch.

١-السلطة التشريعية :

وضع الدستور السلطة التشريعية على المستوى الاتحادي بيد الجمعية الوطنية التي تتألف من مجلسين هما: مجلس الشيوخ الذي يتألف من ٩٥ عضوا بالانتخاب المباشر على أن يكون هناك خمسة شيوخ في كل ولاية من الولايات التسع عشرة، وشيخ يمثل العاصمة الاتحادية، كما حددت مدة المجلس بأربعة أعوام، أما مجلس النواب الذي يتألف من ٤٤٩ عضوا، فيتم انتخاب رئيس المجلس، ونائبه من بين اعضاء المجلس[١]، فضلا عن ذلك، فقد حدد الدستور شروطا للمرشحين لمجلسي الجمعية الوطنية، منها المواطنة النيجيرية، وأن يكون عمره ثلاثين عاما على الأقل بالنسبة لمجلس الشيوخ، وواحداً وعشرين عاما على الأقل لمجلس النواب ، فضلا عن السلامة العقلية، والجنائية، والمالية، كما منع الدستور الجمع بين عضوية الجمعية الوطنية، أو عضوية أي هيأة تنفيذية، كما حدد الدستور مدة انعقاد الجمعية الوطنية بأن لا تقل عن ١٨١ يوما في العام، ومدة ولاية الجمعية بأربعة أعوام من تاريخ أول جلسة لمجلسيها، كما وضح الدستور صلاحيات للجمعية الوطنية بتشريع القوانين لتحقيق السلام، والنظام، وتنحية رئيس الجمهورية، أو نائبه، وإجراء التحقيقات، أو الأمر بذلك في أي شأن يتصل بالأمور التشريعية لها، ومن حق مجلس الجمعية فرض غرامة على من يمتنع الحضور للإدلاء بما لديه من معلومات تتصل بموضوع التحقيق[٢].

أما على مستوى الولايات، فقد وضع دستور عام ١٩٧٩ السلطة التشريعية في الولاية بيد مجلس الجمعية الذي يتكون بالانتخاب المباشر لأعضائه ، وعلى هذا

(1) E. Michael Joye & Kingsley Igweike, **Introduction to the 1979 Nigerian Constitution**, London 1982, p. 143; Olusegun Obasanjo, Op. Cit.p.133.

(2)Falola Toyin & Julius Ihonvbaire ,Op .Cit ,p.33;Ladiop Adamclekan,Op. Cit, p. 59; Daniel C .Back, Op. Cit .p. 26.

المجلس مراعاة سيادة التشريع الاتحادي، واشترط في المرشح لعضو مجلس الجمعية في الولاية شروطا مماثلة للمرشح لعضوية الجمعية الوطنية، وأيضا حددت مدة ولايتها بأربعة أعوام على أن لا تقل مدة انعقادها عن ١٨١ يوما في العام[١]، نجد من ذلك ان هناك تشابهاً الى حد كبير في السلطة التشريعية سواء على المستوى الاتحادي، أو على مستوى الولايات.

٢-السلطة التنفيذية:

كانت السلطة التنفيذية على المستوى الاتحادي برئاسة رئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ونص الدستور على ضرورة وجود نائب للرئيس، كما حدد الشروط التي يجب توافرها في المرشح للرئيس، أو نائبه بأن يكون مواطنا نيجيريا بالميلاد، وأن لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاما، ويتم ذلك من خلال الانتخاب المباشر، كما يقوم الرئيس باختيار الوزراء، وتعيينهم على أن يصادق مجلس الشيوخ على تلك التعيينات ، وفي حالة عدم مصادقة مجلس الشيوخ خلال مدة واحد وعشرين يوما تعد تلك التعيينات صحيحة، ومن أجل تحقيق الوحدة الوطنية، كان عليه ان يقوم بتعيين وزير واحد على الأقل من كل ولاية من الولايات التسع عشرة، ولا يحق للرئيس، أو أي من وزرائه، أن يكونوا اعضاءً بمجلس الشيوخ، أو النواب، كما حدد الدستور مدة ولاية الرئيس، ونائبه بأربعة أعوام تبدأ من أداء اليمين الدستوري، وتم منح رئيس مجلس الشيوخ صلاحية عزل، أو بقاء الرئيس، أو نائبه بسبب العجز عن أداء

(1) Dudley Billy, Op. Cit. p.152; Sama'ila Abdullahi Mohammed, **The Practical Application of Indigene-Ship and Place of Origin Derogates from A common Nigeria an Citizen Ship and Violates Fundamental Rights1**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.gamji.com.

مهامه، إذ يقوم بتعيين اعضاء اللجنة الطبية، والاعتماد على تقرير اللجنة في الاستمرار بعمله، أو عزله[١].

ومنح دستور عام ١٩٧٩ رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، منها التصديق على القوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما، وفي حالة اعتراض رئيس الجمهورية على القانون خلال تلك المدة، فإن إصداره يتطلب موافقة أغلبية الثلثين لمجلسي الجمعية الوطنية ، فضلا عن تقديم مشروع الموازنة السنوية للاتحاد النيجيري إلى الجمعية الوطنية لإقرارها، وإعلان حالة الطوارئ في جميع نيجيريا، أو في جزء منها بعد إصدار إعلان في الجريدة الرسمية للدولة، وإرسال نسخة منها إلى رئيسي مجلس الشيوخ، والنواب للاجتماع، والموافقة على إعلان حالة الطوارئ، أو رفضه على أن تكون الموافقة بأغلبية الثلثين لكل مجلس من مجلسي الجمعية الوطنية، وتنتهي حالة إعلان الطوارئ بقرار ينشره الرئيس في الجريدة الرسمية للدولة بعد مرور ستة أشهر من الإعلان، كما منح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين وزير الدفاع، وقادة فرق القوات المسلحة، وتخفيف العقوبة، أو تأجيل تنفيذها، نجد من ذلك أن السلطة التنفيذية على المستوى الاتحادي قد تركزت بيد رئيس الجمهورية من خلال الصلاحيات التي منحها الدستور له[٢] .

أما السلطة التنفيذية على مستوى الولايات، فقد حل حاكم الولاية محل رئيس الدولة من خلال إجراء انتخابات عامة مباشرة في الولاية ، كما كان له نائب، وعدد من الوزراء يعينهم الحاكم، وحددت أيضا مدة ولاية الحاكم بأربعة أعوام، ويجوز انتخابه مرة واحدة فقط، ووفقا لدستور عام ١٩٧٩ كانت السلطة التنفيذية في الولاية

(1)Keith Panter Brick, Op. Cit. pp.313-314; Amaju Paphael Aondofa, **Right of Expression Under the Nigerian Constitution Issues and Challenges**, University of Ilorin, Nigeria, May,2011,p.14.

(2)Ibid, pp.315-316; Ebere Osieke ,Op. Cit.

بيد حاكمها يمارسها بنفسه، أو من خلال نائبه، ولا يجوز لحاكم الولاية، أو نائبه، أو وزرائه اعضاءً في الوقت نفسه في مجلس الجمعية في تلك الولاية[١].

٣-السلطة القضائية:

اتجه دستور عام ١٩٧٩ إلى الأخذ بالنظام القضائي الموحد، أي أن المحكمة العليا في الاتحاد، والمحاكم العليا في الولايات لها سلطة بحث المسائل التي تعرض عليها وفقا للقوانين التي تصرها الجمعية الوطنية، أو قانون يصدر من جمعية الولاية، كما اتجه النظام القضائي وفقا للدستور إلى تحقيق التوازن لجميع فئات الشعب النيجيري، وتحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية، والتشريعية من بين كلا السلطتين، والمواطن النيجيري من جهة أخرى[٢] ، ووفقا لدستور عام ١٩٧٩، تكونت السلطة القضائية على المستوى الاتحادي من عدد من المحاكم، وهي الآتية:

١-المحكمة العليا: وتتألف من رئيس قضاة نيجيريا، وعدد لا يقل عن خمسة عشر قاضياً اتحادياً، وتعمل وفقا للقوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية، ولها صلاحية النظر، والحكم في أي نزاع ينشأ بين الاتحاد، واحدى الولايات، أو بين الولايات نفسها، وكذلك النظر في المسائل التي تصدرها الجمعية الوطنية لا سيما المسائل الجنائية[٣].

٢- محكمة الاستئناف الاتحادية: وتتألف من رئيس، وعدد من القضاة لا يقل عن تسعة قضاة، وتعمل وفقا للقوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية، ولها صلاحية النظر، والحكم في الاستئناف في احكام المحاكم العليا في الولايات ،وذلك في حالات معينة منها عندما يتعلق الاستئناف بأسئلة تتعلق بتفسير القوانين سواء في المرافعات

(1)Dudley Billy, Op. Cit. pp.156-157. Olusegun Obasanjo, Op. Cit.p.137.
(2) Ibid, pp.156-159.
(3) Laitin David ,Op . Cit .p. 157; Olusegun Obasanjo, Op. Cit.p.140.

المدنية، أو الجنائية، والنظر في أحكام تتعلق بمدى صحة انتخاب الشخصيات الرسمية، أو اعضاء المجالس التشريعية، فضلا عن إصدار أحكام في مرافعات جنائية تكون المحكمة العليا قد أيدت حكم الإعدام الذي اقرته محكمة أخرى، كما نص الدستور أن أحكام محكمة الاستئناف الاتحادية تنفذ في أي مكان في نيجيريا من خلال المحكمة العليا في ذلك الجزء من البلاد، وعلى جميع الاشخاص، والسلطات كما لو كانت تلك الأحكام صادرة من المحكمة العليا ذات الاختصاص في المكان نفسه(١).

٣-المحكمة الشرعية الاتحادية للاستئناف: وتتكون من المفتي الأكبر الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ونائبه، وإلى جانبه عدد من أعضاء الإفتاء، لا يقل عددهم عن ثلاثة، وتعمل في ظل القوانين التي تصدرها الجمعية الوطنية، ومن اختصاصات هذه المحكمة النظر في أحكام قانون الأحوال الشخصية كالزواج، والوصية، وكذلك عندما يكون جميع أطراف المرافعة من المسلمين، وتنفذ أحكام هذه المحكمة في أي جزء من أجزاء نيجيريا الاتحادية(٢).

أما السلطة القضائية على مستوى الولايات، فتتمثل بالمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف الشرعية الاتحادية، أو أي محاكم أخرى يتم انشاؤها في الولاية في ظل هذا الدستور، ويقوم حاكم الولاية بناءً على توجيه لجنة الخدمات القضائية(٣) بتعيين

(1) Laitin David ,Op . Cit .p. 157; Olusegun Obasanjo, Op. Cit.p.140.
(2) Dudley Billy, Op. Cit. pp.160; Ibid.144.

(٣) لجنة الخدمات القضائية : نص دستور عام ١٩٧٩ على تشكيل هذه اللجنة التي تتألف من رئيسا لها ورئيس قضاة نيجيريا ورئيس محكمة الاستئناف الاتحادية والمفتي العام والنائب العام للحكومة الاتحادية ورئيس اللجنة القضائية بمجلسي الشيوخ والنواب وأعضاء اخرون، وحددت مهمتها بتقديم المشورة الى رئيس الجمهورية في اختيار المرشحين لتولي المناصب القضائية كقضاة المحكمة العليا ورئيس محكمة الاستئناف الاتحادية والمفتي العام ، فضلا عن تقديمها==

رئيس قضاة الولاية، والمفتي الاكبر للولاية بعد المصادقة من قبل أغلبية أعضاء مجلس الجمعية، كما يقوم الحاكم وبناءً على توصية لجنة الخدمات القضائية للولاية بتعيين قضاة المحكمة العليا، وقضاة المحكمة الشرعية للاستئناف في الولاية، وتتكون السلطة القضائية في الولايات أيضا من عدد من المحاكم منها المحكمة العليا التي تضم رئيس القضاة، وعدداً أخر من القضاة، وتعمل في ظل قانون يصدره المجلس التشريعي للولاية ، وكذلك المحكمة الشرعية للاستئناف، والتي تضم القاضي الأكبر، وعدداً آخر من القضاة، وتستمد سلطتها وفقا للقانون الذي يصدره المجلس التشريعي للولاية(١).

وبعد إصدار دستور عام ١٩٧٩، وتحديد صلاحيات السلطات الثلاث للبلاد (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) ، لم يبق أمام نيجيريا للانتقال إلى الحكم المدني سوى خطوة واحدة، وهي إجراء الانتخابات، وعلى المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات.

٣-انتخابات عام ١٩٧٩ واستلام الحكم المدني السلطة:

تعود عملية الاعداد لانتخابات عام ١٩٧٩ إلى أواخر عام ١٩٧٨، عندما أصدرت الحكومة العسكرية الاتحادية قرارا برفع الحظر عن النشاط السياسي، والذي أدى إلى ظهور احزاب سياسية عدة، وتم الاعتراف بخمسة أحزاب فقط، ولتسهيل عملية الانتخابات تم تشكيل اللجنة الانتخابية الاتحادية التي أدت دورا كبيرا في إدارة

==التوصيات لرئيس الجمهورية للتعيين في وظائف نائب رئيس محكمة الاستئناف الاتحادية ومفتي محكمة الشريعة الاتحادية للاستئناف، وكذلك تقديم المشورة لحاكم الولاية في التعيين في وظيفة رئيس قضاة الولاية فضلا عن الرقابة على الوظائف الادارية. ينظر: .

Toyin Falola& Ann Genova, Op. Cit . p.183.

(1) Dudley Billy, Op. Cit. pp.160; Olusegun Obasanjo, Op. Cit.p.145.

الانتخابات في نيجيريا من حيث اعداد قوائم الناخبين، والمرشحين، وتحديد الدوائر الانتخابية، وتحديد مواعيد الانتخابات، والإشراف على عملية التصويت، وإعلان النتائج[١].

أعلنت اللجنة الانتخابية في نيسان عام ١٩٧٩ مواعيد إجراء الانتخابات تمهيدا لنقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين، فتقرر إجراءها لمدة لا تتجاوز ستة أسابيع، إذ حدد يوم السابع من تموز عام ١٩٧٩ موعدا لانتخابات مجلس الشيوخ، والرابع عشر من تموز لانتخابات مجلس النواب، والحادي والعشرين من تموز انتخابات مجالس الجمعية للولايات، وفي الثامن والعشرين من تموز انتخابات حكام الولايات، وفي الحادي عشر من آب موعدا لانتخابات رئاسة الاتحاد، فضلا عن تحديد أوائل حزيران موعدا لتقديم طلبات الترشيح[٢].

واجهت الأحزاب السياسية ومرشحيها صعوبة كبيرة في تقديمهم إلى اللجنة الانتخابية الاتحادية وذلك لكثرة المناصب، والمقاعد المتنافس عليها، إذ كان هناك إلى جانب منصب رئيس الاتحاد، ونائبه مناصب حكام الولايات، ونوابهم في تسع عشرة ولاية، ومقاعد مجلس الشيوخ، والنواب، ومقاعد مجالس الجمعية في الولايات، لذلك لم تتمكن الأحزاب السياسية من التقدم بمرشحين لجميع المناصب، والمقاعد، أما بالنسبة لمرشحي منصب رئاسة الاتحاد، ونائبه فقد اختار كل حزب مرشحه، إذ تم اختيار اوبافيمي اولوو كمرشح عن حزب الوحدة النيجيري، ونامدي ازيكوي عن

(1) Abu Baker Siddigue Mohammed, Op. Cit .p. 14.

(2) Ibid,p.7-8; The Library of Congress Country Studies, **Nigeria the Second Republic 1979-1983**,2001 Atay in formation network (Internet) on the link: workmal.com.

حزب الشعب النيجيري، والشيخ شاجاري عن الحزب الوطني النيجيري، وامينو كانو عن حزب خلاص الشعب، ووزيري ابراهيم عن حزب الشعب النيجيري العظيم[١].

اتجهت اللجنة الانتخابية الاتحادية بعد ذلك إلى إعداد قوائم الناخبين، ومن المشاكل التي واجهتها اللجنة بهذا الخصوص هو عدم وجود تعداد دقيق، ومقبول للسكان لما يحيط بعملية التعداد السكاني من مشاكل، وجدل سياسي، كما حدث أثناء تعداد عام ١٩٦٢-١٩٦٣، لذلك اعتمدت اللجنة في عملها على محل الإقامة الدائم، إلا أن ذلك أدى إلى حدوث أخطاء اثناء الانتخابات تمثلت بانخفاض عدد المصوتين في انتخابات عام ١٩٧٩ قياسا مع انتخابات عام ١٩٥٩، وعلى الرغم من الصعوبات، والمشاكل التي واجهتها اللجنة الانتخابية الاتحادية، إلا أن الحملات الانتخابية قد تميزت بالهدوء، وسيادة النظام لا سيما بعد إصدار الحكومة العسكرية الاتحادية ما عرف بمرسوم النظام العام لتنظيم اللقاءات، والتجمعات العامة، فضلا عن تحذير رئيس الجمهورية اوباسانجو بأنه لا يتهاون مع أي شخص يسبب اضطرابا للأمن، والنظام العام، وبذلك بدأت عملية الانتخابات ابتداءً بالانتخابات التشريعية، وعلى المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، وحسب المواعيد التي حددتها اللجنة الانتخابية الاتحادية[٢] .

١-الانتخابات التشريعية:-

أجريت هذه الانتخابات لتشكيل المؤسسات التشريعية على مستوى الاتحاد، أي الجمعية الوطنية بمجلسيها الشيوخ، والنواب، ومستوى الولايات مجالس الجمعية، وعلى المستوى الاتحادي، جرت انتخابات مجلس الشيوخ في السابع من تموز عام

(1)Jean Herskovits, **Democracy in Nigeria**, The Journal Foreign Affairs, Vol.58, No,2, 1980, p.321.

(2) Henry Bienen, **Political Conflict and Economic Change in Nigeria**, London,1985, p.153-159.

١٩٧٩ لاختيار خمسة وتسعين عضوا، والتي جرت على أساس المساواة بين الولايات، أي بواقع خمسة اعضاء عن كل ولاية[١] ، والجدول رقم (٩) يوضح نتائج انتخابات مجلس الشيوخ .

جدول (٩) نتائج انتخابات مجلس الشيوخ[٢]

اسم الحزب	عدد المقاعد
الحزب الوطني النيجيري	٣٦
حزب الوحدة النيجيري	٢٨
حزب الشعب النيجيري	١٦
حزب الشعب النيجيري العظيم	٨
حزب خلاص الشعب	٧
المجموع	٩٥

أما انتخابات مجلس النواب التي أجريت في الرابع عشر من تموز من العام نفسه لاختيار ٤٤٩ عضوا، فكان من المفترض أن يكون هناك نائب عن كل ١٢٤ ألف نسمة، إلا أن هذه النسبة لم تكن ثابتة في جميع الولايات التسعة عشرة بسبب الحدود الإدارية المختلفة لكل ولاية، ولم تتحقق هذه النسبة إلا في ست ولايات، وهي انامبرا، واوندا، واويوا، وتقاطع النهر، وجونجولا، وكادونا، أما بقية الولايات، فقد كان في بعضها أقل من ١٢٤ ألف نسمة، ففي ولاية النيجر ١١٩ ألف نسمة، و١٢٠

(1) Toyin Falola & Julius Ihonvbaire, Op. Cit. p.66.
(2) Antony Kirk greene & Douglas Rimmer, **Nigeria Since 1970**, New York African Publishing Company, 1981, p.43.

ألف نسمة في ولاية لاغوس، و١٢٢ في ولاية ايموو، وباونشي وكوارا، و١٢٣ ألف نسمة في ولايات الانهار، وبيندل، وسوكوتو، في حين نجد في بعض الولايات قد زاد العدد عن ١٢٤ ألف نسمة، ففي ولاية بورنو وصل الى ١٢٥ ألف نسمة، وفي ولاية كانو ١٢٦ الف نسمة، وفي ولاية الهضبة إلى ١٢٧ ألف نسمة، وفي ولاية بنوى ١٢٨ ألف نسمة، وفي ولاية اوجون ١٢٩ ألف نسمة، وعلى إثر ذلك، فقد حصلت بعض الولايات في مجلس النواب على مقاعد أكثر مما كان مقرراً وبعضها اقل من ذلك[١]، والجدول رقم (١٠) يوضح نتائج انتخابات مجلس النواب.

جدول (١٠) نتائج انتخابات مجلس النواب[٢]

اسم الحزب	عدد المقاعد
الحزب الوطني النيجيري	١٦٧
حزب الوحدة النيجيري	١١١
حزب الشعب النيجيري	٧٩
حزب الشعب النيجيري العظيم	٤٣
حزب خلاص الشعب	٤٩
المجموع	٤٩٩

أما الانتخابات التشريعية على مستوى الولايات، فقد اجريت في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٧٩ لاختيار ١٣٤٧ عضوا لتشكيل تسعة عشر مجلس جمعية حسب الولايات التسع عشرة على أساس تقسيم الولاية إلى عدد من الدوائر الانتخابية متقاربة مع عدد السكان، ويمثل كل دائرة نائب واحد، ونظرا لتفاوت

(1) Dudley Billy, Op. Cit. p. 336; Jean Herskovits, Op. Cit. pp.31-32.
(2)Brian Smith , **Federal State Relations in Nigeria** , The Journal African Affairs, Vol. 80, No. 320,July 1981, p.375.

الولايات في عدد سكانها، فقد تفاوت عدد اعضاء مجالس الجمعية في كل ولاية ما بين ثلاثين عضوا في أقلها سكانا، وهي ولاية النيجر إلى ١٣٨ عضوا في أكثرها سكانا في ولاية كانو[١]، والجدول رقم (١١) يوضح نتائج انتخابات مجالس الجمعية في الولايات.

جدول (١١) نتائج انتخابات مجالس الجمعية في الولايات[٢]

اسم الحزب	عدد المقاعد
الحزب الوطني النيجيري	٤٨٧
حزب الوحدة النيجيري	٣٣٣
حزب الشعب النيجيري	٢٢٦
حزب الشعب النيجيري العظيم	١٤٤
حزب خلاص الشعب	١٥٧
المجموع	١٣٤٧

٢-الانتخابات التنفيذية:-

أجريت هذه الانتخابات لاختيار حكام الولايات، ونوابهم، ورئيس الاتحاد، ونائبه، وتم إجراء انتخابات حكام الولايات في الثامن والعشرين من تموز عام ١٩٧٩، والتي جرت على نمط الانتخابات السابقة سواء على مدى التأييد الذي حصلت عليه

(1) Henry Bienen, Op. Cit. p. 155.
(2)Ibid ,p p . 155-156.

الأحزاب السياسية، أو عدد الولايات التي فاز بها الحزب في منصب حاكم الولاية[١]، والجدول رقم (١٢) يبين نتائج انتخابات حكام الولايات.

جدول(١٢) نتائج انتخابات حكام الولايات[٢]

اسم الولاية	اسم الحزب	اسم المرشح الفائز
باوتشى	الحزب الوطني النيجيري	الحاج تاتارى علي
بينوى	ــــــــــ	ابراكو
تقاطع النهر	ــــــــــ	د. كليمنت ايسونح
كوارا	ــــــــــ	الحاج ادم اتا
النيجر	ــــــــــ	الحاج اوال ابراهيم
الانهار	ــــــــــ	ميلفورد اوكيلو
سوكوتو	ــــــــــ	الحاج محمد كانجيوا
انامبرا	حزب الشعب النيجيري	جيم نو بودو
ايمو	ــــــــــ	صامويل مباكويى
الهضبة	ــــــــــ	سليمان لار
بيندل	حزب الوحدة النيجيري	امبروز الاى

(1)Henry Bienen, Op. Cit. p. 156.

(2) Richard A. Joseph, **Democracy and Prebendal Politics in Nigeria The Rise and Fall of the Second Republic**, Cambridge, 1987, p.121.

لاجوس	ـــــــــــ	الحاج لطيف جاكاندي
اوجون	ـــــــــــ	بيسي اونابانجو
اوندو	ـــــــــــ	ميخائيل اجاسيس
اويو	ـــــــــــ	بولا ايجي
بورنو	حزب الشعب النيجيري العظيم	الحاج محمد جونى
جونجولا	ـــــــــــ	الحاج أ. باردى
كادونا	حزب خلاص الشعب	الحاج بالعربي موسى
كانو	ـــــــــــ	الحاج ابو بكر ريمي

أما انتخابات رئاسة الاتحاد، فقد أجريت في الحادي عشر من آب عام ١٩٧٩[١] ونظرا لعدم حصول أي حزب على الأغلبية في الانتخابات السابقة، فقد اشتد التنافس بين الأحزاب السياسية للفوز في انتخابات رئاسة الاتحاد، ونائبه، وهنا حاول اوبافيمي اولوو زعيم حزب الوحدة النيجيري إقامة تحالف تقدمي مع ازيكوي، وكانو لمواجهة مرشح الحزب الوطني النيجيري الشيخ شاجاري، إلا أن هذه المحاولة فشلت لرفض ازيكوي، وكانو لمثل هكذا تحالف، وبعد انتهاء الانتخابات لرئاسة الاتحاد حقق مرشح الحزب الوطني النيجيري الشيخ شاجاري الفوز في هذه الانتخابات[٢] ، والجدول رقم(١٣) يوضح نتائج انتخابات رئاسة الاتحاد.

(1) Toyin Falola & Julius Ihonvbaira, Op. Cit. pp. 66-70; The Library of Congress Country Studies .Op. Cit.
(2)Ibid, pp. 66-70; Ibid.

جدول (١٣) نتائج انتخابات رئاسة الاتحاد[١]

اسم المرشح	نسبة الاصوات
الشيخ شاجاري(الحزب الوطني النيجيري)	٣٣, ٨٠
اوبافيمي اولوو (حزب الوحدة النيجيري)	٢٩,٢٠
نامدي ازيكوي(حزب الشعب النيجيري)	١٦,٧٠
امينو كانو(حزب خلاص الشعب)	١٠ ,٣٠
وزيري ابراهيم(حزب الشعب النيجيري العظيم)	١٠ , ٠٠
مجموع الاصوات	١٠٠,٠٠

أثار اعلان اللجنة الانتخابية الاتحادية فوز الشيخ شاجاري ردود أفعال سلبية من قبل الأحزاب الأخرى، إذ وصف ازيكوي أن هذا الفوز تحايل، ونفاق بينما عد امينو كانو أشاجاري هو الطفل المدلل للجنة الانتخابية الاتحادية، والحكومة العسكرية، أما اوبافيمي اولوو، فقد لجأ إلى القضاء مطالبا ببطلان فوز شاجاري إلا أنه فشل في مسعاه لإصدار محكمة نيجيريا العليا حكما بصحة انتخاب، وفوز شاجاري[٢].

من ذلك تظهر نتائج انتخابات عام ١٩٧٩ عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة سواء من حيث نسب الأصوات، أو عدد المقاعد، والمناصب التي حصل

(1)Richard A. Joseph,Democracy and Prebendal Politics in Nigeria…,Op. Cit. p. 86.

(2) Toyin Falola & Julius Ihonvbaira, Op. Cit. pp. 70-73; Dudley Billy, Op. Cit, p. 171-172.

عليها الحزب، وبذلك فقد تقاسمت الأحزاب السياسية هذه الاصوات، وكذلك المقاعد التشريعية، ومناصب حكام الولايات، مما يشير إلى وجود حالة من التنافس السياسي في الانتخابات، وبذلك وبانتهاء الانتخابات التشريعية، والتنفيذية وعلى المستويين الاتحادي، والولايات قد تم تسليم السلطة إلى الحكم المدني في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٩ لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم في نيجيريا. وهذا التاريخ هو الذي حدد نهاية الإطار الزمني لمادة الأطروحة.

الخـاتمـــة

لا شك في أن السياسة الاستعمارية البريطانية سعت قبل استقلال نيجيريا في الأول من تشرين الأول عام ١٩٦٠ إلى تكريس التجزئة في البلاد، وعملت على تقسيمه على ثلاثة أقاليم، وهي الشمالي (الهوسا فولاني)، والشرقي (الايبو)، والغربي (اليوروبا)، وقد أدى هذا التقسيم إلى اضعاف الحس الوطني وتغليب الولاءات الإقليمية، وقد جاءت خطوة ذلك في إصدار عدد من الدساتير التي تضمنت مواد وبنودا تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وكرست سلطتها الفعلية، ابتداءً من إصدار دستور عام ١٩٢٢ وانتهاءً بدستور عام ١٩٥٤. وأما على الصعيد الداخلي فقد تميزت العلاقات بين الحكومة الاتحادية، والأقاليم من جهة، وبين الأقاليم ذاتها من جهة أخرى بالضعف، ولعل أسباب ذلك تعود إلى عدم التوازن بين الوحدات التي يتكون منها الاتحاد النيجيري، ويبدو ذلك واضحا من خلال سيطرة الإقليم الشمالي على فاعلية الحكومة الاتحادية، فضلا عن ذلك أن دستور الاستقلال عام ١٩٦٠، ودستور عام ١٩٦٣ قد منحا سلطات، وصلاحيات واسعة إلى الحكومات الإقليمية، مما أدى إلى قوة، وهيمنة تلك الحكومات على الحكومة الاتحادية، إذ اصبحت الحكومات الإقليمية تختص بجميع المسائل التي تهم المواطن النيجيري، مما أدى إلى ضعف الحكومة الاتحادية. فضلا عن ذلك، عدم تمثيل الأقليات سواء في مؤسسات الحكم الاتحادي، أو الإقليمي، ومرجع ذلك إلى سياسات بريطانيا التقسيمية، إذ أن كل إقليم كانت له مرجعيته العرقية الخاصة وأصبح هذا الأمر أكثر وضوحا بعد أن أصبح كل حزب سياسي من الأحزاب النيجيرية الرئيسة يستند في كل أقليم إلى قاعدة عرقية كبيرة، وشعور الأقليات داخل كل أقليم بالتهميش، والاقصاء، ومن هنا تحركت من أجل ان يكون لها دور في الحياة السياسية النيجيرية على المستوى الاتحادي، والاقليمي.

شهدت نيجيريا خلال المدة (١٩٦٠-١٩٦٦) سلسلة من الأزمات السياسية، والمشكلات التي هددت النظام السياسي للبلاد، وكادت تؤدي إلى تفكك الاتحاد النيجيري على إثر تهديد بعض الأقاليم النيجيرية بالانفصال عن الاتحاد، وظهر ذلك واضحاً على إثر الممارسات الحزبية التي أدت إلى زيادة الصراع السياسي في البلاد، وافرازها عدد من الأزمات السياسية منها أزمة الإقليم الغربي عام ١٩٦٢، وأزمة التعداد السكاني (١٩٦٢-١٩٦٣)، وأزمة الانتخابات الاتحادية(١٩٦٤-١٩٦٥)، وأزمة انتخابات الاقليم الغربي عام ١٩٦٥. وما أن حل عام ١٩٦٦ حتى استولت سلطة المؤسسة العسكرية على الحكم في نيجيريا من خلال الانقلاب العسكري الاول في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٦، وعلى الرغم من الانقلابات التي تعرضت لها نيجيريا، والظروف المحيطة بها، ومحاولة كل إقليم الحصول على الاستقلال الذاتي لمنع سيطرة إقليم معين على الأقاليم الأخرى، إلا أنه كانت هناك رغبة مشتركة بين النيجيريين في العيش داخل اتحاد يضمن التوازن بين الأقاليم، والثقافات المختلفة، لذلك وجدوا في الحكم المدني نظاماً أقل خطراً من الحكم العسكري، رغم أن الحكومة العسكرية الاتحادية تمكنت من الحفاظ على وحدة البلاد، والقضاء على محاولة الإقليم الشرقي (الايبو) من الانفصال عن الاتحاد النيجيري، على الرغم من استمرار هذه الحرب لمدة ثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠، وإنهاء فكرة الانفصال، إلا أن الخلاف، والنزاع بين القبائل النيجيرية ظل قائماً لم ينته بعد، لذلك اتجهت الحكومة العسكرية الاتحادية، وفي محاولة منها لوضع حد لذلك الصراع الداخلي، والقيام بتشكيل المجلس العسكري الأعلى الذي ضم في عضويته الحكام العسكريين للولايات الأثنتي عشرة. ثم أجرت الحكومة العسكرية الاتحادية التعديلات في بنية الاتحاد النيجيري من خلال تقسيم الأقاليم من اثنتي عشرة ولاية الى تسع عشرة ولاية، الأمر الذي ساعد في القضاء على مشكلة تهديد أحد الأقاليم بالانفصال عن الاتحاد النيجيري، فضلا عن ذلك بروز دور الأقليات، وتحقيق التوازن بين

وحدات الاتحاد النيجيري. فحاولت الحكومة العسكرية الاتحادية بعد إعلان يعقوب غاوون عام ١٩٧٠ بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة عام ١٩٧٦، إلا أن تراجعه عن ذلك قد عادت البلاد حاضرة الانقلابات العسكرية، والتي تمثلت بانقلابي عام ١٩٧٥، وانقلاب عام ١٩٧٦.

حاولت الحكومة العسكرية الاتحادية إعادة صياغة النظام السياسي لنيجيريا من خلال توجهاتها السياسية التي ألزمت بها لجنة إعداد مشروع الدستور، والجمعية الوطنية، وكان من نتائج ذلك الأخذ بالنظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني الذي كان معمولا به خلال المدة (١٩٦٠-١٩٦٦) ، ورفع الحظر عن النشاط السياسي، وظهرت خمسة احزاب سياسية، ووضعت الشروط، والضوابط لها على أن تبتعد تلك الاحزاب عن النزعة القبلية، والاقليمية، وانهاء افكار، وايديولوجيات الأحزاب السياسية القديمة التي كانت هي المحرك الرئيس في دوامة الصراعات المحلية الداخلية، والاقليمية، وعند ذلك نجحت الحكومة العسكرية الاتحادية في الحفاظ على الشكل الاتحادي لنيجيريا، واسس هذا النظام الاستقرار في البلاد، ولا زالت اسسه قائمة في نيجيريا حتى اليوم.

المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة:

أ–وثائق الارشيف البريطاني (The National Archives of Bretain)

على الموقع: www.nationalarchives.gov.uk

1- The National Archives ,Cabinet ,Royal Niger Company , Memorandum by the **Secretary of State for the Colonies**,C.P.37 (37) , January,1937.

2- The National Archives**, Cabinet ,Nigeria ,Note by the Secretary of State for the Colonies, C.(57) 120,14th May, 1957.**

3- The National Archive, **Cabinet ,Nigeria ,Note by the Secretary of State for the Colonies, C.(54), 20th October,1958.**

4- The National Archive**, Cabinet ,Nigeria ,Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, C.(53) ,15th , February, 1960.**

5-The National Archive , **Cabinet , The Cameroons Under United Kingdom Trusteeship, Memorandum By The Secretary of State For The Colonies, C(61), 16th March , 1961**.

6- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(67), on Thursday, 11th July , 1967.

7- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 4th July , 1968.

8-The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 30 May , 1968.

9- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(68), on Thursday, 12th November,1968.

10- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(69), on Thursday, 3rd April , 1969.

11- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(69), on Wednesday, 30th July , 1969.

12- The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street**, S.W.I, CC(70), on Thursday, 13th January , 1970.

13-The National Archives ,**Cabinet ,Conclusions of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Ministers Room, House of Commons**, S.W.I, CC(70), on Thursday, 26 March , 1970.

ب- وثائق ارشيف وزارة الخارجية الامريكية (Foreign Relation of United states):

1-F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 23, 11 January,1969.

2-F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972,** Document 31, 4 February,1969.

3- F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 33, 7 February,1969.

4-. F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 35, 10 February, 1969.

5-F.R.U.S, **Documents on Sub- Saharan Africa 1969-1972**, Document 44,21February,1969.
6- F.R.U.S, **Documents on Africa 1973-1976**, Document 35, 21 February, 1976.
7- F.R.U.S, **Documents on Africa 1973-1976**,Vol E-6, Document 210,17 February,1976.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة:

أ- الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة العربية:

١-أزهار محمد عيلان، **الحركة الوطنية في نيجيريا ١٩٢٢-١٩٦٠**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

٢-أياد عبد الكريم مجيد ،**السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا ١٩٦٨-٢٠٠٣ نيجيريا أنموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

٣-بشير شايب مجدوب، **مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١١.

٤-سارة مالك حميد، **منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣-١٩٧٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٥-عبد الجبار احمد عبدالله، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

ب-الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:-

1-Bowstock Umaroho , **A Case for Political Decentralisation in Nigeria ,Decentralisation in Nigeria** , Mastr of Arts (International Studie) School of Global Studies

,Social Studies , School of Global Social Science and Planning,Edo State University, Ekpoma, Nigeria,2006.

2-Fredrick C. Dummar , **The History of The Nigerian Army and the Implications for The Future of Nigeria** ,Master of Military Art and Science General Studies, University of Nevada, Reno, U S A, 1989.

3-Nkwachukwu Orji**, Power- Sharing the element of Continuity in Nigerian Politics**, Adissertation Doctor University- Budapest, 2008.

4-James M. Clevenger, **Famine in Nigeria 1967-1970**, Master Thesis of Social Sciences, June 1975.

5-Joshua Willms, **The Role of the Biafran Identity in the Biafran Campaign for Support during the Nigerian Civil War of 1967-1970**, Master thesis, University of Ottawa, Canada, 2011.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة (المترجمة):

١-إحسان حقي ،**أفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء**، ط١، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،١٩٦٢.

٢-احمد صوار، **استقلال نيجيريا**، سلسلة كتب سياسية رقم (١٩٤)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦١.

٣-احمد نجم الدين فليجة، **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، الإسكندرية، د.ت.

٤-ادم عبدالله الالوري، **الإسلام اليوم وغدا في نيجيريا**، ط١، القاهرة ، ١٩٨٥.

٥-ـــــــــــ، **موجز تاريخ نيجيريا**، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت،١٩٦٥.

٦-أللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام(اليونسكو) تاريخ افريقيا العام، **افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠- ١٩٣٩**، المجلد السابع، اشراف أ.أدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٩٠.

٧-اودو زاوتر ، **رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم**، ط١، لندن، ٢٠٠٦

٨-ب .س .لويد ، **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال ،د. ط، الكويت، د.ت.

٩-جلال يحيى، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، ١٩٩٩.

١٠-جودة حسنين جودة، **جغرافية أفريقيا الإقليمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

١١- جوزيف- كي- زيربو، **تاريخ أفريقيا السوداء**، القسم الثاني، ترجمة يوسف شلب الشام، دمشق،١٩٩٤.

١٢-حسن احمد محمود، **الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا**،ج١، القاهرة، ١٩٥٨.

١٣-رأفت غنيمي الشيخ، **إفريقيا في التاريخ المعاصر**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

١٤- روبين متشلاو شروود، **الحرب العالمية الأولى وسياسة حق تقرير المصير**، ترجمة احمد السورميري ، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، ٢٠٠٨.

١٥-زاهر رياض، **استعمار أفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

١٦-سامي منصور، **نيجيريا عملاق إفريقيا التائه**، دار المعارف بمصر، د.ت.

١٧-شوقي الجمل وعبدالله عبد الرازق، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**،ط٢،الرياض،٢٠٠٠.

١٨-عبد الجليل شلبي، **معركة التبشير والإسلام حركات التبشير والإسلام في آسيا وأفريقيا وأوربا**، ط١، القاهرة، ١٩٨٩.

١٩-عبد الرزاق مطلك الفهد، **تاريخ حركات التحرر في العالم الثالث**، مديرية مطابع الجامعة، الموصل، ١٩٨٥.

٢٠-ـــــــــــ، **حركة التحرر الوطنية الأفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال**، الموصل ١٩٨٥.

٢١-عبد العزيز رفاعي، **الحركة القومية في إفريقيا: أصولها- نشأتها-تطورها**، القاهرة ، ١٩٦٢.

٢٢-عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، **جغرافية القارة الأفريقية وجزرها**، ط١، ليبيا، ٢٠٠٠.

٢٣-عبد الملك عودة ، **سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩**، القاهرة، ١٩٦٩.

٢٤-ـــــــــــ، **السياسة والحكم في أفريقيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٩.

٢٥-عبدالله عبد الرازق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا**، الكويت، ١٩٨٩.

٢٦-علي أي مزروعي ومايكل تايدي، **القومية والدول الجديدة في أفريقيا من حوالي ١٩٣٥ إلى الوقت الحاضر** ، ترجمة شاكر نصيف لطيف ،ج١، ، ط١، ١٩٩٠.

٢٧-عمر محمد علي الاثيوبي، **اثيوبيا في عصرها الذهبي عصر هيلاسلاسي الاول**، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٤.

٢٨-فيج. جي. دي ، **تاريخ غرب أفريقيا**، ترجمة السيد يوسف نصر، ط١، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٩-فيليب رفلة، **الجغرافية السياسية الأفريقية**، تقديم وأشراف عز الدين فريد، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٠-محمد إسماعيل محمد، **نيجيريا وداهومي والكاميرون**، مؤسسة روز اليوسف للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١.

٣١-محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **أفريقيا دراسة لمقومات القارة**، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.

٣٢-محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، سلسلة كتب ثقافية، الكويت، ١٩٨٠.

٣٣- محمد علي الهمشري واخرون، **انتشار الاسلام في افريقيا**، ط١، الرياض، ١٩٩٧.

٣٤- محمود متولي، **افريقيا والسيطرة الغربية دراسة تحليلية للاستعمار البريطاني في نيجيريا حتى نهاية سنة ١٩٤٥**، القاهرة، ١٩٨١.

٣٥- الهام محمد علي ذهني، **بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث**، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣٦-يوسف روكز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط١، بيروت،١٩٨٦.

رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:-

1-Abdul- Rahoof Adeboyo Bello, **NIGERIAN GOVERNMEN ANDPOLITIGS I ,first printed** , Natianol, open University ,2011.

2-Abu Baker Siddigue Mohammed, **Obasanjo the Lust for Power and its Tragic Implications for Nigeria**, Center for Democratic Development Research and Training , Zaria ,Nigeria, March 2006.

3- Amaju Paphael Aondofa, **Right of Expression Under the Nigerian Constitution Issues and Challenges**, University of Ilorin, Nigeria, May,2011.

4- Anthony Mockler, **Mercenaries Mocdonald Company,** London, 1969.

5-Antony Kirk greene & Douglas Rimmer, **Nigeria Since 1970**, New York African Publishing Company, 1981.

6-Awa.O.Eme, Federal Government in Nigeria, University of California press, Berkeles and Los Angeles , 1964.

7- Daniel E . Harmon , **Nigeria 1880 to the Present : The Struggle ,The Tragedy ,the promise,** Chelsea House Publishers Philadelphia association with Covos day books , South Africa, 2001**.**

8- Denise Youngblood Coleman, **Nigeria Country Watch Review**, Houston&Texas,2013.

9-Dudley ,Billy, **An Introduction to Nigeria government,politics**,London,1982.

10- Elaigwu J. Isawa, **Gowon The Biography of a asoldier States man**, Ibadan, 1985.

11- E. Michael Joye & Kingsley Igweike, **Introduction to the 1979 Nigerian Constitution**, London 1982.

12- Emmanuel Salliot, **Security events in the Sahel 1967-2007**, Paris, 2010**.**

13- Falola Toyin & Julius Ihonvbaire, **The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic 1979-1984**, London,1985.

14-Festus C .Nze &Paul King ,**Federal Republic of Nigeria**, The Second Edition , 2005.

15- Forsyth Frederick ,**The Biafra Story** ,London,1969**.**
Schwartz Walter, **Nigeria**, London, 1978.

16- Hatch John**, Africa Emergent, Secker & warburs** ,London, 1974.

17-Henry Bienen, **Political Conflict and Economic Change in Nigeria**, London,1985.

18- James D. Fearen & david D Laitin, **Nigeria**, Stanford University, 2006.

19- James Goleman **, Nigeria Background to Nationalism** ,U.S.A: University of California press,1960.

20-Jardan .S. Robert, **Govnment & Power in West Africa**,London, 1969.

21- John p .Mackintosh, **Nigerian Government and politics** , London, 1966.

22- John Simpkins, **The Role of Constitution-Building Processes in Democratization Case Study Nigeria**, International IDEA, Sweden,2004.

23- J.J . Stremlau , **The International Political of the Nigerian Civil War 1967-1970**, Princeton, 1977.

24-Keith Panter Brick, , **Soldiers Oil the Poltical Transformation in Nigeria** , Frank Cass and Company Limited, 1978.

25- Larry Diamond ,Class , **Ethnicity and Democracy in Nigeria** ,The Failure of the First Republic (Syracuse , N.Y.: Syracuse University Press. 1988.

26-Mackintosh ,John p., **Nigerian Government and politics**,London,1966.

27- Max Siollun, **Oil Politics And Vidence Nigeria's Military Coup (1966 - 1976)**, New York, 2009.

28- Nelson .Harold, **Area Hand book for Nigeria, foreign Area studies of American University**, U.S. Agoverment printing office, washnington, 1972.

29- Olusegun Obasanjo, **Constitution for National Integration and Development**, Printed by Odumosu, Lagos, Nigeria, 1989.

30-Ousmane Kane, **Muslim Modernity in Postcolonial Nigeria**, Vol1,Boston,2003.

31-Oyediran , Oyeleye , **Nigerian Government and Politics under Military** ,Rule(1966- 1974), London , 1979.

32-p. Amaury Talbot ,**The Tribes of the Niger Delta** ,New York: Barnes & NobleInc, 1967.

33- Post, K.W.J, **The Nigerian Federal Election of 1959**, London :Oxford University press, 1963.

34-Post .k .w& Vickers , Michael**, Structure and Conflict in Nigeria 1960- 1965**, London, 1973.

35- Richard A. Joseph, **Democracy and Prebendal Politics in Nigeria The Rise and Fall of the Second Republic**, Cambridge, 1987.

36-Robert A . Dahi , **A Preface to Theory Democratic**, Chicago, 1970.

37- Roland Segal, **African Profiles**, Penguin Africa Library, London, 1962.

38- Rotimi Ajayi & Olu Alana and Yemi Nkinwumi , **Multi-Disciplinary Perspe Ctives in Nigerian Studies** ,May, 1998.

39-Takehiko Ochiai, **Personal Rule in Nigerian Military Regimes**, Center for Peace and Development Studies, 2009.
40- William D. Graf, **The Nigerian State Political Economy State Class and Political System in the Postcolonial Era**, London,1988.
41- Zelenek Cervenka ,**The Unfinished Quest for Unity Africa and O A U**, London, 1977.

ثالثاً: كتب الموسوعات:

أ-كتب الموسوعات باللغة العربية:

١-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج ١، د. ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.

٢-ـــــــــــــ، **موسوعة السياسة**، ج٢،د. ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت

٣-ـــــــــــــ، **موسوعة السياسة**، ج٥،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

٤-ـــــــــــــ، موسوعة السياسة، ، ج٧ ، د. ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٥-محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد الأول، ط ٣، المكتبة العصرية ، بيروت،٢٠٠٩.

ب- كتب الموسوعات باللغة الانكليزية:

1-Marsha E . Achermann and others , **Encyclopedia of Word History**, VI, New York ,2008.

2-T .A .Fasuyi , **Cultural Policy in Nigeria** , Unesco, Paris,1973.

3-Toyiu Falola &Ann Genova , **Historical Dictionary of Nigeria** , Historical Dictionary of Africia, No.111 , U.S.A, 2009 .

4-Toyin Falola &Matthew M .**Heaton, A history of Nigeria**, Cambridge University Press, 2008.

رابعاً: الدوريات:-

١- الصحف:

ت	اسم الصحيفة	مكان الاصدار	العدد	التاريخ
١	اخبار اليوم	القاهرة	٤٧٦٠	١٩٦٧/١٠/١
٢	ـــــــ	ـــــــ	٤٧٦١	١٩٦٧/١٠/٢
٣	الاخبار	ـــــــ	٤٦٥٣	١٩٦٧ /٥ / ٢٩
٤	ـــــــ	ـــــــ	٤٦٥٥	١٩٦٧ /٥ /٣١
٥	ـــــــ	ـــــــ	٤٦٥٦	١٩٦٧ /٦ /١
٦	ـــــــ	ـــــــ	٤٦٥٩	١٩٦٧ /٦/٥
٧	الاهرام	ـــــــ	٢٩٣٣٨	١٩٦٧/٤/٨
٨	ـــــــ	ـــــــ	٢٩٤٣١	١٩٦٧ /٧/ ١٠

٩	الاهرام	القاهرة	٢٩٤٣٢	١٩٦٧ /٧/١١
١٠	ـــــــ	ـــــــ	٢٩٤٦٢	١٩٦٧/٨/١٠
١١	ـــــــ	ـــــــ	٢٩٤٦٣	.١٩٦٧/٨/١١

٢-الابحاث والدراسات:-

أ- الابحاث والدراسات باللغة العربية:

١- احمد علي إسماعيل، **نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب**، مجلة السياسة الدولية، ع ٤، القاهرة، ١٩٦٧.

٢- اياد عبد الكريم مجيد، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية**، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ، المجلد ٢٥، ع ١، ٢٠١٤.

٣- ـــــــ، **سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح**، مجلة دراسات دولية ،ع ٣٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٤- حسن احمد محمود، **دور العرب في نشر الحضارة في غرب أفريقيا**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٤،القاهرة ١٩٦٨.

٥- حسين جبار شكر ألبياتي ، **التطور الدستوري في نيجيريا ١٩٤٥-١٩٦٠**، مجلة الأستاذ ، ع ٧٦، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٦- خيري عبد الرزاق جاسم، **تداول السلطة في نيجيريا**، مجلة الدراسات الدولية ،ع٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٧- سليمان مظهر، **استطلاعات**، مجلة العربي ، ع٣٩٩، الكويت ، ١٩٩٢.

٨- صلاح امام، **اصل حكاية اضطهاد المسلمين في نيجيريا ظلم استعماري وتخاذل الاخوة**، مجلة المجتمع، ع ٢٠٥٠، الكويت، ٢٠١٣.

٩- عبد الرحمن صالح، **صفحات من تاريخ نيجيريا**، مجلة نهضة افريقية، ع ٦٨، القاهرة، ١٩٦٣.

١٠-عبد الملك عودة، **الحرب الاهلية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع ١٠، تشرين الاول ١٩٦٧

١١-_____ ، **هزيمة الانفصالية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، ع ٢٠، نيسان ١٩٧٠

١٢-عفراء عطا عبد الكريم، **التطورات السياسية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٦**، مجلة كلية التربية الاساسية (الجامعة المستنصرية)،المجلد التاسع عشر، ع ٨٠، ١ ايلول ٢٠١٣.

١٣-علي أبو فرحة، **المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلل دائم**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي، ع١١،٢٠١٢، ، على الموقع: www qiraaeafrisan.com.

١٤-محمد محمد صالح، **استعمار أفريقيا وتقسيم القارة الأفريقية في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ بين الدول الكبرى الأوربية**، مجلة المؤرخ العربي، ع ٣١، بغداد، ١٩٨٧.

١٥-نجم الدين السنوسي، **دور القبيلة في أفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي ، ع ٨، ٢٠١١، على الموقع: www .qiraaeafrisan.com

١٦-هيفاء احمد محمد، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر**، مجلة دراسات دولية، ع ٤٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

ب-الابحاث والدراسات باللغة الانكليزية:-

1- Abdur -Rahman Olalekan Olayiwola, **Federalism Ethnic Politics State and Religion in Nigeria**, The Journal of Arts and Contemporary Society, Vol. 4, March 2012.

2- Adiele E . Afigbo , **Background to Nigerian an Federalism Federal Featres in the Colonid State**, Publius :The Journal of Federalism,Vol.21,No.4,University Oxford,1991.

3- Ajayi Adegboyega Isaac, **Leadership, Followership and Socio-political Development in Post-Independence Nigeria**, The Journal of History ,Political Science and International Relations, Vol.1,No.9,2012.

4- Alka Jauhari , **Colonial and Post- Colonial Human Rights Voilations in Nigeria**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1, No. 5, May 2011.

5- Andrew Eke Ojie& Christian Ewhrudjakpor , **Public Policies in Nigeria**, The Journal Anthropologist, Vol.11,No. 1,2009.

6- Arua Oko Omaka, **The Forgotten Victims Ethnic Minorities in the Nigeria-Biafra War 1967-1970**, The Journal of Retracing Africa, Vol.1, No.1,2014.

7-Brian Smith , **Federal State Relations in Nigeria** , The Journal African Affairs, Vol.80, No. 320,July 1981.

8- Claude Phillips, **Nigerias New Political Institution 1975-1979**, The Journal of Modern African Studies , Vol.18, No.1, London, 1980.

9- C. N. Ajaebili, **The Option of Economic Diplomacy in Nigeria's Foreign Policy**, International Journal of Humanities and Social Science,Vol.1,No.17, November 2011.

10- Daniel C .Back , **Managing a Plural Society The Boomerang Effects of Nigerian Federalism**, The Journal of Commonwealth and Comparative Politics, No.27, July,1989.

11- Doniel Adetoritse Tonwe, **Traditional Rulers and Local Government in Nigeria a Pathway to Resolving the Challenge** ,The Journal of Local Government , No.13,2013.

12- Emmanuel Oladipo Ojeo, **Leader Ship Crisis and Political Instability in Nigeria 1964-1966**, The Personalities, The Pertier and the Policies, The Journal of History, Political Science and International Relatior,Vol.1,No.1, February, 2012.

13-Eyene Okpanachi& Ali Garba **, Federalism and Constitional Change in Nigeria**, Federal Governance agraduate journal,Vol.7 No. 1, 2010.

14- G. Martin, **The Historical and Political Bases of Frances Africa Policy**, The Journal of Modern African Studies, Vol.23,No.2,1985.

15- Hakeem Oapajo ,**Politics for God : Religion, Politics and Conflict in Democratic Nigeria**, The Journal of pan African studies, Vol. 4,No 9,Junuary 2012.

16- Jean Herskovits, **Democracy in Nigeria**, The Journal Foreign Affairs, Vol.58, No,2, 1980.

17- John H. Enemugwem , **The Development of the Niger Delta of Nigeria 1900-1966**, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol.10, No.4, Clearion University of Pennsylvania,2009.

18-J. Shola Omotola , **Nigerian Parties and Political Ideology** ,Journal of Alternative in the Social Sciences, Vol.1,No.3,Nigeria,2009.

19- Laitin David, **The Sharia Debate, and the Origins of Nigeria Second Republic**, The Journal of Modern African Studies, Vol.13, No.2, London, 1982.

20- Lambert Uyi Edigin, **Federal Character and National Stability in Nigeria 1979-2000**, The Journal of Research in National Development, Vol.8,No.2, December,2010.

21- Larry Diamond, **Cleavage Conflict and Anxiety in the Second Nigerian Republic** ,The Journal of Modern African Studies, Vol.20,No.4,December 1982.

22- Lodipo Adamclekan , **Feralism in Nigeria Toward Federal Democracy**, The Journal of Federalism, No.21, Fall,1991.

23-Martin Ikechukwn Ifeanacho, **Democratization and National Integration in Nigeria**, The Journal of International Studies, No.9, January,2009.

24- Marc Antoine Perouse de Montclos, **Humanitarian Aid and the Biafra War**, The Journal Africa Development,Vol.34,No.1, 2009.

25- M .S .Audu and others, **Contextualizing the International of the Nigerian an Civil War 1967-1970**, American International Journal of Contemporary Research, Vol.3, No.8, August 2013.

26- Munoz .T .Lovis, The Traditional **particion in amodren political system, The case of western Nigeria**, The Journal of Modren African Studies, Vol.18,No.3,1980.

27-Obi Iwuagwu , **Food Shortages Surviv Al Strategies and the Igbo of Southeastern Nigeria During the Nigeria Civil War**, The Journal of International Social Research, Vol. 5,No.22, 2012.

28- Olusoji George, **Military Interventions in the Nigerian Politics : ' A Timed Bomb Waitig to Explode? The Avowal of Anew Management Elites**, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 2, No.5, August 2012.

29-Onwnka Oyibo Goddey, **Military in Politics in Nigeria**, The Journal of Arts and Contemporary Society, Vol. 3, March 2011.

30-Oye Ogunbedejo, Conflict Images:Colonial Legacy, Ethnicity,And Corruption in Nigerian Politics 1960-1966,The Journal of modern African studies, Vol.4,No.1, July 1979.

31- Oyvbaire Sam .egite , **structural change and political Processes in Nigeria**, The Journal of Modern African Studies, Vol.82, No.326,1983 .

32- Rotimi T. Suberu, **Democracy in Divided Societies**, The Journal of Democracy , Vol.4, No.4, 1993.

33- S .A .Aluko ,**How Many Niigerians? Analysis of Nigerias Census Problems 1901-1963**,The Journal of Modern Africian Studies, Vol. 3,No. 3, 1965.

34- Samuel C.Ugoh &Wilfred I. Ukpere and Ashiwhobel B.U, **Public Bolicy and Fiscal Federalism: its Impact on Political Stability in Nigeria**, The African Journal of Business Management, Vol.6,No.24,20 June2012.

35- S. E .Orobator, **The Biafran Crisis and Midwest**, The Journal African African Affairs, Vol. 86, No. 344, July 1982.

36- Simon Obi Anekwe, **Rejoinders to Trail of Awolowo** , The Journal in Africa Today, Vol. 1,No. 2, February 1964.

37- Sklar,Ricahrd L**., Contradictions in the Nigerian Political System**, The Journal of Modern African studies,Vol.3, No.2,1965.

38- Smok Chapman Audrey , **The NCNC and etheic in Biafra**, The Journal of Modern African Studies, Vol.7,No.1, London,1969.

39- Tamuno ,N .Tekena , **Seperatist Agitations in Nigeria Since 1914**, The Journal of Modern African Studies, Vol.8, No.4, London.1974.

40- Ukana B.Ikpe, **Patrimonialism and Military Regimes in Nigeria**, The Journal African Association of Political Science, Vol.5,No.1,2000.

41-Welch Claude E, **Praetorianism in Commonwealth West Africa**, The Journal of Modern African Studies, Vol. 10, No.2, July1972. .

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

أ-المقالات باللغة العربية على الروابط الاتية:

١-الموسوعة العالمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:
www.Egyppi.com.

٢-أمنة ابو حجر، **موسوعة المدن الاسلامية**، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الرابط: www.toratheyat.com

٣-جريدة الاهرام، ع ٤٦٣١٠، في ٢١ ايلول ٢٠١٣، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: www.ahram.org

٤-سلطان الخلف، **نافذة على الاستثمار في افريقيا ... جمهورية بنين الشعبية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع: www.daralkhalaf

٥- شريف عزيز، **الإمام المجاهد عثمان بن فودي.. أعظم أمراء أفريقيا**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنيت) على الرابط: www. Islammem cc.

٦-ماهر حسن، **وفاة الزعيم الغاني نكروما**، جريدة المصري اليوم، ع٣٢٤٠، بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٣، على الرابط: Tody.almasryoum.com.

٧-منارات إفريقية، **نيجيريا. .دخول الإسلام.. التبشير .. الصراعات الدينية** ، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت)على الرابط: www.islam4africa.net.

ب- المقالات باللغة الانكليزية:-

1- Birdman, **Open Letter from Biafran PR Rep in the US(1968)**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.nairaland.com.

2- Ebere Osieke, **The Federal Republic of Nigeria**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.thomasfleiner.ch.

3- Carl Singleton , **The Sixties in American Biafran War** , Atay in formation network (Internet) on the link: www.Salempress.com.

4- Damola Awoyokun, **The Untold Story of Biafra War**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.nigeriavillagesquare.com.

5−Dakar Brussels, **Nigeria: Want in the Midst of Plenty**, Crisis **Croup Africa Report,No. 113, 19 July 2006, International** information network (Internet):mercury. Ethz.ch.

6−Damola Awoyokun, **Biafra the Untold Story of Nigeria's Civil War**, Part2, Atay in formation network (Internet) on the link:pwc-review.com.

7−Ezeobi Okechukwu Stanly, **The Untold Story of Nigerian-Biafran War**, Atay in formation network (Internet) on thelink:community.vanguardngr.com.

8− Ishaq Modibbo Kaun, **Chinua Achebe Biafra and the travesties of war**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.vanguardngr.com.

9−Gillian Parker, **The Gentleman Rebel Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu (1933-2011)**, Atay in formation network (Internet) on the link:topics.time.com.

10−Herbert Ekwe, **Britain and the Igbo genocide**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.pambazuka.org.

11− Auberon Waugh, **Britain and Biafra the Case for genocide examined**, Atay in formation network(Internet) on the link :archive.spectator.co.uk.

12-Jeffrey D. Blum, **Who Cares About Biafra Anyway**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.thecrimison.com.

13−Lawrence Chinedu Nwobu, **How Yakub Gowon Gaused the Nigeria -Biafra War**, Atay in formation network (Internet) on the link: Nigeria- master web.com.

14-L.H. Gann& Peter Duignan , **African Proconsuls. European Governors in Africa.** www.namnewsnet work.org.

15−Macjive, **The Complete Nigerian – Biafran Civil War File**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.hairaland.com.

16− Joseph E. Holloway, **The Biafran Civil War: The Politics of Hunger and Starvation** , Atay in formation network (Internet) on the link: Slaverebellion.org.

17−Nowa Omoigui, **Col Dimka 's Failed Coup Attempt**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.waado.org.

18-Nowa Omoigui, **Military Rebellion of July 29,1975**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.dawodu.com.

19- Nowa Omoigui, **The Murtala Mohammed Coup of 1975**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.waado.org.

20-Orlando E. Pacheco, **General Olusegun Obasanjo President 1976-1979**, Atay in formation network (Internet) on the link: www. Mongabay.com.

21-Osita Ebiem, **Biafra and Britain the Only Accept able Apology**, Atay in formation network (Internet) on the link: www.thenigerianvoice.com.

22-Sama'ila Abdullahi Mohammed, **The Practical Application of Indigene-Ship and Place of Origin Derogates from A common Nigeria an Citizen Ship and Violates Fundamental Rights1**, Atay in formation network (Internet) on the link:www.gamji.com.

23-Siri Aas Rustad, **Power- Sharing and Conflict in Nigeria**, The Report by the Center for Studies of civil war in Oslo, 2008, International information network (Internet): file .prio .no.

24-James Francis, **The History of Coup D'Etat in Nigeria**, Atay in formation network (Internet) on the link:info-nageria.blogspot.com .

25−Tem Cooper, **Civil War in Nigeria (Biafra),** Atay in formation network (Internet) on the link: www.acig.org.

26−Tesi Moses, **Cameroon,France and Nigerian Civil War**, Atay in formation network (Internet) on the link: citation. Allacad.com.

27−The Library of Congress Country Studies, **Nigeria the Second Republic 1979-1983**,2001, Atay in formation network (Internet) on the link: workmal.com.

28−Yima Sen, **Challenges and Prospects of Nigerias Development at 50**, Colden Jubilee Symposium Paper at Carleton University, Ottawa,Canada,30 September, 2010, International information network (Internet): www2.Carleton.ca.

29−ahram online.org.

30−biography. Your dictionary. Com.

31−en. Wikipedia. Org.

32-Hassanelbadawy.arabblogs.com.

33-www. dreamscity. Net.

34- www. Infoplease.com.

35-www.ghanaweb.com Claude Phillips.

36- infosnap.org.

37--www.ontarioplaques.com.

38-www.shakumaako.com.

39-www.marefa.org.

40. www. Webafriqa.net.

Abstract

Nigeria is considered the biggest country in the African continent due to its population and the natural economical resources . So it is characterized with its sociological and demographic combination that it became the victim of the British colonialism policy in the latest of the past , As a result for this it was divided into three regions (West , east and north region) , there is a tribe in each one which is differ from other in language , religion and traditions and this led to a continues religions , sectarian and regional conflicts among these tribes till now . The conflict was clear after the independence day 1960 , there is no doubt that the difference in culture , language , economy and education reflected on the from of the federal system for the country . This multiform led to the threat by the big tribes and groups which control the Nigerian regions and they may separate from the Nigerian Union when they feel that their interests are in danger .

There is no doubt that the British colonialism policy worked hard before the independence of Nigeria in the first of October 1960 on devoting the divisions in the country and to divide into three regions and they are :- the north region (Alhossa Follani) , the east regions (Alaibo) and the west region (Aluropa) . These divisions led to weaken the patriot sense and made the loyalties for the regions and there were number of constitutions issued which included items and articles that serve the benefits of the British policy in the first class , starting with the constitution at the year of 1922 and ending with the constitution of the year 1945 . As for the interior aspect , the relation between the federal government and the regions as well as the relation among the regions themselves were characterized by the weakness because of the non balance among the units of the Nigerian Union . This was clear through the controlling of the north region on the activity of the federal government , in addition the independence constitution 1960 and the constitution of 1963 gave the wide authorities for the regional governments and that led to the controlling of those government over the federal government . It was clear after that every politic party from the main Nigerian parties depend on a big sectarian base and the minorities in every region were neglected and excluded .

During the period (1960 – 1966) , Nigerian faced many political crises and problems which threatened the political system in the country and they were about to untie the Nigerian union when some regions threatened to separate from the Union , When the year 1966 came , the Army establishment authority controlled the rule in Nigeria by the first army coup in the fifteen of December 1966 , the federal army government was able to control and keep Nigeria united by defeated the east region (Alaibo) in a war of three years 1967 -1970 and prevented the separation from the Union , but the conflict continued among the Nigerian tribes . Then the fwderal army government tried to re-from the political system by making some changes like : to follow the presidential system instead of the parliamentarian system , allowing the political activity and there were five political parties raised but with conditions to be far away from regional and sectarian trends and ending the thinking of the old political parties which were the main motive to continue the interior and regional conflicts . At that time , the federal army government succeeded to keep the federal from for Nigerian and this system made the foundations for the stability in the country and these foundations are still now a day in Nigeria

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Baghdad University
Education college - Ibn Roshid of Human Sciences
Department of History

The Interior Political development in Nigeria (1960-1979)

A Dissertation presented by

(Hanan Talal Jassim Al-Sarah)

To the Board of the College of Education Ibn Roshid University of Baghdad in Partial Fulfillment of the Requirements for of Doctoral Degree Philosophy in Modern History

Supervised by

Prof. Dr . Sabah Mahdi Rmaidh

2014 A.D **Baghdad** **1435 A.H**